



جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

توصيف إستراتيجية إدارة خطر الائتمان :
دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأهلية العراقية

رسالة تقدم بها
ياسر إسماعيل خضر

إلى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
في اختصاص ادارة الاعمال

بإشراف
الأستاذ الدكتور
سرمد كوكب الجميل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾
﴿ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ
عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴿ قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ
صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴾

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

سورة الكهف

الآيات: 66-69

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ "توصيف إستراتيجية إدارة خطر الائتمان: دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأهلية العراقية" جرى بإشرافي في جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم إدارة الأعمال، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال.



التوقيع:

الاسم: أ. د. سرمد كوكب الجميل

التاريخ: ٢٠١٩/٩/٩

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ: "توصيف إستراتيجية إدارة خطر الائتمان: دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأهلية العراقية" تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.



التوقيع:

الاسم: أ.م.د. محمد جاسم جباره

التاريخ: ٢٠١٩/٩/٩

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين اللتين تقدم بهما المشرف والمقوم اللغوي، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.



التوقيع:

الاسم: أ.م.د. علاء عبد السلام يحيى اليماني

التاريخ: ٢٠١٩/٩/٩

إقرار رئيس قسم إدارة الأعمال

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والمقوم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.



التوقيع:

الاسم: أ.م.د. علاء عبد السلام يحيى اليماني

التاريخ: ٢٠١٩/٩/٩

شكر وثناء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين سيد الأنام والعالمين المبعوث رحمةً للناس أجمعين محمد ﷺ وآله.

أحمد الله سبحانه وتعالى أولاً وآخرأً على نعمائه وتوفيقه لي لانجاز هذه الرسالة وإتمامها كما يسرني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سرمد كوكب الجميل على قبوله الإشراف على هذه الرسالة، ومساهمته في بلورة أفكارها وإرساء دعائمها بجهد وإخلاص وتفانٍ، فقد كان حريصاً على متابعة البحث في كل خطوة عمل قمت بها، وفقه الله وجزاه عني الخير كله.

كما أقدم خالص ووافر امتناني للسيد رئيس قسم إدارة الأعمال الدكتور علاء عبد السلام اليماني، والسادة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم المالية والمصرفية وفي مقدمتهم الدكتور نمير امير جاسم والدكتورة زهراء أحمد النعيمي، والشكر موصول لكافة الأساتذة الأفاضل في قسم إدارة الأعمال وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور معن وعدالله المعاضيدي.

كما أود أن أشكر السيد معاون عميد كلية الإدارة والاقتصاد للشؤون العلمية الدكتور وحيد محمود رمو لجهوده الحثيثة والمتواصلة طيلة فترة البحث، كما يشرفني أن اشكر الدكتور فارس غانم الطائي التدريسي في كلية طب الأسنان لما قدمه لي من نصائح وإرشادات. وفائق الاحترام والتقدير والعرفان للجنة المناقشة الأفاضل لتفضلهم بقبول مناقشة هذا الجهد المتواضع، والعرفان موصول للسيدتين المقوم اللغوي والمقوم العلمي لما تحملوه من عناء في إخراج هذا العمل بشكله الصحيح.

واستميح عذراً من فاتني أن أخصه بالشكر في هذه العجالة فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

المستخلص

يُعد خطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه المصارف في أدائها لأنشطتها، ويتمثل ذلك بالتعرض لاحتمال إحجام كثير من المقترضين عن سداد قروضهم وائتمانهم في استحقاقاتها وضمن أجالها مما يشكل أسبقية لدى إدارات المصارف مضمونها التخفيف من آثار ذلك الخطر.

اتجهت الدراسة الى قياس وتحليل تصنيف المصارف الأهلية في العراق ومعرفة أيهما أفضل في تحقيق الربحية ومنحه القروض المصرفية، وبذلك فإن الدراسة تهدف إلى تقييم أداء المصارف الأهلية ومن جوانب عديدة الأرباح والموجودات والمطلوبات ورأس المال، فضلاً عن خطر الائتمان، وإبراز نقاط القوة والضعف بهدف الوقوف على القدرات الفعلية لتلك المصارف في ظل احتمالية التحول نحو اقتصاد السوق لاتخاذ الخيارات الإستراتيجية في اندماج تلك المصارف أو توسعها أو احتمال فشل تلك المصارف في التعامل مع المستجدات والواقع الحالي.

ولهذا فقد سعت الدراسة إلى تحليل عينة المصارف الأهلية العراقية والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2017)، ومرفق طياً كتاب تسهيل المهمة لهذا الغرض الملحق (1،2،3)، وتناولت الدراسة ما جاء في الأدبيات المالية والمصرفية الحديثة المتعلقة بإستراتيجيات إدارة خطر الائتمان؛ وذلك لغرض تعميق البعد المصرفي للموضوع.

وتم استخدام التحليل التمييزي لغرض تصنيف المصارف الأهلية، وقد توصل البحث إلى أن هناك عدد من المصارف قد حققت أرباحاً عالية فضلاً عن قدرتها الائتمانية العالية، ويوصي البحث بضرورة متابعه أداء المصارف الأهلية العراقية باستمرار وإجراء التحليلات الإحصائية، ومن أهمها التحليل التمييزي والتحليل باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، ويبقى موضوع أسباب نكول المقترض عن سداد الدين في موعد استحقاقه فرداً أو شركة موضوعاً مهماً لدى المصارف وتتركز في كيفية صناعة القرار الائتماني ومحاولة تقليل الخطر المرافق له إلى أدنى حدوده الممكنة، وهذا ما يطلق عليه بإدارة خطر الائتمان الذي يُعد أساسياً ضمن عمل المؤسسة المالية والمصرفية.

لقد اختبرت الدراسة الفرضية البحثية القائلة بأن "هناك تبايناً كبيراً في أداء المصارف الأهلية، وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التي تؤكد هذه الفرضية وصنفت المصارف الأهلية العراقية بحسب أدائها المالي إلى مصارف ذوات خطر ائتمان عالي ومصارف ذات خطر ائتمان منخفض ومصارف امتازت بمؤشرات ربحية عالية ومصارف ذات مؤشرات ربحية منخفضة.

الكلمات المفتاحية: خطر الائتمان، خطر النكول، القرار الائتماني، إستراتيجية إدارة الخطر، المصارف الأهلية، معايير بازل.

ثبت المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ-ب	قائمة المحتويات
ج-د	قائمة الجداول
هـ	قائمة الاشكال
1	المقدمة
51-3-1	منهجية البحث
8-4	الدراسات السابقة
2	أولاً. مشكلة البحث
2	ثانياً. أهمية البحث
3	ثالثاً. أهداف البحث
3	رابعاً. فرضيات البحث
57	خامساً. مجتمع البحث
58	سادساً. عينة البحث
133-119	سابعاً. مصادر البيانات
59	ثامناً. فترة البحث
59	تاسعاً. الأدوات البحثية
53-9	الفصل الأول: الائتمان ومخاطره، المضامين العلمية لخطر الائتمان، أساليب قياس مخاطر الائتمان، إستراتيجية خطر الائتمان
21-9	المبحث الأول: الائتمان ومخاطره وإدارته في إطار البيئة المالية والمصرفية: أسس ومفاهيم
30-22	المبحث الثاني: المضامين العلمية لخطر الائتمان وإدارته ونماذج قياسه
43-31	المبحث الثالث: أساليب قياس مخاطر الائتمان وفق مقررات بازل I,II,III
53-44	المبحث الرابع: استراتيجيات إدارة خطر الائتمان
88-54	الفصل الثاني: منهجية البحث وتوصيف بيانات وتصنيفها
61-54	المبحث الأول: وصف مجتمع البحث وعينته
81-62	المبحث الثاني: توصيف البيانات المعتمدة في الدراسة
88-82	المبحث الثالث: التحليل التمييزي
110-89	الفصل الثالث: مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات

الصفحة	الموضوع
99-89	أولاً: مناقشة نتائج تحليل الانحدار للنموذج الأول الاثمان
110-100	ثانياً: مناقشة نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثاني الربح
114-111	الاستنتاجات والتوصيات
129-114	المصادر
A	الملخص باللغة الانكليزية

ثبت الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفروقات بين بازل I وبازل II	38
2	متطلبات رأس المال وفق معايير بازل III	41
3	السمات الرئيسية بازل 3	42
4	متطلبات رأس المال المكتسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر	43
5	تصنيف المؤشرات الإحصائية للمصرف التجاري العراقي	65
6	تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف الشمال.	67
7	تصنيف المؤشرات الإحصائية للمصرف الاهلي	69
8	تصنيف المؤشرات الإحصائية للمصرف الائتمان	71
9	تصنيف المؤشرات الإحصائية للمصرف بغداد	72
10	تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف سومر	74
11	تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف الموصل للتنمية	76
12	تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف الخليج	78
13	تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف آشور	79
14	تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف المتحد للاستثمار	81
15	التصنيف الأولي للمصارف الأهلية وحسب قدرتها الائتمانية	83
16	المعاملات التمييزية	83
17	العلامات التمييزية للمصارف الأهلية وفق مؤشر الائتمان	84
18	تصنيف المصارف وفق نتائج التحليل التمييزي	84
19	بيان نسبة الصحة في تصنيف الدالة التمييزية المتغير المعتمد للائتمان	85
20	التصنيف الأولي للمصارف الأهلية حسب مؤشر الربحية	86
21	المعاملات التمييزية للمصارف الاهلية	86
22	العلامة التمييزية للمصارف الأهلية	86
23	تصنيف المصارف وفق نتائج التحليل التمييزي	87
24	بيان نسبة الصحة في تصنيف الدالة التمييزية	88
25	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الربح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف العراقي للتجاري للمدة 2009-2017.	90

الرقم	العنوان	الصفحة
26	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف الشمال للمدة 2009-2017	91
27	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) للمصرف الأهلي للمدة 2009-2017	92
28	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف الائتمان للمدة 2009-2017	93
29	تأثير المتغيرات المعتمدة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المستقل (الائتمان) لمصرف بغداد للمدة 2009-2017	94
30	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف سومر التجاري للمدة 2009-2017	95
31	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف الموصل للمدة 2009-2017	96
32	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف الخليج للفترة من 2009-2017	97
33	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف اشور للفترة للمدة 2009-2017	98
34	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد الائتمان لـ (مصرف المتحد للاستثمار) للمدة 2009-2017	99
35	تأثير المتغيرات المعتمدة (الموجودات، الودائع ، رأس المال، الائتمان) في المتغير المستقل (الربح) لسنة لمصرف العراقي التجاري للمدة 2009-2017	100
36	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف الشمال للمدة 2009-2017	101
37	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف الاهلي للمدة 2009-2017	102
38	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف الائتمان للمدة 2009-2017	103
39	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف بغداد للمدة 2009-2017	104

الرقم	العنوان	الصفحة
40	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف سومر التجاري للمدة 2009-2017	105
41	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف مصرف الموصل للتنمية للمدة 2009-2017	106
42	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف الخليج للمدة 2009-2017	107
43	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف آشور للمدة 2009-2017	108
44	تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف المتحد للاستثمار للمدة 2009-2017	109

ثبت الأشكال

الرقم	العنوان	
1	عملية مبسطة تجري في إدارة مخاطر الائتمان	26
2	تصنيف مؤشرات مصرف التجاري العراقي	65
3	تصنيف مؤشرات مصرف الشمال	68
4	تصنيف مؤشرات مصرف الاهلي	69
5	تصنيف مؤشرات مصرف الائتمان	71
6	تصنيف مؤشرات مصرف بغداد	73
7	تصنيف مؤشرات مصرف سومر	74
8	تصنيف مؤشرات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	76
9	تصنيف مؤشرات مصرف الخليج	78
10	تصنيف مؤشرات مصرف اشور	80
11	تصنيف مؤشرات مصرف المتحد للاستثمار	81

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
1	كتاب تسهيل مهمة الى البنك المركزي
2	كتاب تسهيل مهمة الى المصارف عينة البحث
3	كتاب تسهيل مهمة الى سوق العراق للاوراق المالية

المقابلة

المقدمة

تقوم المصارف بمهمتين أساسيتين تنفرد بهما عن غيرهما من المؤسسات المالية وهما: الوساطة المالية وتوفير السيولة، وكثيرا ما تتجز هذه الوظائف الأساسية عبر منظومة المدفوعات. وبالنظر إلى أن الأنشطة الأساسية للمصارف تنطوي على المال، فإن ذلك يعني أيضاً أنها تمارس دوراً مهماً وخصوصاً في الاقتصاد النقدي فتؤثر نشاطاتها على المعروض من النقود في السوق وبهذا تتعرض للمخاطر المالية مما يستلزم إدارتها.

إن تنظيم إدارة المخاطر وتقنياتها وأدواتها يكون لغرض تحقيق الأهداف وهو أمر حاسم لنجاح تشغيل المصرف، فضلاً عن الدور الوسيط الذي يمارسه عبر الزمن، بدءاً من التوسط التقليدي بين أصحاب الأموال (المودعين) والجهات ذا الحاجة للأموال (المستثمرين) عبر الوساطة المالية وإدارة المخاطر. كما إن الوظائف الموضوعية للمديرين ومنظمي المصارف مختلفة تماماً فمنها تُخصّص المصارف لتنظيمها عن كثب لأن إخفاقات وأزمات المصارف يمكن أن تكون لها تكاليف اجتماعية وكذلك تكاليف خاصة مرتبطة بها.، فكلما ازداد وتطور العمل أصبح أكثر تعقيداً، ولهذا تعمل الجهات التنظيمية لدعم المصارف وزيادة قوتها ولا سيما في التعامل مع المخاطر ومحاولة تقليل الفشل مما يستلزم تكثيف الرقابة والمتابعة للمخاطر وإدارتها ومحاولة خلق البيئة المالية والتنظيمية المستقرة ومنح الحوافز المناسبة للحد منها.

إن التطورات الكبيرة التي شهدتها البيئة المالية والمصرفية والتطورات التي شهدتها المصارف خلقت المزيد من المخاطر منها التحرر المالي وعدم التدخل، وزيادة المنافسة، لاسيما في أسواق العملة، إذ قادت بيئة العولمة المالية في القرن الحادي والعشرين إلى تآكل الحواجز بشكل أكبر. وتطبيق التقنيات الجديدة مما دفع للتركيز على تطوير إدارة مخاطر السوق وإدارة مخاطر الائتمان. وتحديد أين يزداد التعرض للمخاطر، وتحديد طرق مراقبة وإدارة التداول في البنك في الوقت المناسب، وقد تم التركيز على مخاطر النكول وتخلف المقترض عن السداد وهي من أهم الظواهر التي برزت في المصارف وعلى الرغم من ذلك كان هناك المزيد من الخدمات المالية والأدوات المالية الجديدة.

منهجية البحث

يُعد خطر الائتمان من أشد الأخطار التي تواجه المصارف في أدائها لأنشطتها، ويتمثل ذلك بالتعرض لاحتمال إحجام كثير من المقترضين عن سداد قروضهم وائتماناتهم في استحقاقاتها وضمن اجالها مما يشكل أسبقية لدى إدارات المصارف مضمونها التخفيف من آثار ذلك الخطر وهذا يتطلب استراتيجيات لإدارة ذلك الخطر والتخفيف من آثاره وتداعياته. ويقف وراء خطر الائتمان أسباب كثيرة منها الخاصة ومنها العامة وصنفت بحسب تصنيف الخطر

الائتماني للفرد أو للشركة ويبقى موضوع نكول المقترض عن سداد الدين في موعد استحقاقه فرداً أو شركة موضوعاً مهماً لدى المصارف وتتركز في كيفية صناعة القرار منح التسهيلات الائتمانية ومحاولة تقليل الخطر المرافق له إلى أدنى حد ممكن 0 وهذا ما يطلق عليه بإدارة خطر الائتمان الذي يعد أساسياً ضمن عمل المؤسسة المالية والمصرفية. تختلف المداخل في صناعة القرار الائتماني، للفرد قياساً بالشركة وكذلك تختلف إدارة المصرف للخطر الائتماني ومصدر ذلك الاختلاف يكمن في حجم المعلومات المتاحة عن الشركة وصيغ المؤشرات المالية المتوفرة عن الشركة قياساً بالفرد مما يؤثر صعوبة التعامل مع الفرد المقترض مقارنة بالشركة المقترضة وبالمقابل فإن نكول الشركات وعدم سدادها لقروضها يعد أصعب بكثير من نكول الفرد وعدم سداده ومن هنا تسعى إدارة المصرف في صناعته لقرار الائتمان إلى تقليل الخطر إلى الحد الأدنى وتعتمد المصارف آليات كثيرة في إدارة خطر الائتمان ومحاولة تقليله وتجنبه وفق استراتيجيات تتبناها إدارة المصرف أو المؤسسة المالية . يستخدم المصرف أدوات نوعية وكمية في تحديد خطر الائتمان فإذا صعب على المصرف توفير المعلومات اللازمة، لهذا الهدف يتجه باتجاه التقييم النوعي للخطر الائتماني وتعتمد في هذا الجانب الصيغة المجمعية وتطرح النماذج المناسبة لكل صيغة من صيغ خطر الائتمان سواء الكلية أو الجزئية بهدف قياس الخطر وبدقة لغرض إدارته والتحوط له وتجنبه أو تقليل تأثيره قدر الإمكان وهذا ما يسعى البحث لدراسته.

مشكلة البحث

إذا كان خطر الائتمان متمثلاً باحتمالات النكول وعدم السداد في الاستحقاقات المحددة فإن ذلك يتطلب قياساً دقيقاً لذلك الخطر من أجل إدارته وتقليل أثاره السلبية عند وقوعه ومن هنا تبرز مشكلة البحث في الأسئلة أدناه:

1. كيف يمكن قياس خطر الائتمان وإدارته في المصارف؟
2. ما واقع المصارف الأهلية من حيث أخذ جوانب الحذر في منح القروض؟
3. ما تأثير بعض المتغيرات المالية (الموجودات، المطلوبات، رأس المال، الأرباح) على منح الائتمان وربحية المصارف عينة الدراسة؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من أهمية ارتباط إدارة خطر الائتمان بمسائل الدخل والثروة في المصارف عينة من المصارف التجارية الخاصة لغرض وضع أسلوب يتلاءم مع إدارة خطر الائتمان الذي يُعد مسألة أساسية على المستويين الأكاديمي والميداني: إذ تتركز عملية استرداد القروض والائتمانات من المقترضين والمؤتمنين المصارف المقرضة لما يواجهها من تلوّك في السداد في تواريخ استحقاقاتها وضمن آجالها وآمادها الزمنية، أو النكول عن السداد مما يعني

تتناقص قدرة المصرف والمؤسسة المالية على منح المزيد من الائتمان والقروض ويعيق في الوقت نفسه إدارة المصرف من التوسع ويحرمها من المزيد من الأرباح، وربما يقود ذلك لعسر المصرف أو انهياره وربما قد تقود لحدوث أزمة مالية في الاقتصاد، وقد كان هذا الموضوع مثار قلق الكثير من المعنيين والمختصين فكان هناك اهتمام كبير به، وشكل تحدياً دفع للمزيد من البحث والدراسة ومنذ عقود من الزمن وما زال؛ لأجل ذلك برزت أهمية البحث ضمن هذا العنوان.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي :

1. التأطير النظري للعلاقة بين خطر الائتمان وإدارته وإستراتيجية التعامل معه في المصارف.
2. توصيف مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي العراقي وحسب تصنيف المصارف الأهلية من حيث الأداء العالي والمنخفض والذي قد يشكل خطراً على عملياته المصرفية والائتمان في توفير أساس أكثر موضوعية وشمولاً لتكوين مخصصات الائتمان المصرفي بما يساهم في تدعيم المراكز المالية للمصارف بصورة أفضل.
3. تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الأهلية العاملة في العراق وفق إستراتيجية حديثة لإدارة المخاطر المصرفية.
4. تحديد المقومات اللازمة في المصارف الأهلية لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقيات بازل II لتحديد وقياس المخاطر الائتمانية.
5. التعرف على توجه المصارف الأهلية العراقية نحو تعزيز انضباط السوق والشفافية والإفصاح في مجال إدارة مخاطر الائتمان.

فرضيات البحث

الفرضية الأولى

يمكن تصنيف المصارف على أساس خطر الائتمان من أجل وضع إستراتيجيات مناسبة في إدارة الخطر.

الفرضية الثانية

هناك علاقة دالة إحصائياً بين المصارف ذات الأداء العالي وتأثيرها على الائتمان والربح في المصارف الأهلية.

دراسات السابقة ذات العلاقة

الدراسات العربية

1. دراسة 2007 ابو كمال بعنوان (الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا لمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين) تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستراتيجيات وأنظمة ادارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا لمعايير والارشادات الرقابية المصرفية الدولية متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل II أما أهداف الدراسة فتلخصت في تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف واهم التوصيات كانت ان تعمل في المصارف وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية ، تحديد المقومات اللازمة في المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق الاساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة بازل II لتحديد وقياس المخاطر الائتمانية على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها (ابو كمال .2007)

2. دراسة .2010 علي بعنوان (مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قراراتها بشأن منح الائتمان تمثل أهداف البحث في محاولة لتحديد وقياس مؤشرات المخاطرة الائتمانية في البنوك من خلال، تحليل معايير و مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان المصرفي. تطوير مدخل مقترح يحدد مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي (علي .2010)

3. دراسة 2012الشيخلي بعنوان (العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية) اعتمدت على ركيزتين هامتين من ركائز القرار هما السمات الشخصية لعميل طالب الائتمان ونمط السياسة الائتمانية لإداره المصرف في منح الائتمان خصوصا ما يتعلق منها بإدارة وتحليل مخاطر الائتمان ، كما عرضت نظاما لتصنيف مخاطر الائتمان وهو يخدم ادارة الائتمان المصرفي من مجالات متعددة سواء في اتخاذ قرار منح الائتمان او تسعير القرض او متابعه المركز المالي للعميل خلال الفترة الائتمانية الممنوحة له لتسديد القرض ،كما كان هدف الدراسة تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الأردنية أظهرت نتائج الدراسة أن هناك دوراً ذا اهمية لعوامل (الوضع

المالي للعميل ، والسماوات الشخصية للعميل ونمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الاردنية . (الشيلخي .2012)

4. دراسة 2012 حفيان بعنوان (ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبائية في مجموعه من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة) هدفت الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في ولاية ورقلة وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية بالإضافة الى والتي تهدف للمحافظة على متانة رأس المال ، وتقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل التي تدعم نظم وعمليات ادارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات بازل II وكان اهمية الدراسة تركز حول الاهتمام بكيفية ادارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها (جهااد.2012)

5. دراسة 2014 المملوك بعنوان (مخاطر الائتمان واثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية) يهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر إجمالي المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المحافظ الائتمانية للمصارف الخاصة السورية ، من خلال تحليل النسب الأساسية التي تدل على كفاءة المحفظة الائتمانية وربطها مع إجمالي المخاطر الائتمانية ، وذلك بهدف التوصل الى معرفة مدى كفاءة هذه المصارف في ادارة هذا النوع من المخاطر وقد تم تحليل خمس من النسب المالية المصرفية المتعارف عليها ضمن هذا المجال لقياس كفاءة محفظة الائتمان ، وعلاقتها بدرجة مخاطرها ولعل من اهمها المقاييس المحاسبية والمستمدة من القوائم المالية للمصارف نسبة قياس كفاءة الموجودات ونسبة قياس فشل القروض (المملوك 2014)

6. دراسة 2015 والي بعنوان (ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية ببنك بدر وبنك الخليج) هدفت الدراسة إلى أهمية التطورات لتمييز النشاط المصرفي وخصوصا في المجال التنظيمي وذلك من خلال دراسة مختلف التوصيات التي جاءت بها لجنة بازل والاطلاع على مقررات لجنة بازل (I ، II ، III) ومعرفة مدى التزام المصارف بتطبيق مقررات بازل II بالإضافة إلى الاهتمام الكبير والتوجه نحو الصناعة المصرفية والتعرف على إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، وتعتبر ادارة المخاطر الائتمانية من أم الموضوعات التي اهتم بها المصرفيون وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية (والي 2015) .

7. دراسة 2015 ضياء بعنوان (قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين) هدفت هذه الدراسة الى قياس درجة المخاطر الائتمانية لدى المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال تحليل المتغيرات المؤثرة في تلك المخاطر ، وتحديد أثرها على المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) والمتمثلة في (مخاطر العائد على

الموجودات ، مخاطر السيولة ، مخاطر رأس المال ، ومخاطر سعر الفائدة) وقد اظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية وكل من العائد على الموجودات ومخاطر راس المال ومخاطر سعر الفائدة (ضياء 2015)

8.دراسة 2015 الموسوي بعنوان (البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية) تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في ظل مناخ استثماري يؤمن لها تحقيق تلك الأهداف وبأقل المخاطر ومن أهم مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف هو عملية منح الائتمان ويكتسب البحث أهميته من أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية والتي تنعكس على الأداء الاقتصادي ككل وكذلك أهمية الاستثمار المصرفي الذي يحرك عجلة الاقتصاد ويستغل الموارد المتوفرة، وتوصلت الدراسة الى بعض التوصيات توجيه المصارف التجارية باستخدام أساليب حديثة ومتطورة في أداء أعمالها وخصوصا عملية منح الائتمان للوصول إلى أداء مالي متميز وبالتالي استثمار مالي امثل.(الموسوي .2015) .

الدراسات الاجنبية

9. دراسة (Olaf Weber, 2008) وهي دراسة استقصائية للقطاع المصرفي الأوروبي ضمن مجموعه من الدول الموقعة على اللوائح الخاصة بالامم المتحدة تركز على تحليل دمج المخاطر البيئية في جميع مراحل إدارة مخاطر الائتمان ، والتصنيف ، والتكلفة ، والتسعيرة ، والرصد والتدريب. كما يعد دمج المخاطر البيئية في عملية إدارة مخاطر الائتمان بأكملها أمراً مهماً لأنه عندئذٍ فقط يتم ضمان إدارة مخاطر مناسبة. تظهر النتائج أن المصارف تدمج المخاطر البيئية خاصة في مرحلة التصنيف ، أظهرت الدراسة ان بيانات أن التصنيف هي المرحلة التي تعتبر فيها المصارف المخاطر البيئية بشكل كبير أكثر من المراحل الأخرى من عملية إدارة مخاطر الائتمان. ، فإن النتائج العامة حول دمج المخاطر البيئية في إدارة الائتمان عملية البنوك الأوروبية هذا يبين أن وضع وممارسة البنوك الأوروبية يناسب ذلك في مناطق أخرى من العالم بسبب أن، إدارة مخاطر الائتمان البيئي في جميع المراحل ليست سليمة اقتصادياً، . (Olaf Weber, 2008)

10. دراسة 2013 Yong Liu بعنوان

Understanding the External Pressure and Behavior of Commercial Banks'
Environmental Risk Management An Empirical Study Undertaken in the
Yangtze River Delta of China

هدفت الدراسة الى تعريف المخاطر البيئية على أنها احتمال لأي تأثير سلبي الناشئ عن المخاطر المالية أو القانونية أو السمعة - وحتى الخسارة التي تلحق بالأعمال الصناعية

ومصارف الإقراض الخاصة بها - نتيجة لأي مشكلات متعلقة بالبيئة. فيما يتعلق بنوع المخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان والسوق ، تلعب المخاطر البيئية دوراً مهماً في التنمية المستدامة وأرباح المصارف ، تعد القرارات التي تتخذها والمؤسسات المالية حاسمة في تحديد ما إذا كان الاقتصاد سينجح في متابعة ERM للمصارف والتي من خلالها ، وأهم النتائج هذه الدراسة كانت إستكشاف العلاقة بين الضغط الخارجي لإدارة مخاطر المؤسسات على المصارف التجارية و سلوكهم في منطقة اليانغتسي في الصين . ، هناك ثلاثة عوامل مرتبطة بالضغط الخارجي لإدارة مخاطر المؤسسات على البنوك التجارية: التنظيم الحكومي ، ومجتمع السوق والمنظمات غير الحكومية. وفي الوقت نفسه ، أربعة عوامل تتعلق بسلوك ERER: سلوك ردود الفعل السلبية ، والسلوك الوقائي ، وسلوك المشاركة النشطة ، والسلوك المتحمس. (2013 Yong Liu)

11. دراسة Lixia Cao 2015 بعنوان :

Research on Credit Risk Management Issue of Commercial Banks in China

هدف الدراسة في توضيح مفهوم وميزات مخاطر الائتمان ، وتحليل مختلف القضايا الموجودة في إدارة مخاطر الائتمان للمصارف التجارية في الصين ، ويقترح تدابير تحسين ملموسة ، مثل تحسين نظام إدارة مخاطر الائتمان ، وإنشاء آلية حوافز فعالة ، وتعزيز الوعي الائتماني للمواطنين وما إلى ذلك ، والتي تهدف إلى الحد من مخاطر الائتمان للمصارف التجارية ، التي واجه المصارف هي مخاطر متنوعة والتي من شأنه ان تؤثر في التنمية الاقتصادية ، من بينها مخاطر الائتمان والتي هي تصنف دائماً من المخاطر الحيوية. ، فعند دراسة الأزمة المالية العالمية الناجمة من الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008 ، تم اكتشاف أن هناك علاقة كبيرة بين الأزمات المالية وإدارة مخاطر الائتمان غير السليمة للبنوك ، اقترحت لجنة بازل للرقابة المصرفية "الجديد" أصدرت شركة (Basel) (Basel Capital Accord) (III) في عام 2010 أحدث قواعدها بعد العديد من الانتكاسات ، والتي تعكس فيها الركائز الثلاث (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، ومراجعة الرقابة وانضباط السوق) (Lixia Cao 2015) .

10. دراسة Hoang 2019 بعنوان

Analysis of the Factors Affecting Credit Risk of Commercial Banks in Vietnam . تم اختيار 20 مصرف تجاري كعينة للدراسة للفترة من (2006-2017) ركزت هذه الدراسة على مخاطر الائتمان المقاسة بنسبة القروض المتعثرة. تتألف متغيرات الاقتصاد الكلي من نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل الفائدة الحقيقي ، ومعدل البطالة ، والمتغيرات

الخاصة بالمصرف و يتم تحديدها من خلال العائد على الموجودات مع تأخر الوقت سنة واحدة ونمو القروض ، وتوفير خسائر القروض. تشير النتائج إلى أن معدل البطالة وسعر الفائدة الحقيقي يؤثر سلبا على مخاطر الائتمان. بالإضافة إلى ذلك ، تتأثر مخاطر الائتمان بشكل إيجابي من خلال مخصصات خسائر القروض ، أشارت الى انه يجب على البنك المركزي الفيتنامي الإشراف بانتظام على المصار التجارية ومراقبتها بدقة لضمان امتثال المصارف للوائح (2019Hoang Thi) .

11. دراسة Vo Van Ban 2019 بعنوان Analyzing Factors Affecting Risk

Management of Commercial Banks in Ho Chi Minh City – Vietnam
تركزت هذه الدراسة على أنشطة الائتمان باعتبارها من أكثر الأنشطة المهمة للمصارف التجارية في فيتنام بصورة خاصة والعالم بصورة عامة ، ومع ذلك ، فإن مخاطر الائتمان على مستوى عال تؤثر مباشرة على أنشطة المصارف الأهلية أو الحكومية .في مواجهة تحديات التكامل الدولي وتحسين الكفاءة التنافسية للمصارف التجارية ، يجب أن يكون لدى البنك المركزي والمنظمات الحكومية رقابة صارمة على المصارف التجارية للحد من المخاطر ، يتعين على المصرف التجاري نفسه تحسين إجراءات إدارة المخاطر ، وتأهيل الكادر المصرفي والحد من المخاطر المالية على مستوى منخفض وكذلك تقليل المخاطر للعملاء والمصرف نفسه في سوق الخدمات المالية وكانت التوصيات التي شملت جميع المخاطر المتعلقة بالمصارف التجارية في فيتنام عادة ما تكون مخاطر الديون المعدومة ومخاطر السيولة ومخاطر المقترضين ، يجب على مديري المصارف التجارية اتباع هذه الأساليب بدقة للحد من المخاطر في المصارف الخاصة.

الدراسة الحالية :

جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وأن أهم ما يميز هذه الدراسة هو استخدام أسلوب التحليل التمييزي لغرض تصنيف المصارف ذات الأداء العالي والمصارف ذات الاداء المنخفض بالإضافة إلى استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وهي من المقاييس العلمية الحديثة لغرض بيان أداء المصارف المالية التجارية في العراق ومن ثم ايجاد استراتيجيات تتناسب مع هذه المصارف وايجاد الحلول والاستراتيجيات المناسبة للمصارف عينة البحث.

الفصل الأول

الأمطار النضرية

للمدرسة

المبحث الأول

الائتمان ومخاطره وإدارته في إطار البيئة المالية والمصرفية: أسس ومفاهيم

أولاً: مفهوم البيئة المالية والمصرفية

تعرف البيئة المالية Financial Environment بأنها السوق المالية Financial Market وهو مفهوم واسع يقصد به كل المؤسسات المالية من مصارف بمختلف أنواعها ومؤسسات مالية مختلفة وأسواق للعمليات والأوراق المالية، لذا يكون مفهوم البيئة المالية أقرب إلى المنظور الاقتصادي للبيئة والتي يتناولها الاقتصاديون في أدبياتهم ويطلقون عليها السوق Market ويقسمونها إلى سوق للسلع Commodities Market وأخرى للمال Financial Market وثالثة للعمل Labor Market (الجميل، 2018، 17).

ويبرز دور المصارف الكبير بوصفها وسيطاً في الاقتصاد وهذا ما جعلها تحتل موقعاً فريداً في التنمية الاقتصادية، التي تعني إحداث التغيرات الكمية (النمو) والنوعية (التطور) في الاقتصاد، وذلك لما للمصارف من أدوات وعمليات يمكن لها أن تقدم الائتمان وبأشكال مختلفة ومتنوعة، ما يعني أنها - أي المصارف - يمكن أن تتعرض للمخاطر وتحقق في الوقت نفسه أهدافها التي تسعى لتحقيقها.

ولما كانت المصارف بمثابة القنوات التي تعبئ الموارد وتعيد توزيعها في الاقتصاد فهي بمثابة القنوات التي تمرر الأموال بوساطتها المالية وتكون بيئتها الاقتصاد ككل بكل وحداته إن كانت وحدات فائض نقدي أو عجز نقدي وعبر هذه العملية الوسيطة يمكن للمصارف أن تطور منتجات مالية وتنفذ عمليات مالية وفق المعايير المالية والمصرفية والمحاسبية (Adams, 123-142, 2003) ولهذا بدت الأسواق المالية بالمفهوم العام والواسع بمثابة عنصر أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية والاستقرار المالي والاقتصادي (James & atha, 2003, 2) وضمن هذا المفهوم الحركي للبيئة المالية والمصرفية فإن أكبر مخاطرة تعترض المصارف تتمثل بمخاطر الائتمان (Michael, 2015, 465).

لم تكن العديد من المؤسسات المالية جادة في جهودها لضمان استرداد الائتمان في الوقت المناسب وما يترتب عليه من تخفيض الموجودات غير العاملة (Non-Performing assets) * NPA كما هي اليوم. ويتم تعريف استرداد الديون على أنها عملية متابعة القروض التي لم يتم سدادها وتمكن من استعادتها عن طريق إقناع الأفراد التي تقدم محاولات لسداد أموالهم معلقة القروض (James mwangi, 2013, 2)

ثانياً: مفهوم الائتمان المصرفي وأساسه النظرية

1. مفهوم الائتمان

يُعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد في مدة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف المقترض عن السداد (الدغيم، 2006، 3)، وتعزّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية التي تضم مفهوم الائتمان والسلف وخصم الأوراق التجارية والسحب على المكسب، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها (عبد الحميد، 2000، 103).

2. مفهوم مخاطر الائتمان

ويقصد بها المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك التجاري أثناء التشغيل وكيفية التعامل معها، لذلك فإن التقييم الفعال لمخاطر الائتمان يمكن أن يعد المخاطر التي تواجهها أثناء التشغيل نوعاً من البحث عن المشاكل غير المؤكدة وذلك للحصول على أفضل قرار وتستخدم العديد من التقنيات في التكوين من أجهزة استشعار مختلفة والأدوات والنماذج في تقييم المخاطر الائتمانية وتعتمد على تكامل المعلومات متعددة المصادر (GUO Yingjian, 2015, 515).

3. أسس منح الائتمان

يستند منح الائتمان المصرفي على قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي (دغيم، 2006، 195):

أ) **توفر الأمان لأموال المصرف:** وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المقترض سواء كان فرداً أو منشأة والتي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب) **تحقيق الربح:** والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ج) **السيولة:** يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي وقدرة على سداد التزاماته عند الاستحقاق أو عند الطلب وتوصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف -

النقدية والموجودات سريعة التحويل إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة. ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن: " إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية - تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة - لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية".

4. نماذج معايير منح الائتمان

أصبح هذا المفهوم من الأساسيات المتعارف عليها عند إدارة الائتمان، وعند التقييم لمنح الائتمان ينبغي تحديد المخاطر المرتبطة به عبر تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام Five

Cs of Credit الذي يُعد من أبرز تشكيلات المنظومة الائتمانية لدى محلي الائتمان، وفيما يأتي عرض لهذه المعايير:

أولاً: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، التي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير (حفيان، 2012، 19).

أ- الشخصية **Character**: تعد شخصية الزبون الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية الزبون بدقة. فكلما كان الزبون يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب، والحصول على دعم المصرف له. وقياس العامل المعنوي كالأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية.

ب- القدرة على الاستدانة **Capacity**: وتعني باختصار قدرة الزبون على تحقيق الدخل وقدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ويعد معيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لا بد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة

الماضية للزبون المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

ت- رأس المال **Capital**: يُعد رأس مال الزبون أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة الزبون المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك.

ث- الضمان **Collateral**: يقصد بالضمان مجموعة الموجودات التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

ج- الظروف المحيطة **Conditions**: يدرس الباحث الائتماني مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالزبون طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة

التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو، أوفي مرحلة الاستقرار، أوفي مرحلة الانحدار.

ح- **المناخ العام general climate**: تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام على أنه معيار من معايير منح الائتمان فهو يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تنظر إلى هذا من زاوية أخرى على أنه يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية البيئة المحيطة بالعميل فمصطلح محيط البيئة هو مفهوم أوسع وأدق من التعبير عن المناخ العام فهو يشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة أو الطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع.

ثانياً: نموذج CS.6 جادل بعض محلي الائتمان حول عدد المتغيرات التي يفترض أن تضمها آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي وأشاروا إلى ستة عناصر وليس خمسة، كما أشار النموذج السابق، وتتمثل تلك المتغيرات الستة في المتغيرات الخمسة السابقة في النموذج CS 5 بالإضافة لمتغير الرقابة ويقصد بها الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح الائتمان، إذ يجب أن تتفق السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي وداخل الحدود التي تضعها المصارف المركزية.

ثالثاً: نموذج 5Ps (الزبيدي، 2002)

- تعزز إدارة الائتمان القرار الائتماني بتحليل ائتماني على عدد من العناصر وتحليلها لإدارة المصرف الدلالة التي تعطيها بقية النماذج والعناصر الخمسة، هي:
- **نوع العميل People**: تقييم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل والحالة الاجتماعية والمؤهلات والأخلاقيات.
 - **الغرض من الائتمان Purpose**: يحدد هذا العنصر المعايير التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة المصرف وصلاحياته في القدرة على السداد Payment: أي قدرة العميل على سداد القرض وفوائده في الموعد المتفق عليه.
 - **الحماية Protection**: أي اكتشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل وذلك بتقييم الضمانات المقدمة من العميل.
 - **النظرة المستقبلية Perspective**: أي اكتشاف حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء داخلية أو خارجية.

رابعاً: نموذج **prism**: يُعد هذا النموذج حديثاً في الصناعة المصرفية والتحليل الائتماني، إذ إن قراءة مستقبل الائتمان يعكس جوانب القوة والضعف لدى العميل (الزبيدي، 2002)، وتتكون عناصر هذا النموذج من الآتي:

- **التصور Perspective** : ويقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه ومضمون هذه الاداة هي القدرة والفاعلية على (تحديد المخاطر والعوائد، ودراسة إستراتيجية التشغيل)
- **القدرة على السداد Repayment**: مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض خلال الفترة المتفق عليها ويتم التركيز هنا على المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته.
- **الغاية من الائتمان Intention or Purpose**: بمعنى تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل والقاعدة أن الغاية من الائتمان يجب أن تكون عنصراً أساسياً عند منح الائتمان.
- **الضمانات Safeguards**: مضمون هذا العنصر هو تحديد الضمانات التي تقدم للمصرف ليكون ضامناً لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على السداد ، ويمكن أن تكون الضمانات داخلية، وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل او الخارجية كالضمانات العينية.
- **الإدارة Management**: تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الاداري للعميل ومضمون الفعل الاداري يشمل: (العمليات التي من خلالها التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله، ومن خلال الادارة يتم التعرف على الهيكل التنظيمي للعميل).

5. العوامل المؤثرة في قرارات منح الائتمان

تؤثر في قرار منح الائتمان عوامل كثيرة منها (الجميل، 2018، 237-238):

1. تركيز الائتمان Credit Concentration

يُعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى مشاكل ائتمان كبرى ويمكن اعتبار تركيز الائتمان من أهم الأحداث التي تتعرض لها المؤسسات المالية وتكون الخسائر المحتملة عنها كبيرة جداً نسبة إلى رأس المال أو مجموع موجوداتها ويكون تركيز الائتمان إما بشكله الشائع في التركيز بقطاع معين أو أفراد معينين أو تركيز غير المباشر الذي ينتج عبر عوامل أخرى تؤدي إلى ظهور العلاقة بين خطر السوق وخطر الائتمان.

2. عمليات الائتمان Operations Credit

أظهرت الدراسات التي أجرتها لجنة بازل في الكثير من الدول لاسيما تلك التي شهدت ازمات مصرفية واقتصادية أن معظم مشكلات الائتمان تعكس بصفة رئيسية ضعف عمليات

إدارة وضمان الائتمان وضعف عمليات التنظيم والاشراف لذلك تجمعت لدى المؤسسات المصرفية مبالغ كبيرة من القروض المتعثرة Non-Performing Loans وغير مزودة برأس المال والاحتياطات التي يمكن تجنبها بنظام داخلي جيد لإدارة العمليات.

3. تأثير الائتمان بظروف السوق والسيولة

يتأثر الائتمان بظروف السوق والسيولة فإذا كان هناك رواج وانتعاش اقتصادي تكون حالة الائتمان جيدة وإذا كان هناك ركود اقتصادي ونقص السيولة فإن مشكلات الائتمان تظهر (الجميل، 2018، 238) تقدم البنوك خدمات الدفع بنظام الدفع الالكتروني. هذه الخدمات مكلفة للغاية بالنسبة للعديد من الجهات الفاعلة الاقتصادية الفردية . على سبيل المثال سيكون من المكلف بالنسبة لمعظم المستثمرين كتابة عقود الديون مع الشركات مباشرة لأن هذه هي اتفاقات معقدة مع شروط تقييدية على أنشطة الشركة. علاوة على ذلك ، يرغب المستثمرون عادة في تنويع مخاطرتهم ، مما يؤدي إلى مضاعفة تكاليف العقود والمعاملات. يمكن للمصرف استغلال العوائد القياسية عن طريق كتابة وإنفاذ عقد الديون مع الشركات (James R. Barth & Athars, 2012, 6).

ثالثاً: مخاطر الائتمان وأنواعها

تتعامل الإدارة المالية للمصارف مع سلسلة من المخاطر منها مخاطر الأعمال والمخاطر المالية، وتتباين تلك المخاطر بحسب القرار المالي فهناك من القرارات المالية تكون مخاطره قليلة وهناك من تكون عالية (الجميل، 2018، 264)، تعرف المخاطر على نحو عام بأنها احتمال حدوث نتائج غير مرضية، أما مخاطر الائتمان فتكمن في عدم إيفاء المقترضين بالتزاماتهم، أي عدم سداد الأقساط في تواريخ استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها (سعيد، 2013، 213) يتم تعريف مخاطر الائتمان على أنها تغيرات في قيمة محفظة القروض بسبب فشل الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتها أو بسبب التغيرات في تصور السوق لقدرتها على الاستمرار في القيام بذلك. تشير مخاطر الائتمان إلى احتمال الخسارة بسبب فشل المقترض في سداد أي مدفوعات على أي نوع من الديون (Karanja, 2015, 3).

أن مخاطر الائتمان غالباً ما تبدأ في مرحلة القرض أو مرحلة التطبيق و زيادة في مراحل الموافقة على القرض والمراقبة والتحكم، لا سيما عند الائتمان المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر من حيث السياسة والإجراءات الإستراتيجية لمعالجة الائتمان و لذلك يجب على البنوك تقييم الطلبات من أجل تقليل المخاطر حول استراتيجيات استرداد الائتمان، إن البنوك لديها طرق مختلفة لقياس المخاطر التي تشمل طول المدة التي استغرقها القرض، عندما يظل التسهيل الائتماني غير مدفوع الأجر لمدة 90 يوماً، المحفظة في خطر، وتيرة الدفع وتقييم مستوى

التعرض من الضمانات المقدمة من قبل الزبائن (James, 2013, 13). كما أن الإقراض المحفوف بالمخاطر هو النشاط الأساس للمصرف وربحيته الرئيسية، وهو أنه المحرك الأكبر لرأس المال التنظيمي للمصرف، وبما أن التعرض لمخاطر الائتمان يجب أن يدار على نحو جيد، فإن الإستراتيجية وصنع القرار وتحسين مستويات المخاطرة والمكافأة والتنويع والتقليل من الخسارة لا يمكن تحقيقها دون توسيع نطاق ما النشاط المصرفي، ولا يمكن تجنبه، وبالتالي إدارة المخاطر الائتمانية الشاملة. يجب على البنك أن يستخدم جميع قدراته في التقييم النوعي والكمي لتقييم المخاطر الائتمانية على أفضل وجه (Moorad, 2018, 50).

رابعاً: أنواع مخاطر الائتمان

قبل قيام المصرف بمنح مجموعة من القروض، عليه تقدير حجم وطبيعة المخاطر المتعلقة بذلك القرض لأن هذه الخطوة تعتبر ضرورية وهي تدخل ضمن دراسة المصارف للملف المتعلق بهذا القرض (إسماعيل، 2016، 283)، كما تسمح التطورات في تقنيات معلومات إدارة مخاطر الائتمان للمؤسسات المالية والائتمانية باتمته قرارات القبول أو الرفض الخاصة بطلب الائتمان في السابق كان تنفيذ إدارة الائتمان فقط عبر الخبرة أو إدراك السلطة التنفيذية، أما في الوقت الحاضر أحد النماذج الأكثر استخداماً لتقييم الائتمان هو نموذج التسجيل (José & García, 2017, 401). إن أهم أنواع المخاطر الائتمانية، ما يأتي:

1. **خطر عدم السداد:** وهو يتعلق بالمدى الذي لا يمكنه تسديد قيمة القرض وفوائده وذلك لأسباب تتعلق بنشاطه أو نتيجة لتدهور حالته المالية، الأمر الذي يجعله يتماطل في عملية التسديد.

2. **خطر معدل الفائدة:** يقصد به تلك المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الفائدة في المستقبل فالمصرف إذا منح قرضاً لعميله بعد الاتفاق على سعر فائدة معين. وبتغير العوامل المؤثرة على نشاطه الاقتصادي ترتفع حتماً أسعار الفائدة على القروض الممنوحة التي تم التعاقد عليها فعلاً، أما في حاله استثمار القروض الممنوحة من المصرف في مشاريع عائدها يقل عن العائد في السوق تؤدي ذلك إلى وجود أخطار تنعكس دائماً على العميل الذي يتحمل عبئها.

3. **خطر التجميد:** يرجع ذلك لكون الزبون لا يستثمر الأموال المقترضة وإنما يتركها مجمدة لا ينتج عنها عوائد على المدى البعيد، أي أنه لا يستغلها في مشاريع منتجة، في حين كان بالإمكان المصارف استثمارها عن طريق منح تلك القروض إلى عميل آخر ليتحصل على أرباح.

4. **خطر التضخم:** هذا النوع من المخاطر يؤثر على عملية منح القروض التي تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للقروض وفوائدها، نتيجة ذلك يتحمل المصرف أضرار مختلفة.
5. **خطر الخزينة:** يتعلق الأمر بالتزايد الهائل في طلبيات القروض المقدمة من الزبائن.
6. **خطر سعر الصرف:** يخص التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف في مجال الأسواق المالية وهذه التغيرات تحدث يوميا على مستوى النشاط الاقتصادي (إسماعيل، 2016، 283).

خامساً: إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتطوراتها

تتضمن إدارة المخاطر تحديد المخاطر المالية الرئيسية، وتقرير المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، وإدراك إجراءات الرقابة على المصارف وإداراته في وضع مخاطر المصرف في الوقت الحقيقي، بالنسبة لجميع المصارف، تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية وغير المصرفية، والهدف هو تعظيم الأرباح والمساهمة في القيمة المضافة، وإدارة المخاطر هي أمر أساس لتحقيق هذا الهدف تم تحديد القيمة المضافة للمساهم المشترك كأرباح في زيادة الفائض "من الحد الأدنى للقيمة حيث أن "معدل الفائدة المرجعي: هو الحد الأدنى لمعدل المخاطرة بالإضافة إلى علاوة المخاطرة للحصول على أقصى فائدة ممكنة. تختلف علاوة المخاطرة المرتبطة بالمصارف المتعثرة، اعتماداً على المخاطر المتوقعة لأنشطة المصرف في السوق. يتراوح متوسط علاوة المخاطر من 7% إلى 10% للبنوك في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. والمعدل الخالي من المخاطرة يعيد إحالة سعر الفائدة على أنه بعيد المنال، ذلك العائد، ومضمون العائد الذي يتم ضمانه عادةً ما يتم التعامل مع الاسم الرمزي للأسعار بدون مخاطرة، بشرط وجود احتمالية منخفضة للتخلف عن سداد التزامات (Sydbank Group, 2017, 21).

وهذا يقود للمزيد من المشكلات في الأداء والتقييم وصناعة القرار و يؤثر ذلك أيضا على قيمة السهم ومنها قيمة المساهمين (Shelagh, 2005, 103). ولما للمصارف من دور كبير في الاقتصاد بوصفها الوسيط في الاقتصاد، لذا لا بد أن تكون قادرة لمعيرة وقياس المخاطر وربط السعر إلى هذه المخاطر، وعبر تمايز السعر يمكن للمصارف أن تدعم النمو والتنمية الاقتصادية، كما يمكن للمصارف أن تطور منتجات أكثر استدامة مثل صناديق استثمارية مستندة على معايير بيئية أو أخلاقية (Adams, 2003, 123-142).

وتعد مخاطر الائتمان هي الأهم والأكبر بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها المصرف (Michael, 2015, 465)، إذ لم تكن العديد من المؤسسات المالية جادة في جهودها لضمان استرداد الائتمان في الوقت المناسب وما يترتب عليه من تخفيض الموجودات غير

العاملة. كما يتم تعريف استرداد الديون على أنها عملية متابعة القروض التي لم يتم سدادها و تمكنوا من استعادتها عن طريق إقناع الافراد التي تقدم محاولات لسداد أموالهم معلقة القروض (James Wang, 2013, 2).

يقول الكاتب (Witzany, 2017, 2) في كتابه Credit Risk Management يجب أن نذكر أهمية البيانات لإدارة مخاطر الائتمان الجيدة. بادئ ذي بدء، ينبغي أن يكون المصرف قادراً على استبعاد العملاء الذين توجد لديهم معلومات سلبية خطيرة، بما في ذلك خبرة المصرف الخاصة من الماضي. على سبيل المثال، إذا اشترك عميل في نشاط احتيالي عند تقديم طلب للحصول على قرض مستهلك، فيجب رفض طلبه تلقائياً إذا تقدم العميل بطلب للحصول على قرض أعمال صغير والعكس صحيح. قد يبدو هذا تافهاً، ولكنه يتطلب قواعد بيانات منظمة على نحو جيد تغطي جميع مصادر المعلومات المتاحة. فإن المصارف في كثير من الأحيان يقوم ببناء مستودعات البيانات الكبيرة مع مناطق مختلفة، بما في ذلك سوق بيانات مخاطر الائتمان. إذ يتم استخدام المعلومات المتوفرة، ليس فقط كقائمة سوداء، ولكن بصفة عامة للحصول على تقييم يستخدم جميع المعلومات المتاحة. علاوةً على ذلك، هناك سجلات مصرفية خارجية وغير مصرفية (مكاتب الائتمان)، إذ يتم تقاسم المعلومات الائتمانية السلبية وحتى الإيجابية من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية. وبالتالي، فإن المعلومات المتعلقة مخاطر الائتمان يجب أن تتعاون على نحو وثيق مع تكنولوجيا المعلومات والتمويل الخاصة بالبنك في بناء وصيانة قواعد البيانات تلك التي تشكل الأساس الرئيس للإدارة السليمة لمخاطر الائتمان⁰

لقد تم تحقيق خطوات هائلة في مجال فن وعلم قياس مخاطر الائتمان وإدارته، وقد نتج الكثير من عدم الرضا عن المداخل التقليدية لقياس مخاطر الائتمان ومع النموذج التنظيمي الحالي للبنك الدولي للمستوطنات (BIS). على وجه التحديد، في إطار الهيكل التنظيمي الحالي، الذي وضعه بنك التسويات الدولية في عام 1988 بالتعاون مع البنوك المركزية الكبرى في العالم، وتم تنفيذه في كانون الثاني 1993، تخضع جميع قروض القطاع الخاص فعلياً لمتطلبات كفاية رأس المال بنسبة 8% دون أخذ أي حساب للفروق في جودة الائتمان بين المقترضين من القطاع الخاص وثانياً لإمكانية الحد من مخاطر الائتمان عن طريق تنويع محفظة القروض (سعيد وآخرون، 214، 14).

أشار (Tomasz R& Marek, 2004, 7) إلى أن النماذج الحالية لمخاطر الائتمان تقسم إلى فئتين عريضتين: الفئة الأولى: النماذج الهيكلية، والفئة الثانية ونماذج الشكل المخفض، والمعروفة أيضاً بالنماذج القائمة على الشدة. والهدف الرئيس هو تقديم تحليل شامل لكلا المدخلين وتوفير أساس رياضي سليم لنمذجة مخاطر الائتمان. من الضروري التمييز

بوضوح بين النماذج العشوائية لمخاطر الائتمان والنماذج الأقل تطوراً التي طورتها الشركات التجارية لغرض قياس وإدارة مخاطر الائتمان.

فيما ركز (Anthony S. & Linda A., 2010, 4) من الاهتمام الحالي بنماذج قياس مخاطر الائتمان الدقيقة عبر BIS New Capital Accord المقترح (أو BIS II)، الذي يربط بشكل أكبر بين رسوم رأس المال والتعرضات لمخاطر الائتمان. وقد حدث هذا التأخير بسبب الصعوبات في: الموافقة على كيفية وضع نموذج لمخاطر الائتمان، ومشكلات فنية ناشئة عن عدم قابلية القروض للقروض بالمقارنة مع الأدوات القابلة للتسويق، وعدم وجود قواعد بيانات تاريخية عميقة بشأن التخلف عن سداد القروض. ولهذا السبب، يقدم BIS II ثلاث طرق بديلة لحساب متطلبات رأس المال للأغراض التنظيمية: موحدة النهج (الذي يستخدم التصنيفات الائتمانية الخارجية لتقييم أوزان المخاطر للرؤوس الرأسمالية) ونهجين منفصلين يستندان إلى التصنيفات الداخلية (يستخدمان قاعدة البيانات الداخلية للمصرف لتقييم احتمال التخلف عن السداد الافتراضي والخسارة الافتراضية المعطاة للقروض). تم تصميم النهج القائمة على التصنيفات الداخلية بعد لوائح رأس المال المخاطر السوق باستخدام النماذج الداخلية، بحيث يتم معايرة رأس المال المطلوب لتغطية "فترة الائتمان".

سابعاً: المشتقات المالية وإدارة المخاطر

أشار الكاتب مكميلان (Panayiota, 2017, 9) ان المشتقات من الأدوات المالية التي (تشتق) قيمتها من سعر الموجودات التي تستند عليها أو بالمقارنة المرجعية وأمثلة عليها هي الأسهم والسندات والسلع والعملات والمعادن الثمينة والخب. ان المشتقات هي علاقة تعاقدية بين طرفين وقد تكون عقد يعطي لأحد الأطراف حقاً على الموجودات التي يستند عليها العقد في المستقبل وتلزم الطرف الآخر بتلبية التزاماته. عقود المشتقات قد تلزم كلا الطرفين على نحو متساوي أو تعطي احد الأطراف خيار لتطبيق حقوق معينة أو قد تدعم إمكانية تبادل الموجودات أو الالتزامات. ان مدة استحقاق دفع عقود المشتقات قد تتراوح ما بين بضع أسابيع أو أشهر فالعقود المستقبلية مثلاً قد تمتد إلى سنوات ومنها تبادلات طويلة الأجل. ان الحركة غير المستحبة للموجودات التي تعتمد عليها المشتقات أو مقارنتها المرجعية سوف تزيد زيادة كبيرة من التزامات إعادة دفع الطرف الآخر

وحسب ما جاء به (Jiří, 2017, 217) التي تسمح المشتقات الائتمانية والمنتجات المورقة بنقل مخاطر الائتمان بين مختلف الجهات الفاعلة في السوق، ويجب بالضرورة التعامل معها من خلال اللوائح المصرفية. يتعامل بازل II مع المشتقات الائتمانية في الأقسام المتعلقة بتخفيف مخاطر الائتمان (أي تقليل التعرضات بسبب الضمانات أو الحماية الائتمانية، وفي الأجزاء

المتعلقة بالتعرض خارج الميزانية العمومية، إن متطلبات رأس المال للمعاملات المورقة، بما في ذلك الصفقات التركيبية، لا يغير إصلاح بازل III (2010 - 2017) هذا العلاج بشكل مباشر. ومع ذلك هناك تأثير غير مباشر على رأس المال الجديد المتعلق بمخاطر الائتمان للطرف المقابل، وهي رسوم رأس المال المقترحة التي والتي يمكن تتكون كبيرة جدا في حالة المشتقات الائتمانية. يتم إنشاء قيود غير مباشرة أخرى من نسبة الرافعة المالية التي تم إدخالها حديثاً التي تشمل جميع التعرضات خارج الميزانية العمومية. كما أن اتفاقية بازل (III) تزيد على نحو جوهري من متطلبات رأس المال لإعادة التعرض للضمانات.

ومن وجه نظر الكاتب (Ivan Zelenko, 2017, 151-152) الذي أشار إلى أن متطلبات رأس المال لمشتقات مخاطر الائتمان المقابل تخضع لمتطلبات رأس المال التنظيمي، سواء لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان المقابلة (أو مخاطر الائتمان باعتبارها محددة للمشتقات). وقد تم تعزيز هذه المتطلبات على نحو ملحوظ في أعقاب أزمة عام 2008، بناء على طلب مجموعة العشرين، وتم تنسيقها في إطار اتفاقية بازل 3. ستكون متطلبات مخاطر السوق الخاصة بالمشتقات جزءاً من صيغة شاملة تعتمد على القيمة العائدة للمخاطر لمدة 10 أيام (Value at Risk)، هناك ثلاث طرق حسابية لها:

- طريقة التعرض الحالية (مخاطر الائتمان المقابلة)، التي تنطبق على البنوك التي لا تنطبق على استخدام النماذج الداخلية.
- المنهج الموحد، للمصارف التي لا تستطيع استخدام نموذج داخلي، ولكن ترغب في استخدام تدابير المخاطر التي تنصح على نحو أفضل بمخاطر محفظتها.
- طريقة النموذج الداخلي: يمكن للبنوك استخدام نموذج الائتمان الداخلي للمخاطر الداخلية، بمجرد التحقق من صلاحيته من قبل السلطات الإشرافية.

ثامناً: إدارة مخاطر الائتمان (Rick, 2010, 261)

إن ظهور أدوات الائتمان مثل المشتقات الائتمانية والتزامات الدين بالرغم من التغيرات المناخية الإدارية للمؤسسات المالية قد ولّد العديد من الأفكار الجديدة، والبحوث، والتقنيات التحليلية لإدارة المخاطر الائتمانية وتداولها. إن من المهم عند إجراء تحليل الائتمان أن نتذكر وبخلاف مخاطر السوق، فإن مخاطر الائتمان تقترب دائماً من مخاطر الهبوط؛ أي أن الأحداث الائتمانية غير المتوقعة هي دائماً أحداث سلبية دائماً ونادراً ما تكون مفاجآت إيجابية. ثانياً، من الضروري أن نتذكر أن الاعتمادات ذات القيمة القصوى غير متوقعة. في الحالات الأخرى، لا أحد يتم منح الائتمان إلى العميل، أو ينفذ قرضاً إلى الطرف المقابل، متوقعاً أنه لن يتم سداؤه.

لا يُعد قياس مخاطر الائتمان مهمة بسيطة. يتكون حجم المخاطر الائتمانية من ثلاثة

أجزاء:

1. حجم التعرض المحتمل في وقت التخلف عن السداد
2. الاحتمال الناتج عن الإعفاء من المخاطرة
3. حدث فقدان النشاط الائتماني

المبحث الثاني

المضامين العلمية لخطر الائتمان وإدارته ونماذج قياسه

أولاً: المضامين العلمية لمخاطر الائتمان Credit Risk

إن عدم القدرة على سداد الائتمان وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المتفق عليها تعني تخلف المقرض عن سداد مبلغ القرض في التاريخ المحدد (الشمري، 2014، 221)، وتوصف بأنها عدم استعادة مبالغ العمليات المتعلقة بعناصر الميزانية أو العناصر الخارجة عنها على أساس أن العديد من الائتمانات لا تظهر في الميزانية بسبب آمادها (سعيد، 2013، 213-214)، إذ يقوم المصرف بمنح الائتمان بعد أن تستكمل الإجراءات المالية والمصرفية والقانونية والإدارية من قبل لجنة الائتمان أو مكتب الائتمان في المصرف.

تتعلق مخاطر الائتمان بقدرة المقرض واستعداده للتعاقد بإعادة القروض كاملة أو على دفعات بالقيمة العادلة مع ضمانات تعهدت بتأمين القرض؛ إذ يتم تقييمها قبل منح الائتمان أو تجديده وبشكل دوري طوال الوقت مدة القرض وتدقيق سليم للمعاملة كونها تؤثر في رأس مال المصرف. ويكون للمخاطر دوراً مهماً في صناعة القرار ولغرض التعريف بخطر الائتمان وقياسه وإدارته لابد من التطرق لبعض المضامين والتفاصيل ومنها طبيعة الائتمان وعملياته.

يستلزم منح القروض والائتمان من المصرف إجراء عمليتي حساب، أولاً: تحديد الاحتمال التقديري للتخلف عن السداد، وثانياً: مقدار المال المفقود إذا كان هنا كافتراضي - الخسارة الافتراضية المعطاة. من هذا المصرف يمكن حساب انتشار الائتمان وثم سعر القرض على نحو صحيح. من الواضح أن المصرف سوف يحتاج إلى جعل هامش على القرض وهذا أيضاً في الاعتبار سعر القرض (Cormac, 2015, 144)، كما موضح في أدناه:

- ما إذا كان الزبون موجوداً أو متعاملاً جديداً.
- سجل المسار مع القروض السابقة.
- عهود القرض.
- دخل الكيان.
- تغطية الفوائد.
- طول الوقت في العمل.
- الحواجز التي تحول دون الدخول في هذه الصناعة.
- استقرار الأرباح.

ثانياً: البنية التحتية للمصارف وخطر الائتمان

ترتبط هذه المرحلة بإنشاء بيئة مناسبة لمخاطر الائتمان. اعتماد وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان. تطوير المنهجيات والنماذج، مدعومة بالنظم المناسبة، وتعريف

معايير البيانات. أنه الأساس الذي ستبني عليه الإدارة لضمان وجود ضوابط كافية لإدارة مخاطر الائتمان. يجب أن يكون لدى المصرف سياسات ومنهجيات وإجراءات ائتمانية موثقة لضمان تحديد مخاطر الائتمان وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها وتقديم تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وينبغي أن تعكس هذه الوثائق منظور الشركة بشأن الإدارة الحساسة لمخاطر الائتمان وأن تأخذ في الاعتبار طبيعة وتعقد أنشطتها وأهداف أعمالها وبيئتها التنافسية والتنظيمية وموظفيها وقدراتهم التكنولوجية. تأخذ الهيئات التنظيمية مثل هذه السياسات على محمل الجد. على سبيل المثال ، يقول دليل نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: "يجب أن تبدأ إدارة مخاطر الائتمان على أعلى مستويات المنظمة، مع اعتماد سياسات مخاطر الائتمان من قبل مجلس الإدارة، أو شكل من أشكال لجنة سياسة مخاطر الائتمان الخاصة بالإدارة العليا ، عملية الموافقة، وموظفي إدارة مخاطر الائتمان الذي يقيس ويراقب التعرضات الائتمانية في جميع أنحاء المؤسسة.

ليس هناك أنموذج "واحد يناسب الجميع" في إدارة مخاطر الائتمان، ولكن عموماً يجب أن تتناول السياسات الائتمانية مواضيع مثل (James, 2014, 184-185):

- فلسفة ومبادئ مخاطر الائتمان.
- تحليل الائتمان والموافقة على العملية.
- أنظمة التصنيف الائتماني والارتباط بالاحتياطي ومتطلبات رأس المال الاقتصادي.
- معايير الاكتتاب وإرشادات التسعير المعدلة حسب المخاطر.
- قياس التعرض للبنود داخل وخارج الميزانية العمومية.
- تفويض سلطة الإقراض وحدود التعرض.
- الهدف من مزيج المحفظة واستخدام نقل المخاطر الاستراتيجية.
- مراقبة الائتمان وعمليات المراجعة.
- استثناء وإدارة الائتمان مشكلة.
- قياس المخاطر وإعداد التقارير.

وهناك أنواع أخرى من مخاطر الائتمان لأغراض محددة زراعية وصناعية وغيرها وكل هذه الأنواع من القروض والائتمانات تكون معرضة للمخاطر للجهة المانحة للائتمان، فهناك مخاطر إضافية مرتبطة بعملية الائتمان الإجمالية، وهنا على المصرف تقييمها وتحليلها عند صياغة وتطوير إستراتيجيات الائتمان، وتحديد الأسواق المستهدفة.

وكما تم ذكره ان مخاطر الائتمان في حالة حدوثها تتحول إلى خسارة اقتصادية وغالبا ما تكون ناجمة عن فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. وتشكل هذه القروض والائتمانات بكل مخاطرها محفظة قروض البنك فعندما يفشل المقرض في سداد دفعة معينة، أو

الكلف المترتبة عليها من رسوم وعمولات وفوائد دورية أو السداد الدوري فإن هذا يظهر حجم أهمية التعامل مع تلك المخاطر (Michel, 2010, 1) مما يستلزم وضع الضوابط المناسبة على الائتمان والإشراف تندرج هذه المخاطر وفقاً لما يأتي (Aicpa, 2018, 212-213):

- **مخاطر جانبية:** قد تتعرض المؤسسة لخسارة على ضمانات قروض إذا كانت حصته الضمانة غير مكتملة أو الضمانات ليس تحت سيطرة المؤسسة ، وأيضاً في حالة الاحتيال ، لا توجد ضمانات. المزيد من المخاطر هي إذن انخفاض في القيمة تطل المصرف وتظهر أهمية الضمانات باستثناء حالات الطوارئ والمخاطر العامة البيئية مما يضعف قيمة الضمان أو يخلق مسؤولية إضافية .
- **خطر التركيز:** عدم كفاية التنوع في محفظة القروض من حيث الصناعات المختلفة ، والمناطق الجغرافية ، ومنتجات القروض ، شروط منتجات القروض ، أو عدد المقترضين قد ينتج عنها خسائر كبيرة .
- **خطر الدولة السيادية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية وظروف دول أخرى** قد تؤثر سلباً على المقترض القدرة على السداد بعملة القرض
- **خطر المبادلات الخارجية:** التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية قد تؤثر المقترضين على نحو غير مؤاتٍ.
- **خطر الاحتيال:** قد تعرض القروض للمؤسسة لخسارة عدم وجودها المعاملات الحسنة النية
- **خطر قانوني وتنظيمي:** منح قروض غير مشروعة ، أسعار الفائدة والقروض بشروط غير كافية والكشف للمقترض قد يعرض المؤسسة للخسارة
- **خطر الإدارة:** اختصاص الإدارة، الحكم، والنزاهة في الإنشاء، والصرف، والإشراف، وجمع، يمكن أن تؤثر على نحو كبير على تحصيل القروض. وقد أشار (عبد العال، 2011، 70-71) أن هناك خمس أنواع لمخاطر الائتمان، هي:

1. مخاطر الائتمان Credit Risk
2. مخاطر السيولة Liquidity Risk
3. مخاطر معدل الفائدة Interest Rate Risk
4. مخاطر التشغيل Operational Risk
5. مخاطر رأس المال أو الوفاء بالالتزامات Capital or Solvency Risk

ثالثاً: أنواع القروض

تشكل القروض أنواعاً كثيرة وأصنافاً متعددة ولغرض فهم خطر الائتمان لا بد من التعرف لأنواع الائتمانات التي تشكل بمعظمها قروض بآجال متنوعة ولأغراض مختلفة يمنحها المصرف ورغم أن كل تصنيفات لأنواع القروض فإن لها سمات معينة ومشاركة، ÷ وقد تكون متباينة

وغالباً ما يكون التباين والاختلاف بين هذا القرض أو ذلك واضحاً وكبيراً (الجميل، 2018، 232)، وأهم القروض، ومنها:

1. قرض عقاري: قرض لفرد وضمان سداد القرض وفق آليات معينة ومعتدة في المصارف (Daniel Rosch & Herald, 2013, 35).
2. قرض المستهلك: قرض آخر للفرد وهو محدد الغرض لشراء (سيارة، قارب، مركبة ترفيهية).
3. قرض الطالب: قرض يمنح للطلاب لمساعدتهم في دفع تكاليف التعليم.
4. قرض الشركات: كل أنواع الائتمان المقدمة للشركات وأهمها (قرض الاستثمار، ائتمان نقدي، ائتمان تصدير، ائتمان المشتري).
5. قرض مؤقت لأغراض إعادة التمويل.
6. قرض بطاقة الائتمان أو الائتمان المتجدد وفق أنماط معينة.
7. قروض السداد، يمكن استخدام هذا القرض على نحو رصيد متكرر.
8. السحب على المكشوف: رصيد ضمني عندما تتجاوز السحوبات من حساب مصرفي ما هو متاح.
9. التسهيلات الائتمانية أو خطوط الائتمان.
10. قرض الأسهم المنزلية: قرض يستخدم فيه المقترض الأسهم في منزله كضمان (Adam, 2007, 139).

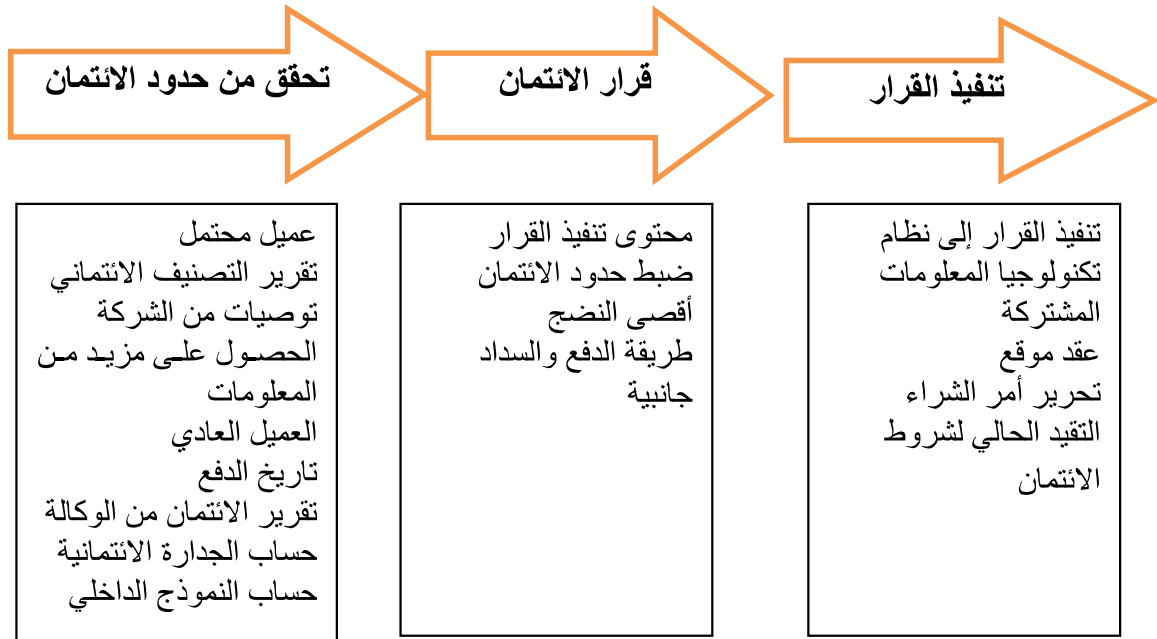
رابعاً: إدارة مخاطر الائتمان

لقد كان للتطور المستمر في النظرية المالية الحديثة، والابتكار في الهندسة والتكنولوجيا المالية، وتطور السوق المالية الحديثة والتطبيق المكثف لتكنولوجيا المعلومات فقد شهدت إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية تغيرات كبيرة (Li & Lin Ding, 2008, 535) ولقد تم تحويل نمط إدارة مخاطر الائتمان الحديث من السلبي التقليدي، مثل أسلوب إدارة النظام الخبير إلى نماذج للإدارة وفق منهجية شاملة وقادرة على الاستباقية (Liang Qi, 2005, 5)، وتعتمد إدارة مخاطر الائتمان على دراسة الاحتمال الناجح لمشروع الشركة المقترضة من حيث الدخل ودرجة المعلومات غير المتماثلة بين المؤسسة والمصرف ويتم تعريف كل عامل خطر على أنه عنصر خطر (Li Cunbin, 2007, 10)، وهناك نوعان من عناصر المخاطرة الرئيسة للقروض المصرفية التجارية، الأول: عنصر المعلومات غير المتماثل للمخاطرة، الذي يعكس احتمال خسارة المصرف لأن المؤسسة تخفي مخاطر المشروع نفسه بهدف الحصول على القرض من المصرف على الرغم من عدم تناظر المعلومات بين المصرف والمشروع (Zou

(Xinyue, 2005, 5)، والثاني: عنصر مخاطر دخل مشروع المشروع الذي يعكس نجاح للمشروع.

يوضح (Buc, 2013, 215-224) أنه يمكن تضمين سياسة الائتمان في نطاق إدارة مخاطر الائتمان يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل، هي: التحقق من حد الائتمان وقرار الائتمان وتنفيذ القرار. وكما في الجدول أدناه:

الشكل التالي تظهر عملية مبسطة تجري في إدارة مخاطر الائتمان.



الشكل (1)

عملية إدارة مخاطر الائتمان وفق منظور (Siekelova Annaa, 2015)

خامساً: نظرية إدارة المخاطر

تكمّن مخاطر الائتمان في التخلف عن سداد الائتمان والنكول مما يستلزم تجنب الوقوع في مكامن هذه المخاطر والابتعاد عنها والتي قد تقود لمخاطر إدارية (Minhat & Gao, 2017, 12) ووفقاً لـ (Valaskova, 2015, 327) فإن الذي يتعامل مع هذه المخاطر الائتمانية يمكن أن يتعرض لخسارة ناجمة عن فشل المقرض في سداد قرض أو الوفاء بأي التزام تعاقدي كان قد نشأ عن العمل المصرفي، ويشير (Kliestik, 2015, 328) إلى أن إدارة مخاطر الائتمان هي إدارة منح الائتمان أولاً، وهي تعاملات مع شروط الدفع في والسداد بالآجل أو العاجلاًو سداد المتأخر عن الدفع والسداد في مواعيد الاستحقاق، إن الهدف من إدارة مخاطر الائتمان هو إيجاد المستوى المقبول للمخاطر بسبب توفير الائتمان ويمكن استخدام التحوط بالمشتقات لتتبع المخاطر المحددة للشركة (Jorion, 2006, 61). أن إمكانية تتبع المخاطر التي تقدمها المشتقات الائتمانية قد تمت مناقشته على نطاق واسع، واعترف بها في المحافل العلمية والتي تمثل أكبر شريحة من سوق مشتقات الائتمان، وتُعد من الأدوات المهمة التي تمكن

المصارف من إدارة محفظتها من مخاطر الائتمان على نحو أكثر كفاءة (Ashcraft & Minton, 2009, 52) وتتمثل هذه الأدوات في خلق فرص التحوط الجديدة وبأقل تكلفة ممكنة للتحوط أو تحويل مخاطر الائتمان إلى كيانات أخرى قبل الوقوع في الأزمة المالية، وقد زادت المصارف على نحو كبير من أنشطة نقل المخاطر بالاستخدام والتعامل (Nijsken, 2011, 35). وإذا كان مدير المصرف هو المسئول عن اتخاذ القرارات نيابة عن المساهمين، وعلى الرغم من وجود اختلاف في تفضيلات المخاطر بين المديرين والمساهمين فهو ليس أمراً غير مألوف بل وليس مستحيلاً بالنسبة للمصرف إذ يمكن إدارة ذلك والعمل على حماية المصالح الخاصة في إدارة المخاطر ضمن حزمة القرارات التي يتخذها مدير المصرف (Al-Own & Minhat, 2017, 6) كل ذلك يمكن أن يقود لخلق المزيد من الاهتمام بالمخاطرة سيما عندما يكون المدير قادراً من العمل لصالح المساهمين، وتنوع الثروقات التي تكون مرتبطة بقيمة المصرف الذي يديره (Jensen & Meckling, 1979, 3).

إن موضوع إدارة الخطر وبناء المهارات العالية في التعامل مع حالاته ولاسيما في الائتمان يعد ذو أهمية كبيرة بوصفه مرتبطاً بالدخل والثروة (Tufano, 1996, 51). إن هذه الاحتمالات المحفوفة بالمخاطر من شأنها تشجيع المدير على تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر والتحوط من مخاطر الائتمان الخاصة بالمصرف ومع ذلك فإن إستراتيجية إدارة المخاطر هذه ليست بالضرورة في مصلحة المصرف والمساهمين فقط بل وكل المتعاملين معه ومنهم المجتمع الذي يعمل فيه انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية مما يستلزم صياغة الاستراتيجيات للحالات المحفوفة بالمخاطر.

سادساً: آثار إدارة مخاطر الائتمان

كل عمل يأخذ عدة أنواع من المخاطر وتقدم العديد من الشركات عادة مبيعات الائتمان لعملائها و تمنحهم الفرصة لدفع ثمن توريد السلع والخدمات في وقت لاحق، وإن هذا الاجراء يدعم العلاقات التجارية الجيدة مع عملائها. يقول (Adamko, 2014, 148-153). وإن توفير المبيعات الائتمانية هو أمر شائع في الاقتصاد الفعال و الشركة تأخذ مخاطر الائتمان في كثير من الأحيان بمثابة مخاطر عدم السداد من قبل الزبون، كما أن معرفة الجدارة الائتمانية لشريك تجاري هو شرط أساسي لقرار الشركة بتقديم مبيعات الائتمان ويمكن تعريف إدارة الائتمان بأنها تعني إدارة مبيعات الائتمان لتقليل مخاطر الائتمان في المصرف، وكما هو معلوم يمكن لمدير الائتمان التعامل مع قضايا زيادة الديون بسبب فاتورة المبيعات، فهي تتناول المدى الذي يكون مناسباً لدعم هذه الزيادة وعندما يكون من الضروري التوقف، إذ يشترط تنفيذ إدارة الائتمان عن طريق إنشاء معايير ائتمان لكل مجموعة متجانسة من العملاء في الشركة كما يمكن الاستفادة من مبيعات الائتمان عبر ما يأتي (Siekelova Annaa, 2015, 327):

- شروط الدفع المواتية بوصفها جزء من العرض التجاري على أساس أن المورد يمكن أن يتوقع مبيعات أعلى من المبيعات ذات النضج الفوري.
- تمديد مدة السداد بوصفها ميزة تنافسية.
- توفير البيع الائتماني إيجابياً ليس فقط بالنسبة للمورد ولكن أيضاً للعميل ويمكن أن يكون مصدراً لتطوير التمويل
- أما مساوئ مبيعات الائتمان (Svadlenka & Jaros, 2014, 431-434) فهي:
 - أن وجود خطر عدم السداد يُعد عيباً كبيراً في بيع الائتمان.
 - لا يشكل فقدان عدم السداد فقط قيمة المنتج نفسه ولكن أيضاً ضريبة القيمة المضافة، التي يجب أن تتحملها الدولة، والهامش المفقود وقيمة ضريبة الدخل المدفوعة.
 - على صاحب المشروع تمويل البيع الائتماني عبر ربطه بالزيادة في التكلفة. خاصة إذا لم يحصل منظم المشاريع على مبيعات ائتمانية من مورديه.
 - في كثير من الحالات لا يمول العميل نموه بالبيع الائتماني الذي تم الحصول عليه.

سابعاً: قياس مخاطر الائتمان

يقصد به القياس الكمي للخسائر المحتملة من عملية الائتمان، ولذلك لا بد من تقدير الخطر، وهناك طريقتان أساسيتان لتقدير المخاطر الائتمانية، هما (Erika & Katarínal, 2015, 675):

1. الأساليب القائمة على الموقف المطلق في مخاطر الائتمان.

يُعرف هذا الأسلوب أيضاً باسم "الوضع الافتراضي". يمكن العثور على كل مقترض في نهاية أفق الخطر في دولتين فقط - التقصير أو النجاح. تنشأ مخاطر الائتمان عندئذ من عجز المدين عن الوفاء بالتزاماته.

2. الأساليب المستندة إلى المعدل المتوقع للتخلف عن الدفع بخصوص مطالبات الائتمان

يعرف هذا النهج أيضاً بـ "السوق إلى السوق". يمكن أن يقع المدين في أي من درجات في هذا النهج، كما تنشأ مخاطر الائتمان من انتقال المدين إلى درجة تصنيف أقل. على الموقف المطلق يكون النهج الإيجابي لمخاطر الائتمان. يفترض أن القرض سوف يتم سداؤه في الوقت المناسب وعلى نحو صحيح. واستناداً إلى تقييم رصيد العميل، يكون لكل قرض وزن مخاطر التخلف عن السداد ويبدأ المصرف في تكوين الاحتياطي والعلاجات. تستند أوزان المخاطر الفردية على البيانات التاريخية وتمثل العلاقة بين مخاطر التخلف عن السداد وتصنيفها الائتماني. من الناحية العملية، فإن الطرائق المتعلقة بمعدل التخلف عن السداد هي أكثر استخداماً لأنها تخدم بإخلاص صورة مخاطر الائتمان التي تعرض لها المصرف. أما أهم

الطرائق التي يتم بها قياس مخاطر الائتمان من وجه نظر (Torregrosa & Vaca Martín, 3, 2018) هي كما يأتي:

1. إجراء إحصائي كلاسيكي يسمى تحليل تفاضلي تربيعي Collateral Analysis
2. أشجار التصنيف والتراجع Classification Trees and Retreats
3. نموذج الانحدار الخطي Linear Regression Model
4. نموذج خطي مختلط Multiple Linear Regression Model
5. إجراء تصنيف التعدين البيانات ، ودعم آلة ناقل Conduct Mining Data Classification, Support the Conveyor Machine
6. الشبكة العصبية Neural Networks
7. النموذج الخطي الاحتمالي Probative Linear Model

يتم إجراء مقارنة بين أساليب مختلفة لتقييم مخاطر الائتمان مع تقنيات مختلفة: الطرق التقليدية وينتشر الى الإحصائية حدودي وأساليب وتقنيات الذكاء الاصطناعي (LSVM, NN). يُعدّ تحليل التمايز التربيعي تقنية أكثر تقدماً من تحليل التمييز الخطي (LDA) (Fisher, 1936, 179) الذي هو مصنف يفترض مصفوفة تغايرية متجانسة لكل صنف، في حين أن الإجراء الإحصائي الكلاسيكي QDA لا يفترض أن مصفوفة التباين لكل فئة متجانسة، وبالتالي فهي أفضل لتصنيف (Seber, 1984, 10). وعلاوةً على ذلك، فمن الأفضل خوارزمية QDA من LDA في وجود مجموعات كبيرة من وعلى النقيض من أشجار القرار الأخرى (C4.5, Quinlan, J. (1993)، وأشجار القرار السلة (Olshen, 1984) تولف الخطأ مربع يعني أو عدد Classifi- غير صحيحة الكاتيونات (معيار تقسيم مؤشر جيني) كمعيار مثالي و من الأفضل تقليل الخطأ. أن آخر أساليب تعظيم الحصول على المعلومات ، لكنها يمكن أن تؤدي إلى التكيف المفرط والحصول على فروع غير مهمة (Bonilla, M., Olmeda, I., & Puertas, R, 2003 833 في CART، أن نموذج الانحدار الأساسي و LMM هو نموذج خطي مع تأثير مختلط حسب رأي (Dobson, 1990) يُعد من المهم مراقبة آثار إدخال تأثير مختلط في النموذج ولمقارنة الاثنين. هذه من السهل تفسير الطرق في مخاطر الائتمان (Liu & Schumann, 2005, 56).

فضلاً عن هذا، في خطر الائتمان، هناك بعض المرونة في الفرضية الأساسية للنموذج (Morales, 2013, 54)، هناك متغير استجابة مرتبط بمتغيرات مشتركة، ولكن على عكس النموذج الخطي، ليس من الضروري تلبية المبادئ الأساسية التي يتم الوفاء بها في النموذج الخطي. أما من وجه نظر (John & Simkin, 2011, 246) يمكن القول أن أهم المخاطر التي تواجهها الشركة هي "المجهول غير المعروف". ولهذا السبب يتعين على فريق إدارة

المخاطر التفكير على نحوٍ خلاق أو "في المساحات البيضاء" عند بدء ممارسة قياس المخاطر. لا تستطيع المؤسسة التخطيط أو التخفيف من كل المخاطر، ولكن يمكن لفريق خلاق يركز على ما يمكن أن يكون في الأفق أن يكون رصيداً حقيقياً لشركة ما.

ثامناً: تحليل الائتمان والمؤشرات المالية لخطر الائتمان

هناك طرائق عديدة يتم اختيارها في ملائمة تحليل مخاطر الائتمان باستخدام المؤشرات على الجدارة الائتمانية، ومنها:

1. **جمع البيانات:** تستخدم المعلومات المتاحة في المؤسسة المالية من أجل القيام بالتحليل المالي، أي على أساسه ويتم حساب المعدل الافتراضي عبر التوزيع التجريبي لمعدلات التخلف عن السداد (NanGuo, 2018, 24).

2. **مرحلة فحص البيانات والمعلومات:** يقوم المصرف بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحياته المبدئية وفقاً لسياسة الاقراض في المصرف ويساعد عملية الفحص اثبات شخصية العميل وقدراته بوجه عام وفي هذا الحال يتم اتخاذ القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب بالموافقة أو الاعتذار عن قبوله (عبد الباقي، 2016، 276).

3. **التحليل الائتماني للعميل:** يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات التحليلية لتحديد مستوى الائتمان الأكثر ملائمة الذي ينبغي منحه للعميل، فيما يمكن تنظيم وظيفة المجموعات بطريقة يتم بها الحد من خسائر الديون المعدومة. العامل الرئيس الذي يمر عبر جميع هذه المهام هو أن وظيفة الائتمان للعملاء تتطلب يقظة دائمة وإدارة حذرة لضمان تقليل خسائر الائتمان، بما يتفق مع سياسات ائتمان الشركات (Steven Bragg, 2015, 510).

4. **تطبيق نموذج مناسب لقياس الخطر:** إن الدراسات الحالية لقياس مخاطر الائتمان تركز على نحوٍ رئيس على العقارات، والبناء، أو صناعات الصلب، مع القليل من الاهتمام لقطاع الطاقة. ومع ذلك، فإن صناعة الطاقة هي صناعة أساسية ودعامة في الاقتصاد. إن خطر الائتمان في هذا المجال أخذ في الظهور تدريجياً في السنوات الأخيرة، وأصبح عامل خطر شامل لا يمكن ملاحظته، لذا فإن الأبحاث في هذا المجال لها تأثير كبير المعنى العملي. أشارت الدراسات السابقة حول مخاطر الائتمان بنيت أساساً الائتمان الخاصة بهم نماذج تقييم المخاطر باستخدام تحليل تباين متعدد المتغيرات، اللوجستية، الانحدار، الشبكات العصبية. ومع ذلك، قد لا تخلو هذه الطرق من بعض العيوب. على سبيل المثال، تحليل التباين متعدد المتغيرات يتطلب البيانات النموذجية أن يكون لها توزيع عادي متعدد المتغيرات والتكافؤات والانحدار اللوجستي عرضة للعديد العلاقة الخطية والشبكات العصبية لديها هياكل غامضة (Lingxiao, 2018, 8).

المبحث الثالث

I- II-III أساليب قياس مخاطر الائتمان وفق مقررات بازل

مقدمة

بعد عرض أسس ومفاهيم خطر الائتمان وقياسه وإدارته لا بد من الوقوف على ما طرحته لجنة بازل مقرراتها وكيف تعاملت مع موضوع خطر الائتمان وإدارته وقياسه بوصفها تمثل المعايير الدولية التي تعتمد عليها المصارف في معظم دول العالم ومختلف نظمها المصرفية والتأكيد على عدد من الجوانب المهمة التي تخدم هدف البحث

أولاً: نبذة تاريخية ومنهجية عن اتفاقية بازل I و II و III

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية أوضاعاً اقتصادية ومالية مستقرة لغاية عقد الستينات من القرن الماضي فقد برزت حالات عدم الاستقرار والتغيرات المفاجئة ولا سيما في بداية السبعينات ولقد اتسم العالم في تلك الفترة بالآزمات المالية وانهيار نظام بريتن وودز وبدأت عمليات تعويم أسعار صرف العملات وعلى أثر تلك التطورات شهدت المصارف انخفاضات مستمرة في رؤوس أموالها وحركة تغير كبير في الودائع والموجودات وبدأ رأس المال ضئيلاً تجاه الموجودات والتزامات المصارف وبرزت حالات الهلع والخوف مما قاد لتزايد المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف ولما كان لرأس المال الدور الكبير في دعم المصرف وقدرته وقد أشرت العديد من المؤشرات انخفاض رأس المال تجاه الموجودات وتجاه الودائع، إذ بلغت هذه النسبة ما يقرب من 4% في عدد غير قليل من المصارف (الجميل، 2011، 10).

تأسس على تلك المعطيات تأسست لجنة بازل في نهاية عام 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر وسويسرا ولوكسمبورج تحت إشراف بنك التسويات الدولية وذلك بعد حدوث انهيار لبعض البنوك في السبعينات وظهور مخاطر لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية وزيادة حدة المخاطر الائتمانية إضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وزيادة حجم نسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعرثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم ، ويمكن القول أن اتفاقية بازل الأولى ركزت على خمس جوانب أساسية (الشمري، 2016، 64-65):

1. التركيز على المخاطر الائتمانية.
2. تعميق الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
3. تقسيم العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية؛
4. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الموجودات
5. وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي.

وقد واجهت مقررات بازل I بعض الانتقادات من أهمها عدم وضع مقابل مناسب للبنوك في حالة قدرتها على خفض معدل التعرض للمخاطر نتيجة تنويع الموجودات والتقييم العشوائي لبعض المخاطر الائتمانية إضافة إلى تطور النظام المالي والمصرفي، الأمر الذي جعل إطار بازل I لكفاية رأس المال مؤشراً غير كاف للصحة المالية للمؤسسة المصرفية، ودرست اللجنة أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول واتضح أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات المصرفية هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)، وفي عام 1999 أصدرت لجنة بازل مقررات بازل II الخاص بمعيار كفاية رأس مال البنوك وأجرت اللجنة العديد من التعديلات عليها وكان آخرها في يوليو 2009 اثر الأزمة العالمية مثل اتفاق بازل-2 لكفاية رأس المال الشغل الشاغل لرجال المصارف والرقابة والإشراف حول العالم في الوقت الحاضر. فهو يشكل فرصة وتحدياً في آن واحد بالنسبة لصناعة المصرفية، مع العلم بأن التحديات التي يطرحها لا تقل شأنًا عن الفرص التي وجد من أجلها، صحيح أن معايير بازل الجديدة تعتبر خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، من حيث تحسين سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف وأيضاً سياسات وممارسات إدارة رأس المال، وتعزيز ركائز الاستقرار المصرفي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي مثل التوريق (Securitization) إلا أنه من الصحيح أن هذه المعايير ستوجد صعوبات أمام المصارف عموماً في استقطاب مصادر التمويل الدولية، بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لبعض المصارف، كما أنها ستفرض ضغوطاً على المصارف لتدعيم مستويات رسميتها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل (Operational Risk). أضيف إلى ذلك الضغوط أيضاً على المصارف من أجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية على تنوعها والانتقال تدريجياً من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي (Standardized Approach) إلى أسلوب التقييم الائتمان الداخلي (Internal Ratings Based (IRB) الذي يصنف "الدعائم الثلاث لإتفاقية بازل II الأول المتطلبات الدنيا لرأس المال والثاني عمليات المراجعة من قبل السلطة الرقابية والثالث انضباط السوق "الشفافية المالية".

المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال

لم يتغير الحد الأدنى لكفاية رأس المال عن 8% في بازل 2 وكذلك أساليب قياس مخاطر السوق عن بازل I. وتم إضافة نوع جديد من المخاطر وهي مخاطر التشغيل وقسمت الاتفاقية المخاطر إلى قسمين مخاطر مالية تتمثل في المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والقسم الثاني مخاطر غير مالية تتمثل في مخاطر التشغيل. الورقة الاستشارية الأولى "اتفاقية بازل

الجديدة كابيتال" أطلقت ونشرت لأول مرة في عام 1999. ولقد تابعت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ ذلك الحين التوجه الجديد لمتطلبات رأس المال علماً بأن ومتطلبات رأس المال لمؤسسات الائتمان أكثر حساسية للمخاطر من أجل تحسين استقرار القطاع المالي، وطرحت اتفاق بازل II ثلاثة أساليب لقياس مخاطر الائتمان وهي:

أولاً: الأسلوب النمطي أو معياري - تصنيف داخلي أساسي - تصنيف داخلي متقدم

■ الأسلوب النمطي أو المعياري Standardized Approach

ويستخدم لقياس مخاطر الائتمان ويعتمد على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل موديز واستاندرد آند بورز ووكالات ضمانات الصادرات، ويتضمن الأسلوب النمطي الضمان والضامين ومشتقات الائتمان ومعاملة محددة لتعرضات المخاطر لأنشطة التجزئة والقروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة. يحدد النهج القياسي فئات المخاطر بالتزامن مع عوامل ترجيح التصنيف الائتماني. وبالمقارنة مع المبدأ الأول الحالي، يتم إجراء تصنيف أكثر اختلافاً لفئات الخطر، بحيث تتباين معدلات الفائدة المحسوبة للقروض إلى الشركات المختلفة بقوة أكبر. فيما يتعلق بتعريف المخاطر يتم تحديد المخاطر التنظيمية من الإقراض بضرب مبلغ القرض بالتصنيف الائتماني المحدد من قبل المنظم. تعتمد إحالة مقترض إلى فئة تصنيف على نتيجة تقييم الائتمان من قبل وكالة تصنيف خارجية، على سبيل المثال، يمكن أن تعمل أيضاً لوضع سندات الشركات في سوق رأس المال. في المستقبل، سوف تأتي مبادرة تنفيذ التصنيف على نحو متزايد من الشركات التي ترغب في الاقتراض من البنوك بشروط ائتمانية مواتية. لذلك من المهم أن تقوم وكالة التصنيف نفسها بالوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات بازل II حتى يأخذ المصرف الإقراض في الاعتبار التقييم على أساس إشرافي. يتم تعريف معايير الأهلية للتقييم وفقاً لتقييم التقييم موضوع (دراسات مالية ومصرفية، المجلد 12 العدد 4، 2004، 10).

- استقلال وكالة مجموعات المصالح، أي يجب أن تكون أسلوب مؤسسة التقدير الائتماني مستقلة كما يجب أن لا تكون خاضعة للضغوط السياسية والاقتصادية كما يجب أن تكون عملية متحررة.
- الدخول الدولي والشفافية للتصنيف يجب أن تتاح هذه التغيرات لكل مؤسسة من المؤسسات المحلية والاجنبية ... وإن الأسلوب المستخدم من قبل مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي يجب أن ينشر علناً إلى الجمهور.

- **نشر نتيجة التصنيف:** يجب أن تفصح مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي عن المعلومات الآتية: أساليب التقدير، النسب الفعلية للخسارة التي تحققت لكل شريحة تقدير والتعديلات في التصنيف مثل AA إلى تصنيف A عبر الوقت.
- **وجود موارد كافية للرقابة الدائمة:** يجب أن تمتلك مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي للموارد الكافية التي تمكنها من إجراء التقديرات الائتمانية عالية الجودة.
- **مصادقية للتصنيف الائتماني:** تستمد المصادقية إلى حد ما من المعايير المشار إليها أعلاه فضلاً عن أن الاعتماد على الأطراف المستقلة (المستثمرون والمصدرون والشركاء التجاريون) على التقديرات التي قدمتها مؤسسات التقدير الائتماني الخارجي من قبل هو دليل على مصادقية تقديراتها (Jens Steinbrügge, 2008, 31).

ثانياً: أسلوب التصنيف الداخلي

وهو أحد أهم الأساليب الجديدة التي قدمها اتفاق بازل II وتنقسم أساليب التصنيف الداخلي إلى الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم. وتختلف أساليب التصنيف الداخلي عن الأسلوب النمطي اختلافاً جوهرياً، إذ إن أساليب التصنيف الداخلي التي يقوم بها المصرف هي التي تقيم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف ومن ثم يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر.

1. التحقق من صحة المكونات: يحلل كل عنصر من العناصر الثلاثة - البيانات جمع وتجميع، والإجراءات الكمية والتأثير البشري - لملاءمة وقابلية للتطبيق.
2. التحقق من صحة النتائج (المعروف أيضاً باسم اختبار Back Testing): - يحلل التقييم تحديد النظام لمخاطر الائتمان لاحقاً.
3. التحقق من الصحة على أساس العملية: - يحلل واجهات نظام التصنيف مع الآخرين العمليات في المصرف وكيف يتم دمج نظام التصنيف في المصرف الهيكل الإداري الشامل (Bernd & Robert, 2006, 254).

ثالثاً: التصنيف الداخلي المتقدم

بالنسبة لكل فئة من فئات الموجودات التي يغطيها إطار أسلوب التصنيف الداخلي IRB توجد ثلاثة عناصر رئيسية، هي:

1. مكونات الخطر: هي تقديرات محددة لمخاطر الائتمان توفرها المصارف وبعضها من تقديرات المشرفين
2. دوال اوزان المخاطر: هي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكونات المخاطر إلى موجودات مرجحة بالمخاطر، بالتالي تحديد متطلبات رأس المال اللازم لها

3. الحد الأدنى للمتطلبات: هي المعايير التي يجب استيفائها حتى يستطيع المصرف أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأية فئة من الموجودات (Basel, 2004, 59).

المحور الثاني: المراجعة الرقابية (الإشرافية)

تهدف إجراءات الرقابة وفقاً لاتفاق بازل II إلى تشجيع المؤسسات المصرفية لتبنى نظام جديد لإدارة المخاطر وخلق الاتفاق بين المعاملات منخفضة المخاطر وتلك المرتفعة المخاطر كما منح المؤسسات المصرفية القدرة على تحديد كفاية رأس المال على أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة ووضعت اللجنة أسس تقييم عمليات المراجعة الرقابية (Bazel, 2001, 7) أن الإشراف يتم الاعتراف صراحة بعملية المراجعة باعتبارها جزء لا يتجزأ من اتفاقية New Basel. هذا يهدف إلى ضمان ليس فقط أن البنوك لديها رأس المال الكافي لدعم جميع المخاطر في أعمالهم، ولكن أيضاً لتشجيع البنوك على تطوير واستخدام أفضل لإدارة المخاطر التقنيات في مراقبة وإدارة هذه المخاطر. مثل هذا الاستعراض الإشرافي سوف تمكن التدخل المبكر من قبل المشرفين إذا كان رأس مال البنوك لا يحمي المخاطر بشكل كاف المتأصلة في أنشطتهم التجارية. هناك اعتراف بالعلاقة القائمة بين مبلغ رأس المال مطلوب للتعامل على نحو كافٍ مع مخاطر البنوك وقوتها وفعاليتها الإدارة وعمليات الرقابة الداخلية. زيادة رأس المال لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه البديل الوحيد للتصدي بفعالية لزيادة مقابلة في المخاطر التي تواجه البنوك. وسائل أخرى للتعامل مع المخاطر، مثل تعزيز إدارة المخاطر وتطبيق الداخلي الهدف من هذه المتطلبات هو ضمان إمكانية مقارنة نماذج التصنيف الائتماني الداخلي مع أحكام التصنيف المتوفر خارجياً إذا كان تطبيقه غير ممكن، فسيكون الإجراء مبسطاً (Jochen Klement 2007، 264) أن المبادئ المحددة في للإشراف المصرفي الفعال والتوجيهات الخاصة المتعلقة إدارة المخاطر المصرفية والوثائق ذات الصلة معظمها هذه الوثائق متوفرة في خلاصة الوثائق التي ينتجها بازل لجنة الإشراف المصرفي على موقع بنك التسويات الدولية www.bis.org. من أجل بعض المنهجيات الداخلية، وتقنيات تخفيف مخاطر الائتمان والتوزيعات الخاصة بالموجودات الرأسمالية التنظيمية، تحتاج المصارف إلى تلبية عدد من المتطلبات، بما في ذلك معايير إدارة المخاطر والكشف عنها. فعلى وجه الخصوص من وجهه نظر (Bend & Robat, 2006, 249) يتحمل المصرف المسؤولية الأساسية عن التحقق من الصحة التي تقع المسؤولية الأساسية عن التحقق من أنظمة IRB على عاتق المصارف نفسها ولا يبقى مع المشرف. هذا بالتأكيد ينبغي أن تعكس المصلحة الذاتية والحاجة للمصارف التي لديها نظام تصنيف في المكان الذي يعكس أعمالها. من الواضح أن المشرفين عليهم مراجعة عمليات التحقق من المصرف وينبغي أيضاً الاعتماد على عمليات إضافية من أجل الحصول على ما

يكفي مستوى الراحة الإشرافية. سوف تكون هناك حاجة للمصارف الكشف عن ميزات منهجياتهم الداخلية، إذ يتم استخدامها لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي للائتمان والتشغيلية ومن وجه نظر (Ioannis, 2018, 190) أن هذا الاختلاف البنوي في تقدير إضافة أرضية المخرجات بازل 2 مقابل أرضية بازل 1، على المصارف تعديل الطريقة التي تراها وحساب متطلبات رأس المال لاحتساب متطلبات رأس المال في إطار العمل الجديد، يتعين على المصارف دمج مخاطر السوق ووظائف مخاطر الائتمان وتحفيز وحدتين تشغيليتين للتعاون بهدف الوصول إلى المحفظة المثلى. وكجزء من عملية المراجعة الإشرافية فإنها تستند على أربعة مبادئ أساسية:

1. ينبغي أن يكون لدى البنوك عملية لتقييم كفاية رأس المال الكلي فيما يتعلق بملف المخاطر الخاص بهم واستراتيجية للحفاظ على مستويات رأس المال الخاصة بهم.

2. يجب على المشرفين مراجعة وتقييم كفاية رأس المال الداخلي للبنوك التقييمات والاستراتيجيات ، فضلا عن قدرتها على مراقبة وضمانها الامتثال لنسب رأس المال التنظيمي. يجب أن يتخذ المشرفون المناسبة إجراء إشرافي إذا كانوا غير راضين عن نتيجة هذه العملية وثيقة محلقة.

3. ينبغي للمشرفين أن يتوقعوا أن تعمل البنوك أعلى من الحد الأدنى نسب رأس المال التنظيمي وينبغي أن يكون لديها القدرة على مطالبة البنوك بالحفاظ على رأس المال الزائدة من الحد الأدنى.

4. يجب أن يسعى المشرفون إلى التدخل في مرحلة مبكرة لمنع رأس المال من الانخفاض تحت الحد الأدنى من المستويات المطلوبة لدعم خصائص مخاطر مصرف معين ويجب أن يتطلب إجراءات علاجية سريعة إذا لم يتم الحفاظ على رأس المال.

المحور الثالث: انضباط السوق

يستند اتفاق بازل الجديد رأس المال حول ثلاثة عناصر تكميلية أو "أركان". يدرك العمود 3 أن انضباط السوق لديه القدرة على تعزيز رأس المال، التنظيم والجهود الإشرافية الأخرى لتعزيز السلامة والسلامة في البنوك و الأنظمة المالية. يفرض انضباط السوق حوافز قوية على البنوك لتسيير أعمالها الأعمال بطريقة آمنة وسليمة وفعالة. كما يمكن أن يوفر للمصرف حافزاً للحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية كحماية من الخسائر المستقبلية المحتملة الناجمة عن التعرض للخطر. تم تصميم الدعامة الثالثة لتكمل الحد الأدنى من متطلبات رأس المال (الدعامة 1) وعملية المراجعة الإشرافية (الدعامة 2). وتلاحظ اللجنة أن الإفصاح المقدم في إطار الركن 3 عنصر أساس لضمان أن يكون الانضباط في السوق مكماً فعلاً للدعامتين الآخرين.

يتمثل الهدف في تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من شروط الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم أجزاء رئيسية من المعلومات حول نطاق رأس المال والتعرض للمخاطر وعمليات تقييم المخاطر وكفاية رأس المال للمؤسسة (Moosa, IMAD A, 2008, 65) أن أهمية العنصر 3 كعنصر من عناصر بازل 2 أوضحت اللجنة عزمها على ذلك دمج انضباط السوق بوصفه عنصر أساس في اتفاق بازل الجديد. حسب رأي الكاتب (Santiago, 2007, 396) فإن تعزيز انضباط السوق والحكم ينحسر ويتدفق مع التغيرات في حصة ملكية الشركة. اتسعت اللجنة تحليلها للنظر في العناصر الأخرى من اتفاق رأس المال الجديد بازل، إذ أن الكشف قد تقدم مساهمة مهمة حيثما كان ذلك مناسباً، حددت اللجنة قوالب لتقديم تنسيق مقترح يمكن من خلاله الكشف حول مقررات بازل 3، التي تتمثل بالمبادئ التوجيهية للجنة في إعداد هذه الورقة فيما يأتي: الغرض من العمود 3 - انضباط السوق - هو استكمال عملية الحد الأدنى لمتطلبات رأس على رأي الكاتبان الألمانيان (Tietmeyer, Bernd & Rolfes Hans, 2003, 40)، فقد حددا النظرة الرأسمالية التنظيمية لمخاطر الائتمان - وفق مقررات لجنة بازل II في مجال مخاطر الائتمان، تتعلق التغيرات أساساً بمجالات التغيير الأربعة الآتية:

1. **معيار أوزان المخاطر:** يتم تمييز الأوزان الائتمانية / المخاطر بشكل أقوى من نهج المبدأ الأول من خلال المناهج البديلة. تزداد درجة التمايز مع زيادة تعقيد الطرق (معيار المقابل لسياسة IRB)
2. **الشروط المتبقية من مخاطر الائتمان خلافاً للمبدأ الأول:** التي ما تبقى من الشروط فقط يتضمن بعض الحالات الاستثنائية التي فيها إجراءات IRB أكثر تعقيداً (نهج IRB المتقدم) يتم تسجيله صراحة في تحديد مقدار
3. **أدوات لتقليل مخاطر الائتمان المتكبدة:** مثل الضمانات، المشتقات الائتمانية، إلخ. مقارنة بالمبدأ الأول في جميع مقاربات بازل والمقترحات في نظرة أكثر شمولاً.
1. **آثار محفظة القروض:** عن طريق ما يسمى عامل تسوية محبب يجب أن يكون لعامل التعديل تأثير التركيز الفردي في محفظة القروض ، على الأقل بالنسبة للمقترضين السياديين، المصارف والشركات تحت نهج IRB.

ومن خلال الجدول الآتي يظهر لدينا أهم الاختلافات بين بازل II وبازل III، وعلى النحو الآتي:

الجدول (1)
أهم الفروقات بين بازل I وبازل II

بازل II	بازل I	
لم تتغير	نسبة 8 % تم اقتراحها في اتفاقية 1988	نسبة كفاية رأس المال
لم تتغير	رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي) كما حدد في اتفاقية 1988 وبعده تم إضافة الدين متأخر الرتبة قصير الأجل في تعديلات .	رأس المال
تم تغييره جذريا وفقا لمقترحات 2001 حيث وضعت طرق جديدة لقياس مخاطر الائتمان: - المنهج المعياري. - المنهج المرتكز على التقييم الداخلي	تم اقتراحها في اتفاقية 1988 وتتراوح مخاطر الائتمان بين 0% إلى 100%	مخاطر الائتمان
لم يتغير	ظهر في تعديلات 1996 الذي يرتبط بعمليات الإقراض والاقتراض للبنوك، فضلاً عن عمليات التمويل والتوظيف	مخاطر السوق
تم إصداره في مقترحات 2001 وهذا لمواجهة مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية	لم يدرج	مخاطر التشغيل
تم إصداره في مقترحات 2001 والذي يركز على دعم نظام الرقابة الداخلية وتفعيل دور السلطات الرقابية.	لم يدرج	عمليات المراجعة والرقابة (الإشراف الاحترازي)
تم إصداره في مقترحات 2001 الذي يركز على تعزيز درجة الشفافية وعمليات الإفصاح	لم يدرج	انضباط السوق

المصدر: محمد زرقون وحزمة طيبي، 2008، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" أيام 21، 11 مارس، جامعة قاصدي بورقلة، ص 11.

اتفاقية بازل الثانية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية

اتضح بتطبيق مقررات بازل الاولى التي صدرت في سنة 1988 أن هنالك عدة ثغرات وقصور، إذ استمر هاجس الأزمات المالية خاصة أزمة دول جنوب شرق آسيا بالرغم من التزام الدول بتطبيق مبادئ بازل 1، وتشير لجنة بازل في مقرراتها الجديدة إلى أن مبررات التعديلات المقترحة لاحتساب معيار كفاية رأس المال عن ما كانت عليه في المقررات الأولى جاءت نتيجة للعديد من الأسباب أهمها ما يأتي:

- تحسن الأساليب التي تتبعها البنوك لقياس وإدارة المخاطر مما يقتضي بحث مدى إمكانية الاعتماد على هذه الأساليب لتحديد حجم رأس المال اللازم (محمد، 2001، 236).
- عدم مراعاة النظام الحالي لدى تحديد أوزان المخاطر لاختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدين وآخر.
- برزت عبر تقييم الممارسة عناصر قصور وثغرات عديدة في هيكل الاتفاقية الأولى من أهمها أن بازل I تغطي هيكلًا سطحيًا غير مرن وغير عميق لنتائج قياس المخاطر ولا يتماشى مع درجات المخاطر في كل مصرف على حدا (عبد الوهاب، 2007، 115).
- أدى التقدم التكنولوجي في الاتصالات وتحليل المخاطر إلى إتباع العديد من المصارف إلى أساليب أكثر تقدماً وفعالية في إدارة المخاطر المالية وقد تجاوزت الصيرفة الإلكترونية والخدمات الأخرى القائمة على تقنية المعلومات الكثيفة تجاوزت التشريعات الرقابية (طارق الله خان، 2003، 107).
- شجعت الاتفاقية كذلك فرص مراجعة رأس المال خاصة تشجيعها الأنشطة خارج الميزانية والأنشطة التجارية المرتبطة بالتعامل في أسواق المال، إذ يرى الباحثون (William & Stijn Jan, 2005, 5) أن لجنة بازل I وبازل II قد ناقشت على مدى العقدين الماضيين وطورت العديد من البنوك الكبرى ائتماناً كمياً متقدماً نماذج المخاطر لتخصيص رأس المال الاقتصادي، وقياس العوائد المعدلة حسب المخاطر على خط الأعمال ومستوى الائتمان الفردي والإدارة الشاملة للمخاطر كانت هذه النماذج الجديدة وإدراجها في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي مهمة دافعاً للجهود المبذولة لإصلاح معايير لجنة بازل لرأس المال التنظيمي وبازل II، فإن اقتراح بازل الثاني يشجع المصارف على ترقية الائتمان الخاصة بهم نهج إدارة المخاطر، بموجب اقتراح بازل II، فإن المصارف ذات التعقيد الكافي يمكن لنظم قياس وإدارة المخاطر استخدام أنظمتها الداخلية، وقد أدرج الاقتراح الخصائص الفريدة للائتمانات التجزئة في هذا الإطار العام. يحدد اقتراح بازل الثاني أن قروض التجزئة لمعظم

القروض لأفراد، بما في ذلك قروض بطاقات الائتمان، وقروض الرهن العقاري، وخطوط المساكن من الائتمان، والسيارات القروض والقروض الاستهلاكية الأخرى. كما يشير الباحثون (Roszbach & LindéKasper, 2005, 45) أن نظم تقييم المخاطر الداخلية على محفظة تقديرية الطرق المستخدمة عادة لتقدير متوسط احتمالات التخلف عن السداد في إطار بازل التنظيمي الجديد، إذ إن حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان أحد البدائل الذي يريد قياس مخاطر الائتمان في أعقاب النهج الموحد، الذي يجب تنفيذه لجميع المصارف. في إطار هذا النهج، تتميز محفظة القروض المصرفية بفئات مخاطر (عدد قليل نسبياً) وخطر المخاطر المرتبط بكل فئة تقييم مخاطر الائتمان.

ثانياً: إطار بازل الثالث والتعريف بأهم ما ورد في بازل III

تكمّل الإصلاحات التي أجرتها اللجنة في إطار بازل الثالث الخطوات الأولية مرحلة إصلاحات بازل III التي تم الإعلان عنها في عام 2010. عام 2017 تسعى الإصلاحات إلى استعادة المصدقية في حساب الموجودات ذات المخاطر المرجحة (Risk-Weighted-Assta) وتحسين قابلية مقارنة نسب رأس المال المصارف. وهي تقدير للمخاطر التي تحدد الحد الأدنى لمستوى رأس المال التنظيمي للمصرف يجب الحفاظ على التعامل مع الخسائر غير المتوقعة. حكيم والحساب الموثوق من RWAs هو عنصر لا يتجزأ من الإطار الرأسمالي القائم على المخاطر تتناول إصلاحات عام 2017 نقاط الضعف التي تم الكشف عنها من الأزمة المالية العالمية، وهي:

1. مصداقية الإطار: تم العثور على مجموعة من الدراسات تبين واسع بشكل غير مقبول في RWAs عبر المصارف التي لا يمكن تفسيرها فقط عبر الاختلافات في مخاطر محافظ المصارف، وإن التباين في الإصلاحات ستعالج هنا للمساعدة في استعادة المصدقية من إطار رأس المال القائم على المخاطر.
2. النماذج الداخلية: يجب أن تسمح النماذج الداخلية قياس مخاطر أكثر دقة من موحدة النهج التي وضعها المشرفون. ومع ذلك، توجد حوافز لتقليل أوزان المخاطر عندما تكون داخلية تستخدم نماذج لتعيين الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. فضلاً عن أن أنواع معينة من الموجودات، مثل منخفضة الافتراضي التعرض، لا يمكن نمذجتها على نحو موثوق أو قوي. الإصلاحات إدخال قيود على التقديرات البنوك عندما تستخدم نماذجها الداخلية أغراض رأس المال التنظيمي، وفي بعض الحالات، إزالة استخدام النموذج الداخلي والجدول الآتي يوضح مقارنة بسيطة بين بازل III والمقررات السابقة.

الجدول (2)
متطلبات رأس المال وفق معايير بازل III

المعيار	بازل II	بازل III
الحد الأدنى من الأسهم العادية	2%	4.5%
تحقيق الاستقرار	0%	2.5%
اجمالي المطلوبات	2%	7%
الحد الأدنى من رأس المال للفئة الاولى	4%	6%
اجمالي المطلوبات		8.5%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال	8%	8%
إجمالي المطلوبات		10.5%

Source: Vousinas, Georgios L., 2015, Supervision of Financial Institutions, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 23, Iss. 4, P. 394.

في بازل III تم تحقيق تحسين لقدرة القطاع المصرفي على مراقبة الازمات وارتفاع الضغوط المالية، وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة وتعزيز الشفافية للمصارف، وإن متطلبات السيولة هي نتيجة أخرى من بازل III وكان هذا أول قرار يؤكد على ضرورة وجود معايير السيولة العالمية والهدف من ذلك هو ضمان أن البنوك لديها ما يكفي من الموجودات السائلة أو شبه النقدية للتغلب على الصدمات في المدى القصير والظروف الأقل قسوة على المدى المتوسط والطويل، وقد وضعت اللجنة (3) معايير لضمان السيولة التي تصف أهداف منفصلة ولكنها في الحقيقة متكاملة، أي أن أحدهما يكمل الآخر (Vousinas, 2015, 396)، وقد أشار (حميد وعواطف، 2018، 8) في أن بازل III ضمت المعايير الرئيسية الآتية:

المعيار الأول: نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio على المدى القصير وتحسب بنسبة الموجودات ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى إجمالي التدفقات النقدية لديه خلال 30 يوماً ويجب ألا تكون نتيجة هذه النسبة أقل من 100% وذلك لتلبية احتياجات السيولة الذاتية وتهدف هذه النسبة إلى الرقابة على سيولة المصارف والتأكد من احتفاظها بمستوى كاف من السيولة غير المرهونة.

المعيار الثاني: نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio تستخدم هذه النسبة لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل والهدف منها توفير موارد سيولة في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها هو توفير موارد سيولة

مستقرة للمصرف، إذ تشجع هذه النسبة على استخدام التمويل الطويل الأجل من قبل البنوك والسبب وزراء ذلك هو الأزمة المالية 2007-2008، إذ إن العديد من البنوك بما في ذلك البنوك الاستثمارية الأمريكية الكبيرة Bear Stearns and Lehman Brothers قد تعرضا لأزمة السيولة بسبب اعتمادها المفرط على تمويل البيع أو التمويل على المدى القصير في سوق الاقتراض بين المصارف.

المعيار الثالث: نسبة الرافعة Leverage Ratio وهي من النسب المهمة التي تستخدم لقياس حجم الاحتجاز لكل مصدر من مصادر الرافعة المالية للبنوك داخل الميزانية العمومية وخارجها.

ثالثاً: السمات الرئيسية التي حددها بنك التسويات الدولية لجنة بازل للإشراف على البنوك
حدد البنك التسويات الدولية عدد من السمات في بازل III، وهي كما يأتي:

الجدول (3) السمات الرئيسية بازل III

زيادة المستوى وجودة رأس المال	تعزيز المخاطر	تقييد النفوذ المصرفي	تحسين السيولة المصرفية	الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية
البنوك المطلوبة للحفاظ على مزيد من رأس المال ذات جودة أعلى لتغطية الخسائر غير المتوقعة. الحد الأدنى لرأس المال من المستوى الأول من 4% إلى 6%، منها في يجب أن يكون ثلاثة أرباعها على الأقل أعلى جودة (مشاركة الأسهم والأرباح المستبقاة). عالمي مهم للنظام البنوك (G-SIBs) تخضع لرأس مال إضافي المتطلبات	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق ترتفع بشكل ملحوظ. المتطلبات هي محسوب على أساس 12 شهر من ضغوط السوق. تقييم الائتمان خطر التكيف هو الآن المدرجة في الإطار	تقييد نسبة الرافعة المالية تراكم الديون ل استثمار صناديق الاستثمار و الأنشطة (الرافعة المصرفية) ، يقلل من خطر تخفيض المديونية أثناء الركود.	تغطية السيولة نسبة يتطلب البنوك لعقد موجودات السائلة الكافية لدعمهم لمدة 30 يوماً خلال أوقات التوتر. الصافي معدل التمويل الثابت يشجع البنوك على نحو أفضل تطابق مدة حياتهم الموجودات والمطلوبات.	البنوك تحتفظ بأرباح لبناء مخازن رأس المال خلال فترات عالية النمو الاقتصادي بحيث يمكنهم سحبها خلال فترات ضغوط اقتصادية
			2013 المراجعات إلى مناهج موحدة لحساب مخاطر الائتمان مخاطر السوق ، الائتمان تعديل التقييم و خطر التشغيل يعني حساسية أكبر للمخاطر والمقارنة. القيود على استخدام النماذج الداخلية تهدف للحد من لا مبرر له تقلب في البنوك 2017 حسابات RWAs أرضية الإنتاج تحد من فوائد البنوك يمكن أن تستمد من استخدام النماذج الداخلية لحساب الحد الأدنى متطلبات رأس المال	

المصدر: بنك التسويات الدولية لجنة بازل للإشراف على البنوك

Basel Committee on Banking Supervision bank for international settlement.

لأجل التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين مقررات بازل II وبازل III يستعرض الجدول الآتي مقارنة بسيطة لاختلاف هذه المقررات ففي بازل II يلاحظ ضمن المستوى الأول أن نسبة رأْي المال الأساسي بلغت 4% ونسبة رأس المال ضمن الأسهم العادية هي (2%) بينما اختلفت هذه النسبة في بازل III إذ بلغت نسبة رأس المال الأساسي (6%) ، ونسبة رأس المال في الأسهم العادية 4.5% وأن الفرق بين متطلبات رأس المال الإجمالي هو 8% مع ضرورة أن يلبي المستوى (1) المستوى (2) من رأس المال والجدول التالي يسلط الضوء على التحسينات لبازل III

الجدول (4)
متطلبات رأس المال المكتسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر

رأس المال الإجمالي		رأس المال الأساسي		الأسهم العادية			
النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الإضافية	النسبة الدنيا	
	8%		4%			2%	بازل II
10.5%	85	8.5%	6%	7%	2.5%	4.5%	بازل III

Source: Caruana , de Jaime , 2010 " Bâle III: vers un système financier plus sûr " by
À l'occasion de la 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid

المبحث الرابع

إستراتيجية إدارة خطر الائتمان

أولاً: مفاهيم وأساسيات في إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان

1. مفهوم الإستراتيجية

قبل التطرق إلى مفهوم الإستراتيجية لابد من الوقوف إلى مسألة مهمة جداً ألا وهي أن الإدارة الإستراتيجية تهدف إلى الإجابة عن سؤالين مهمين في كل عمل هما: "ما الهدف؟" و "كيف يمكن تحقيقه؟" إذ ينطوي تحقيق الأهداف على التنفيذ السليم للإستراتيجيات في بيئات الأعمال التنافسية. وينبغي كذلك النظر في العوامل الداخلية والخارجية، لذا يبدو مهماً الإجابة عن السؤال الآتي: "ما العوامل التي يجب أخذها بالاعتبار؟"، ووفق ذلك، يمكن تعريف الإدارة الإستراتيجية: بأنها العملية المنهجية التي تحدد العوامل الداخلية والخارجية للمنظمة لتحديد أهداف أفضل، وصياغة وتقييم وتنفيذ الإستراتيجيات لتحقيق الهدف (Bonekeh, 2018, 5).

وبموجب ذلك تعرّف الإستراتيجية بأنها خطة موحدة وشاملة ومتكاملة مصممة لضمان تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة، لذلك فإن ما يتم وضعه على نحو إستراتيجي من قبل المنافسين يؤدي أنشطة مختلفة أو يقوم بأداء مماثل لأنشطة محددة بطرائق مختلفة. وفقاً لرأي (Karanja, 2015, 5) فإن الإستراتيجية هي خطة موحدة وشاملة ومتكاملة تربط الميزة الإستراتيجية للشركة بتحديات البيئة وهي مصممة لضمان أن الأهداف الأساسية يتم تحقيقها عبر عملية التنفيذ المناسبة (McDougall, 2005, 41).

2. أهمية إستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان

إن إستراتيجية التنويع وإستراتيجية الشركة الشاملة وأهداف العمل الخاصة بالمصرف يجب أن تتضمن الإستراتيجية بياناً برغبة المصرف في منح الائتمان على أساس نوع التعرض، على سبيل المثال (التجارية والمستهلك والعقارات)، والقطاع الاقتصادي، الموقع الجغرافي والعملية والنضج والربحية المتوقعة. وهذا يشمل أيضاً تحديد الأسواق المستهدفة والخصائص العامة التي يريدها المصرف لتحقيقها في محفظة الائتمان الخاصة بها (بما في ذلك مستويات التنويع والتركيز). كل مصرف، وبغض النظر عن حجمه، يسعى في مجال الأعمال التجارية ليكون رابحاً، وبالتالي لا بد من تحديد المبادلة المقبولة للمخاطر / العائد والأنشطة، مع احتساب تكاليف رأس المال للمصرف (Autoriti Monetary, 2018, 7).

ويرى الباحث لا بد من موافقة مجلس إدارة المصرف على إستراتيجيته لاختيار نوع المخاطر وكيفية التعامل معها وتعظيم الأرباح، فضلاً عن ضرورة مراجعة مجلس الإدارة للنتائج المالية دورياً، ويقوم المصرف، بناءً على هذه النتائج، بتحديد ما إذا كانت هناك تغييرات يجب إجراؤها على الإستراتيجية أم لا، كذلك لا بد من تحديد مجلس الإدارة مستوى رأس المال المصرف

المناسب لمواجهة المخاطر الذي يفترض أن يشمل في جميع أنشطة المصرف، وإن توفر إستراتيجية لمخاطر الائتمان لأي مصرف يستلزم استمراريته وفق النهج نفسه، والأخذ بالحسبان الجوانب الدورية للاقتصاد والتغيرات الناتجة من تكوين المحفظة الائتمانية ونوعيتها ومدى شموليتها ومن تقييم الإستراتيجية وتعديلها دورياً، علماً بأن من أساسيات العمل الإستراتيجي القابلية للتطبيق على المدى الطويل في مختلف الدورات الاقتصادية.

ويرى (Job Mbite, 2017, 2) أنه يجب على جميع الموظفين المعنيين في المصرف أن يفهموا بوضوح نهج المصرف في منح وإدارة الائتمان، ويجب أن تخضع العملية بالكامل للمساءلة عبر الامتثال للسياسات الداخلية، وتعتمد فاعلية الإدارة الإستراتيجية لمخاطر الائتمان على ثلاثة أهداف إستراتيجية رئيسة للمصرف، هي: (النمو والحماية والتنمية). كما أن إستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان هي تدابير تستخدمها المصارف لتجنب أو تقليل الأثر السلبي لمخاطر الائتمان.

3. وظيفة إستراتيجية إدارة خطر الائتمان

مع التطور السريع للخدمات والمنتجات المالية اكتسب تقييم مخاطر الائتمان اهتماماً كبيراً في مجال إدارة المخاطر المالية، ومع أن مفهوم المخاطر ليس جديداً على المصارف التجارية، إذ يتعلق بكيفية الحصول على مؤشرات القياس للوقوف على تأثير هذه المخاطر على القيمة الاقتصادية للمصارف التجارية، ونظراً للأداء المشجع بوفاء المقترضين لالتزاماتهم واستخدام الطرائق الحديثة لقياس مخاطر الائتمان الذي يعتمد على البيانات الائتمانية الحقيقية في المصارف التي من شأنها أن تساعد مديري المصارف على معرفة الوضع العام لطالب الائتمان ومعرفة مركزه المالي ومدى قدرته على السداد، يضاف لها أهمية الوقوف على مفهوم الخسارة ومسبباتها في المصارف التجارية وحالات حدوثها غير المتوقع وقابليتها للقياس. لذلك ظهر اهتمام آخر من قبل جهات دولية إلى جانب المحلية مثل لجنة بازل ومقرراتها 1 و 2 و 3 من بنك التسويات الدولية التي قامت بوضع متطلبات رأس المال وربطها مع مخاطر المصارف، فضلاً عن أن المصارف هي نفسها بدأت تركز على المخاطر والعائد وفق خطط معدة لمواجهة المخاطر، ومن ثم قياس الأثر في عملياتها، والأساليب المتنوعة لإدارتها، الأمر الذي أدى إلى ظهور إدارات مصرفية تقوم بنفسها بوضع الخطط اللازمة لتحديد مستويات الخطر (QiZhang, 2018, 1).

4. أهداف إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان

يشير الائتمان عادة إلى الاقتراض والإقراض أساساً، فالقرض يمنح للمقترض وينشأ منه الأداة المالية التي تتضمن مدفوعات ثابتة محددة مسبقاً ويتم إجراؤها على مدى فترة زمنية محددة (Abdullmanaf, 2015, 302). من هنا تبدأ صياغة الإستراتيجية التي تعبر عن أهداف

المصرف مع التركيز على تعظيم ثروة المساهمين وتقوم المصارف عادةً بنشر البيانات المهمة عن مركزها المالي، ولكن هذه عادةً ما تتضمن تعبيرات غامضة نوعاً ما عن الصورة التي ترغب المصارف في تصويرها، إذ غالباً ما يكون ذلك للاستهلاك الداخلي لتحفيز الموظفين من أجل بناء الصورة المطلوبة وخفض تكلفة الأسهم، وقد يدفعون أنفسهم لخطر الاستحواذ، من هنا لا بد للمصرف من صياغة إستراتيجية تقوم على وضع مسارات بديلة (سيناريوهات) لتحقيق الهدف النهائي. أما من وجه نظر (Dilek Hendrik, 2018, 15) فتؤشر أنه يمكن أن تستمد استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف عن طريق استمارة الاستبيان، وذلك عندما يطلب من المصارف تقديم معلومات عن إستراتيجيات الإدارة الخاصة بها في نشاطها التجاري اليومي لإدارة المخاطر الائتمانية، وتُعد من الأساليب التقليدية مثل الحد من تعرضها للمناطق والقطاعات وغيرها. وقد تمكنت المصارف من تصنيف كثافة استخدام أدوات إدارة المخاطر على أنها عدم استخدام أو استخدام عرضي أو الاستخدام المتكرر مع التركيز على إستراتيجيات إدارة المخاطر الأكثر تعقيداً، وإن أهمية إستراتيجية خطر الائتمان تكمن في ثلاثة متغيرات نابعة من بيانات الاستطلاع، وهي: CRT و CPM و ARM إتباع النموذج الخاص بنا. يتم إنشاء المتغيرات من الأسئلة الآتية الاستطلاع، ARM يجري مزيج من CRT و CPM.

1. **CRT:** مختصر (Credit Risk Transfer) أي من الأدوات الآتية لإدارة مخاطر الائتمان تستخدم في مصارف الادخار الأهلية، وتكون كما يأتي:
 - تحويل مخاطر الائتمان (تجميع الائتمان) (Credit Risk Transfer)
 - تحويل مخاطر الائتمان (مشتقات الائتمان) (Credit Derivatives)
 - مقايضات التخلف عن سداد الائتمان في البنوك (Credit Default Swaps Held By Banks).

2. **CPM:** مختصر (Credit Portfolio Modeling) ما مدى فاعلية المصرف الذي تستخدمه في استخدام النتائج من محفظة الائتمان الكمي.

3. **نمذجة محفظة الائتمان (CRM).** المتغير الثنائي CPM هو واحد عندما يتم استخدام نموذج محفظة الائتمان على نحو متكرر لقياس وإدارة مخاطر الائتمان، وصفر على خلاف ذلك. إن توظيف نموذج محفظة ائتمانية لرصد وإدارة المحفظة على نحو نشط يعني في بعض الأحيان استخدام الأداة على الأكثر مرة في الشهر، في حين أن الاستخدام المتكرر يعني استخدام الأداة أكثر من ذلك بكثير. وبالنظر إلى أن الاستخدام المتكرر يسمح للبنك بمراقبة محفظة الائتمان الخاصة به وإدارتها على نحو فعال.

4. **إدارة المخاطر المتقدمة (ARM).** أخيراً، ARM هو متغير ثنائي يساوي واحد إذا تم استخدام CRT و CPM في وقت واحد، وصفر على خلاف ذلك. هنا ينخرط المصرف

في أعلى مستوى من إدارة المخاطر المتقدمة (Marizah Minhat & Simon Gao, 2017, 20).

لذا فإن فهم طبيعة مخاطر الائتمان وعلى وجه الخصوص عبر مجموعة من التساؤلات وفق مفهوم (Ken. B & Peter, 2008, 11) وعلى النحو الآتي:

أ. ما الذي يشكل مخاطر الائتمان 0

ب. أسباب مخاطر الائتمان 0

ت. عواقب مخاطر الائتمان 0

ث. فهم طبيعة مشكلة تقييم الائتمان 0

يمكن النظر إلى مخاطر الائتمان على أنها مشكلة في اتخاذ القرار، فالمشكلة الرئيسية في التقييم تكمن في سوء تصنيف مخاطر الائتمان، وفهم التقنيات المختلفة المستخدمة في تقييم مخاطر الائتمان، وهي:

- تقنيات الحكمية وأسلوب الحتمية
 - النماذج الإحصائية
 - تكون قادرة على إعداد والقيام بعملية مراجعة الائتمان
 - تعرف محتويات أساسية لسلطة سياسة الائتمان
5. إستراتيجية تطوير إدارة المخاطر الائتمانية

تمت الإشارة إلى إدارة الائتمان في المباحث السابقة، بدءاً بمنح الائتمان وانتهاء باسترداد ذلك الائتمان. وهي تشمل الجزاءات والنفقات والإشراف والمتابعة واسترداد الائتمان، ومن ناحية أخرى تهتم إدارة مخاطر الائتمان بالمخاطر التي يواجهها المصرف من التعرض لمخاطر الائتمان حتى يتم إنهاء العلاقة مع المقترض. والهدف هو الحفاظ على المخاطر ضمن حدود العملية، وزيادة العائد المعدل حسب المخاطر على التعرض الائتماني. إذ يجب أن يكون نطاق المخاطر الذي سيتحمله المصرف من التعرضات متفقاً مع سياسة إدارة مخاطر الائتمان للمصرف (Ghosh, 2015, 226).

إن تطوير وإنشاء نظام لإدارة مخاطر الائتمان مهماً للغاية من وجهة نظر ضمان سلامة وملاءمة أعمال المؤسسة المالية، لذلك فإن إدارة المؤسسة مسؤولة عن أخذ زمام المبادرة في تطوير وإنشاء مثل هذا النظام، وأن يستعرض المصرف ما إذا كان نظام إدارة مخاطر الائتمان قد تطور وهي مناسبة للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية، المقياس والطبيعة من أعمالها والمخاطر الشخصية (John B. & Gaouette, 1999, 3). وتجدر الإشارة إلى أن نوع ومستوى طريقة تقييم مخاطر الائتمان التي يتم استخدامها يجب أن تحددها المؤسسات المالية وفقاً للأهداف الإستراتيجية للمصارف أو المؤسسات المالية الأخرى وتنوع أعمالها

ومستوى تعقيد المخاطر التي تواجهها، وبالتالي لا تُعد طريقة تقييم المخاطر الائتمانية المعقدة ملائمة بالضرورة لجميع الأمور في المؤسسات المالية. لذا يجب على المختصين في إدارة الخطر تحديد ما إذا كان نظام إدارة مخاطر الائتمان يعمل بفعالية وما إذا كانت أدوار ومسؤوليات إدارة المؤسسة موجودة وتتم على نحو ملائم عن طريق المراجعة، هناك مجموعة من الأساليب التي تنفذها الإدارة على نحو مناسب في الحد من إدارة الخطر، وهي:

1. تطوير السياسة
2. تطوير القواعد الداخلية والأطر التنظيمية
3. تطوير نظام أنشطة التقييم والتحسين

ثانياً: القرارات الإستراتيجية للمصارف في مواجهه عملية الاقتراض ومحدداتها

إن الغرض من الإستراتيجيات التي تقوم بها المصارف لمواجهة القروض والحفاظ على رأس المال للمصارف هو قيام المقترضين بسداد قيمة القرض وعدم النكول، ومن هذه الإجراءات، ما يأتي:

1. كفاية رأس المال، وتمت إحالة القراء المهتمين إلى هذه المادة. وأهم التطورات في الأعوام الماضية هي متطلبات رأس المال المقترحة من بازل التي تزيد من المبلغ الأساسي (حقوق المساهمين وكبار الموظفين).
2. كما ويجب على المصارف التجارية التمسك بالموجودات، وكما لوحظ في عام 2010، فإن بازل تؤدي حتماً إلى خفض الإقراض ما لم تنمو الاقتصادات. أي انخفاض النشاط الاقتصادي وزيادة التكاليف.
3. تدقيق أكبر للمقترضين، إذ تخضع الصناعة المصرفية لضغوط من قبل فاحصي البنوك والهيئات التنظيمية وذلك بغرض مراجعة طلبات الإقراض بعناية. لقد أصبحت العملية فضفاضة للغاية في السنوات التي سبقت الانهيار الاقتصادي في عام 2008، وكانت النتيجة الحتمية هي المراجعة المكثفة لوثائق الإقراض والضمانات وغيرها من أنشطة الاقتراض من قبل الشركة؛ الأداء مقابل تعهدات القروض (James S. Sagner, 2017, 21-22).

ثالثاً: المحددات المحتملة لإستراتيجية إدارة المخاطر

تناول الكتاب المعاصرين أهم المحددات المحتملة لإستراتيجية إدارة الخطر، وكما يأتي:

1. المنافسة: أشار (Michael, 2008, 1) المدير الرئيس لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شعبة المنافسة في مقالته بعنوان (إصلاح تنظيم الخطر) في شعبة المنافسة أن الموضوعات المعتادة لإدارة المخاطر هي مواضيع متداخلة للمواضيع المشتركة لقانون المنافسة. ومع ذلك، هناك بعض الأرضية المشتركة بين أساليب تنظيم "إدارة المخاطر"

وسياسة المنافسة، وهناك بعض الأسباب وراء التنظيم والتدخلات الحكومية الأخرى للتعامل مع المخاطر يجب أن تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على المنافسة في السوق. سياسة المنافسة قد صمم قواعد وعمليات اتخاذ القرار لتحديد الأولويات في ظروف عدم اليقين، وهذا هو لإدارة مخاطر أن الوكالة سوف تصل إلى نتيجة خاطئة، وبالتالي تفشل في تحقيق هدفها السياسي. التدخلات التنظيمية لإدارة أو تجنب المخاطر من أنواع أخرى قد تؤثر على المنافسة في السوق، وبتثبيط المنافسة قد تفشل حتى في تحقيق هدفها في الحد من المخاطر. أخيراً، التدخلات في أوقات الأزمات - عندما يبدو أن حساب التهرب من المخاطر كان خطأ - يمكن أيضاً أن يقوض المنافسة دون داعٍ، بينما فشل في تخفيف الأزمة.

2. تركيز المحفظة: تختلف سياسة تشكيل محفظة القروض عن سياسة تشكيل محفظة الأوراق المالية، إذ ينبغي على المصرف أن لا تقتصر القروض التي يقدمها على عدد محدد من العملاء كما ينبغي مراعاة طبيعة ومدى الارتباط بين أنشطة العملاء الذين يحصلون على القروض وتتدخل التشريعات في بعض الدول في تشكيله محفظة القروض بطريقه تحقق أسلوب التنوع الساذج ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنص التشريعات المصرفية على ان لا تزيد قيمة القرض عن 10% من قيمة رأس المال والاحتياطات للمقترض وهو ما يعني تعدد القروض التي يقدمها المصرف وبما يسهم في تجنب أو تخفيض المخاطر ذات الصبغة الخاصة، كما تتبع المصارف سياسات استثماريه أخرى تمثل استجابة لمتطلبات أسلوب ماركوتز في التنوع ويقصد بذلك تنوع القروض وفق مجالات النشاط كما وتنص السياسة المصرفية الاستثمارية على توجيه اكبر قدر ممكن من المخصصات الى محفظة القروض وما يتبقى بعد ذلك يوجه إلى محفظة الأوراق المالية (Benjamin M. Tabak *et al.*, 2011, 3074).

3. متغيرات التحكم: تلقت إدارة المخاطر الكثير من الاهتمام في الأدبيات المالية. وقدمت عدة نظريات لتشرح لماذا وكيف تدير الشركات (أو ينبغي أن تدار) المخاطر، وحتى الآن لا يوجد إطار فريد ومقبول جيداً يمكن للممارسين الاعتماد عليه عند صياغة مخاطر استراتيجيات الإدارة. إن عدم وجود إجماع في النتائج التجريبية أمر مثير للدهشة، كما أن عدم وجود بيانات ذات جودة بالنسبة إلى أنشطة إدارة المخاطر، وبالتالي صعوبة في بناء متغير ذلك وصف ما يكفي من سياسة إدارة المخاطر في المصارف ، يمكن أن يكون سبب ذلك موقف. في الواقع، عادةً ما تكون عمليات التحوط غير متوازنة وأي تفاصيل تتعلق بها من المستحيل العثور عليها في قواعد البيانات المستخدمة على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك ، الشركات غالباً ما تتردد في الإفصاح عن معلومات مفصلة حول سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهم،

التي تُعد عادةً كونه قراراً إستراتيجياً يمكن أن يؤثر على نحوٍ كبير على ربحيتها. كما أن نقص البيانات يجعل اختبارات النظريات الحالية صعبة التنفيذ ويؤدي إلى استحالة وخلص إلى ما إذا كانت هذه النظريات توضح الخيارات التي اتخذتها الشركات في العالم الحقيقي. في هذا نحن نتغلب على هذه المشكلة ببناء قاعدة بيانات تحتوي على تفاصيل حول المخاطر العمليات الإدارية (Georges D. & Thouraya, 2004, 2).

رابعاً: تحليل المخاطر المالية ودورها في صياغة الإستراتيجية

إن تعرض المنظمة لعدم التأكد يتطلب معرفة جوهرية بالمنظمة والسوق التي تشارك فيه، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتواجد ضمنها، ويتطلب كذلك الفهم السليم لأهداف المنظمة الإستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المنظمة والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الاهداف وفقاً لـ (Gakure *et al.*, 2012, 226). هناك العديد من الدراسات المفاهيم التي أجريت على تحليل المخاطر وتقييمها بالرجوع إلى قياس وتخفيف المخاطر. من الناحية العملية، يبدو مهماً تصنيف المخاطر المختلفة أن كمية الضرر التي قد تسببها هذا التصنيف يتيح الادارة لتقسيم المخاطر التي تهدد وجود الشركة من تلك التي يمكن أن يسبب أضرار طفيفة. في كثير من الأحيان، هناك علاقة عكسية بين المبلغ المتوقع الخسارة وما يقابلها من احتمالية، أي؛ المخاطر التي من شأنها أن تسبب ضرر كبير للشركة.

فيما يرى (Job Mbite *et al.*, 2017, 6) أن المخاطر التي تحدث يومياً، مثل مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر صرف العملات الأجنبية، وغالباً ما تسبب خسائر طفيفة نسبياً، على الرغم من أن هذه المخاطر يمكن أن تضر أحياناً الشركات، وإن تحليل الحساسية هو النهج المناسب لتقييم القدرة على السداد لدى المقترضين وأداء القرض العام بناءً على مستوى التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالأعمال التي يستثمرونها. بينما كان للباحث الصيني (G. D. Gyamfi, 97, 2012) رأي آخر وهو أن تحليل المخاطر المحتملة الحالية الكامنة في جميع المنتجات والأنشطة يمثل أساس عملية إدارة مخاطر الائتمان الفعال، ويرى (Brendon Young & Rodney Coleman, 2015, 172) في مقالتهما بعنوان (التحليل المالي الديناميكي) أن سبب وجود التحليل المالي الديناميكي هو تقييم المخاطر وتحسينها. وهذا يتطلب مخرجات مالية وتحليلية على السواء، بما في ذلك: البيانات المالية، التدفق النقدي، الميزانية العمومية؛ المعلومات الإحصائية والتمثيلات؛ وتحليلات قاعدة البيانات. أحد العناصر المهمة في التحليل المالي الديناميكي هو اختبار الملاءة - أي تحديد مقدار رأس المال الذي ستحتاجه المنظمة بالنظر إلى مستوى المخاطرة التي يتعرض لها (معدل الرغبة في المخاطرة). ومع ذلك، بدلاً من

مجرد التعامل مع رأس المال كمستودع، يجب النظر في التدفق النقدي وقدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. فيما يتعلق بأحداث الخسارة المحتملة، فضلاً عن تكرار النمذجة والشدة، من الضروري أيضاً وضع نموذج للشكوك التي تتطوي عليها عملية التدفق النقدي الناتجة (بمعنى أن تدفقات التدفق النقدي لحدث الخسارة قد تكون محسوسة على مدى فترة طويلة). بما أن النماذج الديناميكية تحتوي على حلقات ردود الفعل، فإن حجم البيانات التي يتم إنتاجها يمكن أن يكون ساحقاً. لذلك، فإن القدرات التشخيصية، بما في ذلك مرافق الحفر، ضرورية من أجل تمكين السائقين الرئيسيين من تحديدها. يُعد التفسير الصحيح لهذه البيانات والإبلاغ الدقيق للمعلومات من الاعتبارات المهمة.

خامساً: عملية الإدارة الإستراتيجية في المصارف التجارية

أحد معاني الإستراتيجية هي فن القيادة، لذلك فهي تعني قيام علم الإدارة العليا في المصرف صياغة الخطط على مستوى المصرف ككل وتعديل وتنفيذ القرارات والتصرفات اللازمة لتحقيق نتائج مالية مرغوب بها في اتجاهين رئيسيين (الجباوي والسلطاني، 2008، 69-70):

1. تحسين الربحية
2. تحقيق معدلات نمو متزايدة

كذلك يمكن تعريف عمليات الإدارة الإستراتيجية في المصارف على أنها خريطة للأنشطة التي توجه وحدات إدارة العمليات في الحملة لتحقيق أهداف العمل والعميل والأهداف المالية المحددة في الأسواق المستهدفة المحددة في مدة معينة، عادةً ما تكون سنة واحدة فضلاً عن تعزيز المركز التنافسي، بما يمكنها في البقاء في سوق الصناعات المصرفية واستمرار عملها دون خسائر تلحق بها بقيامها بمنح الائتمان دون أخذ الفرص والتهديدات المحيطة بالأسواق وهنا تبرز أهمية عملية الإدارة الإستراتيجية للمصارف عبر قدرتها على توضيح سياساتها وتوجهات المصارف طويلة المدى في إطار بيئة متغيرة وتتعرض للتهديدات سواء السياسية أو الأمنية أو أخطار أسعار العملات وسعر صرف الدولار أو تقلبات في أسعار النفط والأسهم العالمية وأسواق العقارات، فضلاً عن المنافسة الشديدة في المصارف والمتزايدة بتوفير المعلومات الإستراتيجية عن التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للمصارف. لذا فإن تحليل SWOT (الجباوي والسلطاني، 2013، 35) تُعد أهم وسيلة ومرحلة من مراحل الإدارة الإستراتيجية ويهدف إلى تحقيق مدى العلاقة بين الاستراتيجية والمنظمة، فضلاً عن تحديد نوع الإستراتيجيات والدفع الاستراتيجي التي تستوجب على المصرف استخدامها في مواجهة أخطار الائتمان.

سادساً: إستراتيجية العملية المصرفية وإدارة المخاطر

من المفيد التمييز بين الاستراتيجية والتخطيط للتأكيد على أهمية كل مصطلح من المصطلحات في أعمال المصارف لأنه يحقق أكثر أهمية لفهم الاختلافات بين المفهومين مع الأخذ في الاعتبار أنه قد يكون هناك ميل من قبل بعض الافراد للتشويش على المعنى مع

الآخر تتعامل الإستراتيجية مع ابتكار وسيلة واقعية لتحقيق أهداف المصارف التجارية الأهلية طويلة الأجل في الأسواق المستهدفة (Leonard Onyiriuba, 2016, 22)

ولتطبيق الإستراتيجية الناجحة في العمل المصرفي، هناك مجموعة من الوسائل والمبادئ التوجيهية للأعمال التشغيلية التي يعتمد عليها، ومنها:

1. إن التحليل الأصعب لأسواق المنتجات المستهدفة التي يأمل المصارف في تنفيذ الخطط فيها، وتحقيق أهدافها المالية المحددة (المصارف في الاقتصادات النامية تسعى الى رعاية للعملاء من مختلف الأسواق - بما في ذلك قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والمستهلكين والتجاربيين والشركات والحكومية) تحتاج إلى وضع استراتيجيات وخطط من المصارف من أجل تحقيق أهدافها.
2. إجراء مسح وجمع المعلومات باستخدام الطرق الحديثة الرياضية للمتغيرات الخارجية التي تميل إلى التأثير على اختيار الاستراتيجيات والتنفيذ ونتائج الخطة
3. مراجعة الموارد الداخلية التي لدى المصارف و تحت تصرفها ، ذلك استكمال العناصر الأخرى للخطة

سابعاً: تقييم مخاطر الائتمان

قد تزداد أهمية التحليل الائتماني في الوقت الحاضر نظراً لأهمية وخطورة منح الائتمان فالبنوك تعمل على وضع منهاج لها يستهدف قياس المخاطرة الائتمانية للتعرف ما إذا كانت المخاطرة مقبولة أم لا مع تحديد السعر المناسب لاستيفائه مقابل تلك المخاطره وهناك مجموعه من الاستراتيجيات الخاصة لتقييم المخاطر، ومنها:

1. أسس منح الائتمان المصرفي: تتبنى المصارف احد المنهجين التاليين أو كلاهما بوصفها أساس لمنح الائتمان المصرفي. كما بينها (سليمان، 1998) الأولى أسلوب حذر يستهدف تقليل الخطر الائتماني التي تحمل الشك في إمكانية استرداد مبالغ الائتمان عند الاستحقاق، ويوجه موظف أو مدير المصرف القائم على عملية منح الائتمان، وفقاً لذلك جهوده لتلافي أي خسائر تنتج عن منح الائتمان، وطبقاً لهذا المنهج أو الأسلوب يركز المصرف نشاطه عادة في مجالات التي لديه الخبرة السابقة فيها، ولا يميل المصرف الدخول إلى المجالات التي لا تتوافر فيها معلومات كافية عنها، الأسلوب الثاني ينظر إلى الخطر الائتماني على أنها جزء من نشاط المصرف وعملياته الائتمانية مما يسمح بانخفاض نسبة القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض ويتطلب ذلك أن يتاح للمصرف معلومات ودراسات عن وضع السوق والتنبؤ بالظروف الاقتصادية وتوقعات سوق الائتمان مع مهارة عالية في إجراء التحليل.

2. **تسعير مخاطر الائتمان:** يلاحظ من دراسة (Adam G. Walke, 2018, 3) أن هناك صعوبة طويلة الأمد في التمييز بين المتقدمين لطلب القروض من خلال عدم التأكد من الذي يسدد القروض ومن الذي سيتخلف عن تسديد القروض، لذا مشكلة الاختيار ليس فقط اختيار من بين المتقدمين، بل هناك أسعار الفائدة المترتبة على منح القروض، لذا تميل المصارف إلى رفع أسعار الفائدة من أجل تأمين غطاء الخسائر التي قد تحدث عند النكول، وفي إطار تطبيق منهاج تسعير المخاطرة الائتمانية يتم إعداد قائمة تحتوي على العناصر اللازمة لتقييم طلب القروض وفقاً لأهميتها النسبية ويحدد المجموع النهائي لها والفئة التي يدخل في إطارها طالب الائتمان، فإذا كانت سياسة المصرف الائتماني منح القروض لزيائنها حتى الفئات المسموح ولا تتجاوز الشك في استرداد الأموال.

3. **أسباب الائتمان القائم:** هناك (3) أسباب لعدم تسديد الائتمان، وهي (عدم الكفاءة، عدم الرضا، سياسة التآني) وسيتم التطرق إليها، وعلى النحو الآتي:

أ- **عدم الكفاءة:** (Churchill, 2006) التي يمكن أن تكون ناتجة عن نقص في الكادر الوظيفي للمصرف أو ناتجة عن الهيكل التنظيمي، وأحياناً يكون السبب الرئيس غير معروف، فضلاً عن ذلك، إن عدم الكفاءة يمكن إصلاحها أو معالجتها عن طريق مراجعته مدراء الائتمان أو موظفي المختصين بالائتمان في المصارف إجراءات المصادقة والتوقيع على قوائم حسابات عن طريق زيارات إدارية ويكون من نتائج هذه الزيارات من قبل الموظف المسؤول عن التعاملات المالية ويكون القرار إما بقاها أو اتخاذ سلسلة إجراءات قاسية، فضلاً عن أنه يجب التعامل مع هذا بعناية للمحافظة على سمعه التجارية للمصارف.

ب- **عدم الرضى:** ان عدم الرضا على اسعار الفائدة المستحقة على القروض يؤدي بالبرزون الى عدم سداد الاقساط المستحقة عليه في فترات الاستحقاق .

ت- **سياسة التآني:** وهو الوضع التي تقوم به بعض الشركات بأخذ مبالغ كبيرة من القروض من المصارف بدون أي رقابة بالتالي سيكون الشركات لديها قصور في رأس المال العامل وسوف تلجأ إلى تقديم أعذار مصطنعة وواهية إلى المقترضين. وعلى رأي (الدردوري، 2018، 51) أي تقوم المصارف بتحديد القروض المقدمة من المصارف التجارية بواسطة قوانين إدارية مباشرة تكون محدده بنسبة محددة، وأن لا يتعدى نسبة ارتفاع القروض الممنوحة وكل مصرف يخالف هذه التعليمات سيكون هناك عقوبات من قبل البنك المركزي عليه.

الفصل الثاني

منهجية البحث

وتوصيف البيانات

الفصل الثاني

منهجية البحث وتوصيف البيانات وتصنيفها

المبحث الأول

وصف مجتمع البحث وعينته

أولاً. نبذة عن القطاع المصرفي في العراق

ظهر أول مصرف في العراق عام 1890 وهو البنك العثماني تلاه افتتاح فرع للبنك الشرقي عام 1912 ثم البنك الشاهنشاهي عام 1918 وبقيت فروع المصارف الأجنبية الثلاث المذكورة تحتكر ممارسة الصيرفة التجارية حتى عام 1935 حينما تم تأسيس المصرف الزراعي الصناعي الذي أستمّر بمزاولة أعماله حتى تم فصله الى مصرفين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي عام 1940 وفي عام 1941 تم تأسيس مصرف الرافدين بوصفه أول مصرف تجاري لمزاولة أعمال الصيرفة التجارية، فضلاً عن ممارسة اختصاصات البنك المركزي العراقي بسبب عدم وجود بنك مركزي في ذلك الحين. ورغم تأسيس المصرف الوطني العراقي عام 1947 فقد ظل مصرف الرافدين يحتفظ بحسابات الحكومة حتى عام 1956، وقد شهدت فترة الخمسينات تأسيس عدد من المصارف الوطنية، فضلاً عن افتتاح عدد من فروع المصارف العربية والأجنبية. وفي عام 1964 أصدر قانون المصارف رقم (100) القاضي بتأميم النشاط المصرفي في العراق الذي وضع حداً للصيرفة التجارية الخاصة في العراق حيث تم بموجب هذا القانون تأميم المصارف الأهلية والأجنبية العاملة في العراق ودمجها بأربع مجموعات مصرفية بجانب مصرف الرافدين، وفي مرحلة لاحقة جرت عملية تنظيم أخرى تم بموجبها عام 1988 شطر مصرف الرافدين بتأسيس مصرف الرشيد وقسمة الفروع والإدارات مناصفة بينهما. وفي عام 1991 تم تأسيس المصرف الإشتراكي الذي كانت مهمته تقديم سلف استهلاكية لمنتسبي الدولة بدون فائدة لمساعدتهم على مواجهة ظروف العيش الصعبة وقروض أخرى ذات طبعة خاصة. وفي عام 1991 صدر القانون رقم (12) الذي أتاح تأسيس مجموعة من المصارف الأهلية تعمل في مختلف حقول العمل المصرفي التجارية والاستثمارية، كما صدر القانون رقم (12) لسنة 1991 تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 المعدل الذي أجاز ممارسة الصيرفة الشاملة للشركات المساهمة وفق أحكام قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 المعدل وقد تم فتح المصارف الآتية: مصرف بغداد والتجاري والشرق الأوسط والاستثمار العراقي والبصرة الأهلي والعراقي الإسلامي والمتحد للاستثمار ودار السلام والائتمان وبابل والخليج والوركاء وسومر والاقتصاد والموصل والبركة. المرحلة السابعة تمتد 2003/4/9 إلى آذار 2006:

■ صدر الأمر رقم (20) لسنة 2003 عن سلطة الائتلاف المؤقتة بتأسيس بنك تجارة العراق لتيسير عمليات استيراد السلع والخدمات وكذلك عمليات التصدير من العراق من أجل منفعة الاقتصاد العراقي برأسمال مائة مليون دولار أمريكي.

■ صدر الأمر رقم (18) لسنة 2003 عن سلطة الائتلاف المؤقتة قانون استقلالية البنك المركزي العراقي بذلك أصبح البنك المركزي العراقي المسؤول الاول عن السياسة النقدية والائتمانية وعدم التدخل السياسي أو الحكومي (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2015-2016).

ثانياً. مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف الأهلية في العراق، فإذا تتبعنا تاريخ السوق المالية سنكتشف أن نشوء هذه الأسواق وتطويرها جاء انعكاساً للظروف والاحتياجات الاقتصادية المتزايدة في البلدان التي وجدت فيها، فنشوء الأسواق لم يكن من قبيل الصدفة وإنما لمقتضيات التطور التجاري والاقتصادي في تلك البلدان. وقد بدأت المصارف التجارية أنشطتها بقبول الودائع والاعتماد على هذه الودائع في منح القروض كونها مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق الأرباح، فضلاً عن كونها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بنقل الفوائض المدخرة إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز التي هي بحاجة إلى القروض، ويعود ظهور النشاط المصرفي إلى عام 1991، إذ حدثت علامة مهمة في تطور واقع بنية الصناعة المصرفية العراقية نقلتها من عصر الاحتكار المصرفي الحكومي إلى عصر التعددية المصرفية، فقد صدر القانون رقم (1) لسنة 1991 الذي عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم 99 لسنة 1976 والخاص بالسماح بتأسيس المصارف الأهلية الخاصة، إذ تأسس مصرف بغداد عام 1992 شركة مساهمة خاصة، وكذلك المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية في العام نفسه، ومن ثم مصرف الاستثمار العراقي، ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار، والمصرف المتحد للاستثمار وغيرها من المصارف الخاصة. وقد اقتصر النشاط الحقيقي لها في قبول الودائع ومنح الائتمان والقيام بعمليات الاستثمار المحلي.

وفي عام 1996 صدر القرار رقم 8 لسنة 1996 سمح بموجبية للمصارف المتخصصة بممارسة الصيرفة على وفق الأسس التجارية وقد سمح مجلس إدارة البنك المركزي العراقي في 1997/10/6 للمصارف التجارية بمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل للأغراض الصناعية والزراعية والعقارية والمهنية، وفي عام 1998 سمح للبنك المركزي العراقي منح إجازة ممارسة الاستثمار المالي للشركات المساهمة، وقد بلغ عددها (9) عام 2003 لممارسة جزء من الأعمال المصرفية المسموح بها، وبلغت عدد المصارف الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2017 (46) مصرف أهلي وإسلامي.

ثالثاً. عينة البحث

تم اختيار عدد من المصارف الأهلية وعلى نحوٍ عشوائي لتمثل عينة البحث، وهي كل من: (المصرف العراقي التجاري، مصرف الشمال، مصرف الأهلي، مصرف الائتمان، ومصرف بغداد، ومصرف سومر التجاري، ومصرف الموصل للتنمية، ومصرف الخليج، ومصرف آشور والمصرف المتحد للتحويل المالي). وفيما يأتي شرح مفصل لهذه المصارف.

1. المصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف التجاري العراقي، الذي يُعد أحد أول بنوك القطاع الخاص التي تأسست في العراق، في عام 1992 بعد تعديل القوانين المحلية للسماح بتأسيس المصارف الخاصة في العراق، ورأس مال قدره 250 مليار دينار عراقي. وشهدت أعمال المصرف التجاري العراقي تطورات هائلة بعد افتتاحه لشبكة من الفروع في جميع أنحاء العاصمة والمناطق المجاورة لها، وتم إدراج أسهمه بشكل رسمي في بورصة العراق للأوراق المالية في العام 2004.

- وفي عام 2005 دخل المصرف التجاري العراقي في شراكة مع مجموعة البنك الأهلي المتحد، الذي فاز مؤخراً، وللمرة الثانية، بجائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في عام 2016 من قبل مجلة "ذي بانكر" البريطانية المرموقة. وكانت المجموعة قد فازت للمرة الأولى بهذه الجائزة في عام 2006. كما فازت مجموعة البنك الأهلي المتحد، ولمرتتين، بجائزة يورو موني الإقليمية المرموقة كأفضل بنك في الشرق الأوسط في العامين 2007 و 2012.
- واليوم، يوفر البنك التجاري العراقي مجموعة واسعة ومختارة من الخدمات المصرفية للأفراد وخدمات التحويلات المالية وتمويل التجارة للشركات المحلية وشركات المقاولات، كما يقدم البنك خدمات التمويل للشركات الدولية العاملة في العراق.
- تم افتتاح فرع جديد للمصرف في مجمع تايمز سكوير، أكبر مركز للتسوق في العراق بمدينة البصرة. ويقدم الفرع الجديد خدمات مالية متكاملة لزوار المجمع التجاري والشركات العاملة في إطاره. وتشمل تلك الخدمات الإيداع، السحوبات النقدية، والخدمات المصرفية للأفراد والهيئات الاعتبارية التي يقدمها فريق موظفي البنك من ذوي المهارات العالية (تقارير سنوية لمصرف تجاري العراقي ، للاعوام المختلفة).

2. مصرف الشمال

حصل المصرف على اجازة التأسيس الصادرة عن دائرة مسجل الشركات بموجب كتابها المرقم م.ش / 9713 في 7102003، ومنح إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي بموجب كتاب المرقم 93341 في 9 آذار 2004 وبأشر نشاطه بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بتاريخ 142004 برأس مال قدره (2.5) مليارين ونص المليار دينار عراقي. تمكن مصرف الشمال للتمويل والاستثمار منذ تأسيسه عام 2004 من تحقيق منجزات مهمة في مختلف المجالات كان

أبرزها تقوية مركزه المالي وزيادة أرباحه وتوسيع قاعدة انتشاره الجغرافي مع تنوع خطوط نشاطه الذي شمل تقديم المزيد من الخدمات المصرفية لزيائنه. حرص المصرف أيضاً وباستمرار على تنمية مصادر الدخل لديه مع الأخذ بالاعتبار الحفاظ على الإستراتيجية الخاصة بإدارة المخاطر الائتمانية تطبيقاً للمعايير الدولية، وقد تحقق كل ذلك على الرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العراقي حالياً. (تقارير سنوية لمصرف الشمال)

3. البنك الأهلي العراقي

تأسس المصرف الأهلي العراقي عام 1995 كشركة مساهمة عامة ضمن القطاع الخاص، ليقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد في العراق. ونظراً للنجاح الذي حققه البنك ولدعم نموه المستقبلي، فقد تمت زيادة رأس مال البنك من 400 مليون دينار عراقي عند التأسيس ليصل إلى 250 مليار دينار عراقي (215 مليون دولار أمريكي) في كانون الأول 2013. وفي عام 2005، قام كابيتال بنك (الأردن) بشراء أغلبية أسهم المصرف الأهلي العراقي (61.85%)، الأمر الذي مكّن المصرف الأهلي العراقي من تطوير خدماته، وتعزيز موثوقي قدمه عالمياً وتعزيز الشمول المالي على مستوى البلاد بفضل شبكته الواسعة من البنوك المراسلة، يمثل كابيتال بنك بوابة المصرف الأهلي العراقي إلى الاقتصادات العالمية، إذ يسهل إرسال واستقبال الحوالات الداخلية والخارجية، ومنح التسهيلات الائتمانية، وتقديم خدمات التمويل التجاري. وعلاوة عما سبق، يمكن للمصرف الأهلي العراقي التداول لصالح عملائه في السوق الأردني وفي الأسواق العالمية عبر شركة كابيتال للاستثمارات، الذراع الاستثماري لكابيتال بنك - فضلاً عن تقديم خدمات التداول في سوق العراق للأوراق المالية عبر الشركة التابعة المملوكة له بالكامل، شركة واحة النخيل. ويُمارس المصرف أعماله من خلال نظام مصرفي أساسي متطور لدعم نموه وخدمة عملائه. كما أنّ كابيتال بنك وجميع الشركات التابعة له تستعين بشركة إرنست أند يونغ في تدقيق كافة الحسابات، وتقوم بإعداد تقاريرها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. وقد حصل المصرف على تصنيف "BB" من قبل وكالة كابيتال إنتلجنس الدولية للتصنيف الائتماني. كما حصل المصرف على تصنيف "جيد" من قبل البنك المركزي العراقي. لدى المصرف الأهلي العراقي حالياً 12 فرع منتشرة في كافة المدن العراقية الكبرى. (تقارير سنوية لمصرف الاهلي للاعوام المختلفة)

4. مصرف الائتمان العراقي

أسس مصرف الائتمان العراقي عام 1998 من قبل عائلات تجارية عراقية عريقة برأسمال مدفوع بلغ 250 مليار دينار عراقي، وفي العام 2004 تم إدراج البنك أسهم في سوق العراق للأوراق المالية. وكان مصرف الائتمان العراقي أحد البنوك الثلاثة الأصلية التي مُنحت ترخيصاً للعمل في العراق، وتمكّن في العام 2005 من الاستحواذ على بنك عراقي ليصبح البنك الأول في العراق الذي ينجح في إنجاز عملية شرائية كهذه، حيث استحوذ على 84.3% من أسهم البنك، ما

ساعده على زيادة حجم رأسماله وتطوير قاعدة أعماله وأنشطته ليصبح واحداً من أهم البنوك الخاصة العاملة في العراق واليوم، يقدم مصرف الائتمان العراقي مجموعة من الخدمات المصرفية للعملاء من الأفراد، فضلاً عن خدمات تحويل الأموال والتمويل التجاري للشركات والمقاولين المحليين. ويجوز للبنك أيضاً تقديم خدمات تمويل المشاريع للشركات الدولية العاملة في العراق، بعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي. تشمل شبكة فروع مصرف الائتمان العراقي فرعين في بغداد (بما في ذلك مركز الأعمال في مبنى زين العراق الواقع في حي المنصور) وفرع في كل محافظة من المحافظات التالية: البصرة (مركز تجاري هام للشركات النفطية)، كربلاء (مركز السياحة الدينية)، الحلة وأربيل (عاصمة إقليم كردستان). ومع استمرار تعزيز مستوى الاتصالات والإجراءات الأمنية، يواصل مصرف الائتمان العراقي العمل على توسيع مجموعة خدماته. (التقارير سنوية لمصرف الائتمان للاعوام المختلفة)

5. مصرف بغداد

ويعد أول مصرف رُخص له في العراق، إذ إنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة 1992 وازدادت حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته. وقد تأسس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي. مارس مصرف بغداد وحتى 25 من سبتمبر لعام 1998 الأعمال المصرفية التجارية فقط. ثم نوع محفظته الخدماتية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية. كان عام 2005 لمصرف بغداد عام التحول، فامتلك كل من بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة أسهماً قدرها 49% من رأس مال المصرف. مصرف بغداد هو مصرف تابع لبنك برقان العضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة)، مما يجعل مصرف بغداد ضمن سبعة بنوك تعمل في الوطن العربي، وهي: مصرف بغداد في العراق، بنك سورية والخليج في سورية، بنك الخليج الجزائر في الجزائر، بنك الأردن الكويتي في الأردن، بنك تونس العالمي في تونس، بنك برقان في الكويت وبنك الخليج المتحد في البحرين، ويتم تقديم خدمات مالية ومصرفية للعملاء والزبائن كالاتمادات والتمويل التجاري. تطوّر مصرف بغداد من مصرف محليّ إلى مصرف عالمي خلال السنوات الماضية. وهو يواصل في نموّه وبأدائه الحسن وذلك على الرغم من الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية، وعدم الاستقرار المحلي المؤثر على الاقتصاد العراقي. لقد شهد مصرف بغداد نمواً استثنائياً خلال عام 2007، إذ حقق ربحاً صافياً قدره 12.6 مليار دينار عراقي (13.6 مليون دولار أمريكي) مقارنةً بمبلغ 3.6 مليار دينار عراقي (2.7 مليون دولار أمريكي) في عام 2006 بزيادة قدرها 361.11% مقارنة بأرقام عام 2006. وقد تم تحقيق جزء كبير من نجاح المصرف من خلال التعزيزات التقنية ومن جراء اهتمامنا الاستراتيجي بالمستقبل. ويؤدي المصرف دوراً فعالاً بإعادة بناء العراق بالاستفادة من الفرص المتوفرة لتطوير القطاعات

النفطية وغير النفطية وفي بناء البنية التحتية وتمويل الدين (التقارير سنوية لمصرف بغداد للاعوام المختلفة)

6. مصرف الموصل للتنمية

تأسس مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كشركة مساهمة برأسمال اسمي مدفوع مقداره (١ مليار دينار عراقي) بموجب شهادة التأسيس / المرقمة ٧٩٠٩ في ٢٣/٨/٢٠٠١ الصادرة عن دائرة مسجل الشركات. حصل المصرف على إجازة ممارسة الصيرفة المرقمة ١٩٠٩/٣/٩ في الثالث من كانون الأول ٢٠٠١ الصادرة من البنك المركزي العراقي اذ يعتبر مصرف الموصل من المصارف في مجال المصارف خصوصاً ان ثلاث مصارف عراقية كبرى قد ساهمت في المصرف وهي مصرف الزافدين ومصرف الرشيد ومصرف الزراعي بنسب 10% لكل مصرف يهدف المصرف إلى دعم كافة القطاعات المختلفة وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية ودعم عمليات الإنتاج. التقارير سنوية لمصرف الموصل للاعوام المختلفة)

7. مصرف آشور

تأسس مصرف آشور الدولي للاستثمار عام 2005 بوصفه شركة مساهمة خاصة ضمن القطاع الخاص وأول مصرف استثماري متكامل الخدمات، ليعمل على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية للمؤسسات التجارية والأفراد في العراق. ونظراً لنمو أعمال المصرف والنجاح الذي حققه، فقد تم رفع رأسمال المصرف تبعاً ليصل في العام 2014 إلى 250 مليار دينار عراقي (215 مليون دولار تقريباً). وبالاعتماد على شبكة مراسلينا، يقدم مصرف آشور الدولي للاستثمار خدمات مميزة ليس للأفراد والشركات التجارية العراقية فحسب، وإنما يتعداه ليشمل الأفراد والشركات التجارية الإقليمية والعالمية. وذلك عن طريق الانفتاح على اقتصاديات العالم عبر تسهيل الحوالات الداخلية والخارجية، وتوفير سقوف للاعتمادات، ودعم خدمات التمويل التجاري. ويمارس المصرف أعماله عبر نظام مصرفي أساسي متطور لدعم نموه و خدمة عملائه، فضلاً عن أن المصرف يقوم بإعداد التقارير المالية الخاصة به وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ويتم تدقيق أعماله من قبل مدققين دوليين، ويقدم المصرف خدماته عن طريق أنظمة مصرفية عالمية حديثة ويمتلك مصرف آشور الدولي للاستثمار شبكة من عشرة فروع تغطي أغلب المحافظات العراقية ومنتشرة في كل من بغداد ويتواجد بها ثلاث فروع، وأربيل ويتواجد بها فرعين، فضلاً عن فرع واحد في كل من البصرة وتكريت و كربلاء والموصل والسليمانية. التقارير سنوية لمصرف آشور للاعوام المختلفة)

8. مصرف الخليج

تأسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصه بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/7002 المؤرخة في 20/10/1999 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل برأسمال قدره (600) مليون دينار مدفوع بالكامل، باشر المصرف

ممارسة أعماله عن طريق الفرع الرئيس بتاريخ 2000/4/1 بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص. أ. 115/3/9 والمؤرخة في 2000/2/7 وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة 1976 الملغي ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله عدة مرات إلى أن وصل (300000) مليون دينار عراقي بعد أن اكتملت الإجراءات القانونية بتاريخ 2014/11/7 من قبل دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابهم ذي العدد 26790 والمؤرخ في 2014/11/7 وقد تم إجراء القيود الحسابية في سجلاتها بتاريخ 2014/12/12، بعد إطلاق الوديعة من قبل البنك المركزي العراقي يطمح المصرف إلى أن يكون الرائد في السوق المصرفية العراقية. التقارير سنوية لمصرف الخليج للاعوام المختلفة)

9. المصرف المتحد

تأسس المصرف المتحد للاستثمار (ش.م.خ) بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/5762 المؤرخة في 1994/8/20 الصادرة عن دائرة سجل الشركات في وزارة التجارة وفقاً لأحكام المادة (21) من قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 المعدل وبرأسمال مقداره 100 مليون دينار وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة وفق احكام الفقرة (1) من المادة الحادية والأربعين من قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 المعدل وياشر نشاطه في العمليات المصرفية والاستثمارية في مطلع العام 1995. تمت زيادة رأس المال بنسبة 300% استناداً لقرار الهيئة العامة لشركة المصرف المتحد المتخذ باجتماعها المنعقد يوم الاثنين الموافق 2009/5/4 وفق أحكام المادة (55/أولاً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 النافذ ليصبح رأسمال الشركة (100) مليار دينار (مائة مليار دينار)، أي ما يعادل (85) مليون دولار أميركي. علماً أنه تم زيادة رأسمال المصرف خلال سنة 2010 ليصبح (150) مليار دينار (مائة وخمسون مليار دينار عراقي) أي ما يعادل (127.5) مليون دولار أميركي. ومن ثم تم زيادة رأسمال المصرف خلال النصف الأول من سنة 2011 ليصبح (200) مليار دينار (مائتان مليار دينار عراقي) ومن ثم تم زيادة رأس المال خلال سنة (2012) إلى (250) مليار دينار (مائتان وخمسون مليار دينار عراقي) وقد تم زيادة رأس المال خلال سنة (2013) إلى (300) مليار دينار بموافقة الهيئة العامة لشركة المصرف المتحد. يهدف المصرف المتحد للاستثمار إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط فعاليتها بممارسة أعمال المصارف الشاملة الذي اقرته الهيئة العامة في اطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة أعمال الصيرفة التجارية والتخصصية، فضلاً عن أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات ذات جدوى اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل لمشاريع القطاعين الخاص والمختلط الزراعي والصناعي والتجارية والسياحية والإنشائية والخدمية بإشراف ورقابة البنك

المركزي العراقي بموجب احكام قانونه المرقم (94) لسنة 2004 والتعليمات الصادرة بموجبه وكذلك لأحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 النافذ. التقارير سنوية لمصرف المتحد للاعوام المختلفة)

10- مصرف سومر التجاري : شركة مساهمة خاصة تأسست في ٢٦ أيار ١٩٩٩ برأسمال قدره (٤٠٠) مليون دينار عراقي مدفوع كاملاً بموجب الإجازة المرقمة ش.أ.١٠/٩/١١٢٤ المؤرخة في الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٩ التي أجازت المصرف بممارسة جميع انواع ... الاعمال المصرفية من حوالات وإيداع، فضلاً عن الأعمال الاستثمارية وتمويل ذات جدوى اقتصادية بإشراف البنك المركزي العراقي. التقارير سنوية لمصرف سومر للاعوام المختلفة)

رابعاً. مسوغات اختيار المصارف عينة البحث

ندرج أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى اختيار المصارف عينة البحث، وعلى النحو الآتي:

- أ. تجانس العينة من كلا النوعين من المصارف الحكومية والاهلية وتقرب بنسبة كبيرة بين مؤشرات الاداء ، وبعض المتغيرات الاخرى التي سيضمنها التحليل القياسي.
- ب. الحدود الزمانية والمكانية لهذه المصارف المختارة موحدة في الدراسة بالتالي فأن امكانية تحجيم نتائج البحث على مجتمع الدراسة ككل هذا من جهة ومن جهة اخرى فأنها خضعت لنس التغيرات وواجهت الظروف التي فرضتها السلطة النقدية
- ت. حاجة هذه المصارف كعينة يمثل مجتمعاً كاملاً الى نظام متكامل من الانذار المبكر لمواجهه حالات ومواقف تتعلق بمؤشرات الخطر الائتماني وسرعه الانتقال والاستجابة مع المواقف الطارئة وبالتحديد حالات النكول .
- ث. سهولة الحصول على المعلومات الخاصة بميزانيات المصارف من الأرباح والخسائر والائتمان والنكول.

المبحث الثاني

توصيف البيانات

أُخذت المصارف الأهلية بوصفها مجتمعاً للبحث ووقع الاختيار على عدة مصارف لتعبر بذلك عن عينة البحث، وجاء ذلك الاختيار وفق أسباب متعددة نوهنا عنها في المبحث السابق، كون توافر البيانات المالية الخاصة بها، وسهولة الحصول عليها، فضلاً عن أنها حققت أرباحاً وتنوعاً في الائتمان الممنوح، وتمكنت من تكييف وضعها المالي والائتماني، وقد سعيها للحصول على البيانات الدقيقة لعينة المصارف الأهلية المختارة، فضلاً عن سوق العراق للأوراق المالية لأنها تضم المصارف الأهلية ودليل الشركات المسجلة فيها، الى جانب التقديرات والبيانات الخاصة بالأخطار والقروض والائتمان.

أولاً. مدة البحث

نظراً لكثرة القطاعات في السلاسل الزمنية الخاصة ببيانات المصارف الأهلية، وذلك بسبب سياسات المصارف الأهلية في الإفصاح عن بعض متغيراتها وأرباحها السنوية وحجم الائتمان الممنوح والنكول والمبالغ المتحصلة من الدائنين، فقد تم الاعتماد على السلسلة الزمنية للمدة (2009-2017) إذ تتوفر البيانات عن هذه المدة بصورة فعلية أولية ومتكاملة.

ثانياً. أدوات البحث

بهدف التحقق من فرضيات البحث، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية (الوصفية والتحليلية)، وعلى النحو الآتي:

أ- أدوات وصف البيانات

1. الوسط الحسابي Average

وهو من المقاييس الكثيرة الاستخدام في توصيف البيانات عبر الوسط الحسابي لها، بالمعادلة الآتية :

$$x = \frac{\sum_{i=1}^n xi}{n}$$

2. الانحراف المعياري Standard Deviation

يستخدم هذا المقياس لمعرفة مدى تباعد قيم العينة عن وسطها الحسابي، كما يستخدم أيضاً مقياساً لدرجة الخطر، وفق المعادلة الآتية:

$$S = \sqrt{\frac{\sum xi^2 - (\sum xi)^2 / n}{n-1}}$$

3. أعلى وأدنى قيمة Max- Min

يشير هذا التوصيف إلى أعلى قيمة للعينة وأدناها خلال مدة الوصف.

4. معامل الالتواء Skew ness

يستخدم هذا المعامل لإعطاء فكرة عن تماثل المنحني من عدمه، وهل هو ملتوٍ نحو اليمين (موجب) أم نحو اليسار (سالب)، ويحتسب كما يأتي:

$$\left[\frac{n}{(n-1)(n-2)} \sum \left(\frac{x_i - \bar{x}}{s} \right)^3 \right]$$

5. معامل التفلطح Kurtosis

ويستخدم هذا المعامل لمعرفة انحراف قمة المنحني عن التوزيع الطبيعي للعينة المختارة ويحتسب كما يأتي:

$$\left[\frac{n}{(n-1)(n-2)(n-3)} \sum \left(\frac{x_i - \bar{x}}{s} \right)^4 - \frac{3(n-1)^2}{(n-2)(n-3)} \right]$$

6. المدى

وهو الفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة من بين قيم المشاهدات.

$$R = Y_{\max} - Y_{\min} \dots \dots \dots (1)$$

7. التباين Variance

وهو مجموع مربعات الانحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي مقسوماً على عدد القيم مطروحاً منها واحد.

$$S^2 = \sum \left(\frac{Y_1 - \bar{Y} \dots}{N - 1} \right)$$

ب- نموذج التحليل التمييزي

اقترح التحليل التمييزي أول مرة من قبل فيشر عام 1930 بوصفه من أدوات التمييز والتصنيف، وفي الوقت الحاضر يُعد الأكثر استخداماً في نمذجة التصنيف، إذ يمكن استخدامه لأغراض وصفية وأيضاً للتحليل، فضلاً عن مجموعة من الاستخدامات الوصفية الأخرى مثل مجالات التسويق والتمويل، وتُعد دالة التمايز مزيجاً خطياً متعدد المتغيرات تستند إلى تحليل الفروقات بين المجاميع، وذلك اعتماداً على العلاقة الخطية بين المتغيرات المرتبطة بهذه المجموعات. تتمثل المعادلة العامة له على النحو الآتي:

$$Z = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_n X_n$$

إذ إن Z يمثل القيمة التمييزية للمؤسسة، a عدد ثابت، X تمثل التغيرات (النسب، المتغيرات النوعية) للمؤسسة، I ، β معاملات التمييزية للمتغيرات التي سوف يتم تفسيرها لاحقاً.

اعتماداً على هذه الدالة سوف يتم تحديد حساب نقطة الفصل التي يمكن من خلالها نستطيع أن نتوصل إلى المصارف القوية والضعيفة التي سوف يتم التطرق إليها لاحقاً.

1. الانحدار الخطي المتعدد

$$Z = \alpha + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_n X_i$$

متغيرات البحث

جاءت متغيرات البحث على نوعين رئيسيين، أحدهما المستقل وهو (الائتمان والربح) للمدة بين (2009-2017) تؤثر في المتغيرات المعتمدة (الموجودات، رأس المال، المطلوبات، الودائع للمصارف الأهلية عينة البحث للمدة 2009-2017)، وأن النموذج الأول هو الائتمان، أما النموذج الثاني فهو الربح، ومن ثم استخدام الأرقام المطلقة في التحليل التمييزي للوصول إلى أي المصارف ذات طبيعة قوية، ومن ثم الأضعف بين المصارف عينة البحث.

معالجة البيانات

من أجل التوصل إلى معرفة بعض الحقائق الإحصائية التي تساعد عملية التقدير بالتالي عملية التحليل، فقد تم اختيار بعض المعايير الوصفية كما هو مذكور أعلاه، مع المعادلات الخاصة لكل مؤشر وبدلالة كل مقياس من المقاييس التي تم التطرق إليها في بداية المبحث الثاني، ويمكن تلخيص القيم على النحو الآتي:

توصيف النماذج

أولاً: المصرف العراقي التجاري

من جدول تصنيف المؤشرات الإحصائية نجد أن المصرف العراقي التجاري:

1. بلغ الائتمان 359 مليار دينار عام 2010 وأدنى رقم تم تسجيله كان 3 مليار دينار عام (2012)، إذ إن الوسط الحسابي للائتمان (54.78) مليار دينار بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (116.7) مليار دينار، وكانت نسبة التباين (62.13) مليار دينار عراقي وكان معدل التقلطح 7.84 مقبولاً وأن معامل الالتواء كان 2.27، وأن المنحى يتجه نحو اليمين متأثراً بالقيم الموجبة.

2. الأرباح في المصرف العراقي التجاري هي (20) مليار دينار عراقي عام (2017) كان أقل ربح للمصرف العراقي كان (3) مليار عام 2009 كان متوسط أرباح المصرف (10.67) مليار دينار كصافي التعاملات نهاية عام 2017 بانحراف معياري عن هذا الوسط سجل (5.10) مليار دينار، فيما ظهر تباين الأرباح بمقدار (26) مليار، فيما سجل معامل التقلطح 0.12 وأن منحى الالتواء كان (0.44) نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.

3. المطلوبات: كانت أكبر قيمة للمطلوبات التي بذمة المصرف 168 مليار دينار عراقي عام 2007، وكانت المطلوبات (109) مليار دينار عراقي عام (2010) وبلغ متوسط

الحسابان (134.3) بانحراف معياري 21.4 وسجل معامل التفلطح عند نقطة 095- وبلغ معامل الالتواء عند نقطه 0.49، أي أن منحنى الالتواء انحرف نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.

4. الموجودات: بلغت أعلى قيمة للموجودات لدى مصرف العراقي للتجارة (834) مليار دينار عراقي في عام (2017) وكانت أدنى قيمة (204) مليار دينار عام (2010) وكان المتوسط الحسابي مقداره 389.6 مليار دينار بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (191.57) مليار دينار، فيما بلغ التباين عند حد (36.69) مليار دينار وكان معامل التفلطح عند (3.73) في حين كان معامل الالتواء (1.6599)، أي أن المنحنى اتجه نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.

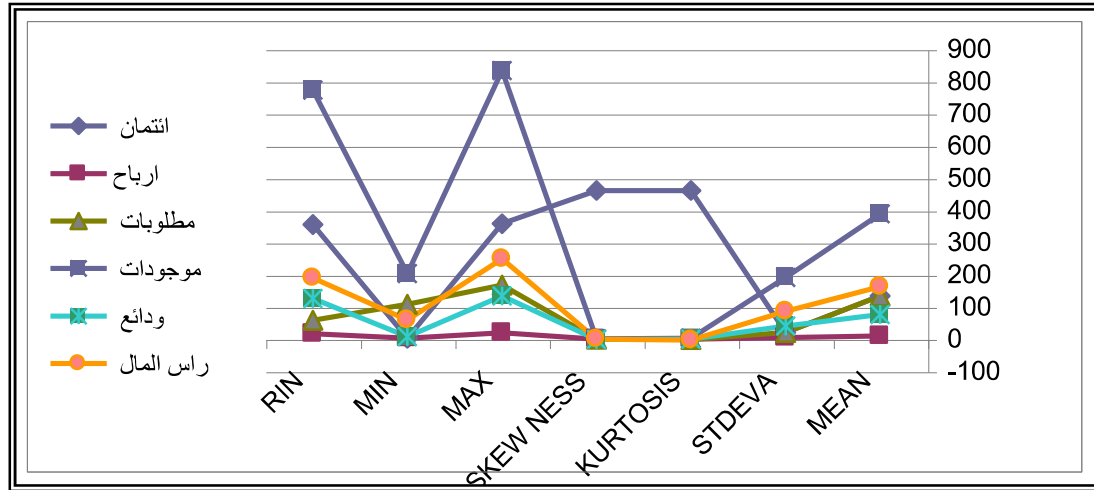
5. الودائع كانت أعلى قيمة لها بمقدار (134) مليار دينار عراقي عام 2017 وأدنى قيمة للودائع بلغت (8) عام 2010 وكان المتوسط الحسابي بمقدار (77.22) بانحراف معياري عن الوسط (40.94) فيما كان معامل التفلطح كان عند (0.36) ومعامل الالتواء (-0.95). أي أن المنحنى اتجه نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.

6. رأس المال في المصرف العراقي للتجارة كان أكبر قيمة لرأس المال هي (250) مليار دينار وأقل قيمة كان (60) عام (2009-2010) مليار فكان المتوسط الحسابي لها عند (163.33) بانحراف معياري عن هذا المتوسط (86.31) وكان معامل التفلطح (-2.23) ومعامل الالتواء (-0.03) أي أن المنحنى اتجه نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.

الجدول (5)

تصنيف المؤشرات الإحصائية للمصرف العراقي التجاري

التوصيفات الإحصائية	ائتمان	أرباح	مطلوبات	موجودات	ودائع	رأس المال
MEAN	54.78	10.67	134.3	389.6	77.22	163.33
STDEVA	116.7	5.10	21.50	191.57	40.94	86.31
VARPA	13.62	26	462	36.69	1676.4	7450
KURTOSIS	7.84	0.12	-0.95	3.73	0.36	-2.23
SKEW NESS	2.27	0.44	0.49	1.6599	-0.95	-0.03
MAX	359	20	168	834	134	250
MIN	3	3	109	204	8	60
RIN	356	17	59	774	126	190



الشكل (2)

التوصيفات الإحصائية للمصرف العراقي التجاري

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

ثانياً. مصرف الشمال

من جدول تصنيف المؤشرات الإحصائية نجد أن مصرف الشمال حقق ما يأتي:

1. أعلى قيمة للائتمان بلغت 489 مليار دينار عام 2013 وأدنى قيمة للائتمان كانت 116 مليار دينار عام (2009)، إذ إن الوسط الحسابي للائتمان (301.3) بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (128.6) وكان التباين بمقدار (701) ومعدل التقلطح (-1.26) ومعامل الالتواء (0.31)، أي أن المنحنى يميل باتجاه اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة فيما بلغت أعلى قيم الأرباح (57) مليار دينار عراقي عام 2012، بينما حققت خسائر كبيرة عام 2016 بواقع (22) مليار دينار عراقي بوسط حسابي (20.50) وبانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (25.1) وكان التباين لدى المصرف (625.7) وبلغت معدل التقلطح (0.02) فيما كان معامل الالتواء (-0.43) لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة وكان اتجاه منحنى الالتواء نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.
2. **المطلوبات:** كانت أعلى نسبة للمطلوبات لدى مصرف الشمال (1329) مليار دينار عراقي عام 2013 بينما انخفضت المطلوبات الأخرى (60) مليار دينار عام 2017 بمعدل الوسط الحسابي بلغ (741.3) بانحراف معياري عن هذا الوسط (422.6) وبمعدل التباين (178) وكان معدل التقلطح (-1.67) وبلغ معامل الالتواء (0.44) وكان اتجاه منحنى الالتواء نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
3. **الموجودات:** كانت أعلى قيمة لموجودات المصرف (1608) مليار دينار عام (2013) وأدنى قيمة للموجودات (60) مليار دينار عام 2017 بوسط حسابي (943.8) وانحراف معياري عن هذا الوسط (534.8)، وأثر التباين كان (286.5) وبلغ معدل التقلطح

(-0.85) ومعامل الالتواء كان (-0.06)، أي أن اتجاه المنحنى نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة وكانت الودائع قد سجلت أعلى قيمة لها (1183) مليار دينار عراقي عام 2013 وأدنى قيمة لها (91) مليار دينار عام (2106) فيما كان معدل الوسط الحسابي لها (645.6) بانحراف معياري عن هذا الوسط (339.9) وكان التباين (159.9) ومعدل التفلطح (-1.54) ومعامل الالتواء (0.11)، أي أن اتجاه المنحنى كان نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.

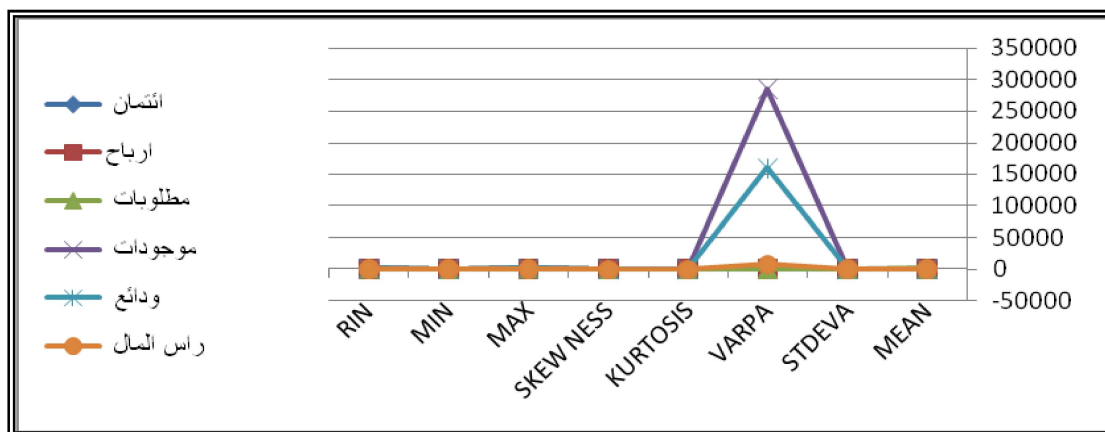
4. **الودائع:** كانت أكبر قيمة للودائع في مصرف الشمال قد بلغت (1.183) عام 2013 وأقل قيمة للودائع كانت (91) مليار دينار عام 2016 بوسط حسابي عن المعدل بمقدار (645.6) بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (399.9) وكان التباين (15.99) وكان معدل التفلطح (-1.54) ومعامل الالتواء كان (0.11)، أي أن اتجاه المنحنى كان نحو اليسار لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.

5. **رأس المال:** ظهر رأس مال المصرف بأعلى قيمة له بمقدار (300) مليار دينار عام 2017 وأدنى قيمة لها بمقدار (100) مليار دينار عراقي عام 2009 بوسط حسابي عن المعدل بمقدار (227.8) بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (85.1) وكان التباين (725.0) وكان معدل التفلطح (-1.25) ومعامل الالتواء كان (-0.72)، أي أن اتجاه المنحنى كان نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.

الجدول (6)

تصنيف المؤشرات الإحصائية مصرف الشمال

التوصيفات الإحصائية	انتمان	أرباح	مطلوبات	موجودات	ودائع	رأس المال
MEAN	301.33	20.50	741.22	943.90	645.6	227.8
STDEVA	128.6	25.1	422.26	534.9	399.9	85.15
VARPA	16.526	625.7	178	286058	159912	7250.7
KURTOSIS	-1.26	0.02	-1.67	-0.86	-1.54	-1.25
SKEWNESS	0.31	-0.43	0.44	-0.066	0.11	-0.72
MAX	489	57	1329	1608	1183	300
MIN	116	-22	291	60	91	100
RIN	373	79	1038	1548	1092	200



الشكل (3)
التوصيفات الإحصائية لمصرف الشمال

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

ثالثاً: المصرف الأهلي

من خلال استعراض المؤشرات الإحصائية للمصرف نلاحظ ما يأتي:

1. الائتمان: كانت أعلى قيمة للمصرف من الائتمان (184) مليار دينار عراقي عام (2015)، فيما تحققت أدنى قيمة لدى المصرف الأهلي عام (2009) بواقع (18) مليار دينار عراقي، وكانت نسب الائتمان تختلف من سنة لأخرى، وكان المعدل العام (104.7) بانحراف معياري عن هذا الوسط بـ (63.4) وكان معامل التقلطح (1.75-) وبلغ معامل الالتواء (0.02-) كان اتجاه منحى الالتواء باتجاه اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.
2. الأرباح: فيما كان أقصى ربح متحقق لدى المصرف الأهلي (22.5) مليار عام (2016) وتحققت أدنى قيمة للأرباح عام 2009 وكان (0.05) مليار دينار عراقي وكان متوسط المعدل (7.5) انحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (63.88) وكان مقدار التقلطح (0.04-) وكان معامل الالتواء (1.06) وكان اتجاه منحى الالتواء نحو اليمين لتأثرها بالقيم الموجبة المرتفعة.
3. المطلوبات: كانت المطلوبات في المصرف الأهلي بأعلى قيمة لها (373) مليار دينار عام 2013، فيما كانت أدنى قيمة المطلوبات (42) مليار دينار عراقي عام (2009) بمتوسط حسابي بلغ (218.5) بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار 131.9 وكان معدل التقلطح 1.82- ووصل معامل الالتواء إلى (0.36-) وكان منحى الالتواء متجهاً نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
4. الموجودات: أما حال الموجودات لدى المصرف الأهلي فكان أعلى قيمة لها كانت (615) مليار دينار عراقي عام 2014 وقل قيمة للموجودات (94) عام 2009 بوسط حسابي للقيمة لكية للموجودات بلغت 401,0 بانحراف معياري عن هذا الوسط 221.5، كما بلغ معدل

التفطح (-1.86) ومعامل الالتواء (-0.52)، أي أن منحنى الالتواء اتجه نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.

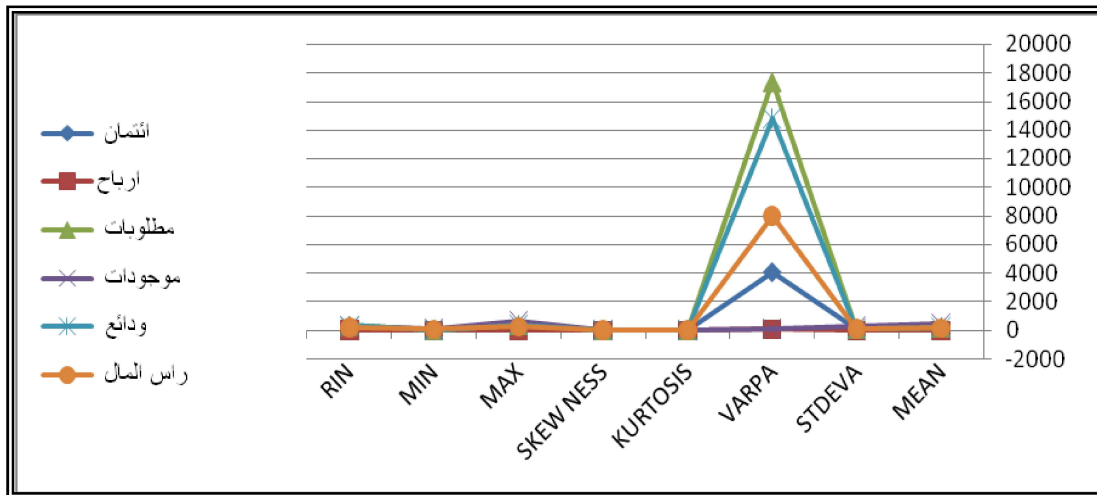
5. **الودائع:** وكانت الودائع بأعلى قيمة لها عام 2013 بلغت (360) مليار قياساً بعام (2009) بمعدل وسط الحسابي (187.3) بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (121.6)، وكان معدل التفطح (-1.59) ومعامل الالتواء كان (0.19)، أي أن المنحنى كان باتجاه اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.

6. **رأس المال:** تم تعديل رأس المال إلى (250) عام (2017) فيما كان رأس مال المصرف منذ بداية سنة 2009 (50) مليار دينار بوسط حسابي (161.34) بانحراف معياري عن هذا الوسط (89.34) وكان معدل التفطح (-2.12) ومعامل الالتواء (-0.10)، إذ كان منحنى الالتواء باتجاه اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.

الجدول (7)

تصنيف المؤشرات الإحصائية للمصرف الأهلي

التوصيفات الإحصائية	ائتمان	أرباح	مطلوبات	موجودات	ودائع	رأس المال
MEAN	104.78	7.5	218.5	401.00	187.3	161.34
STDEVA	63.4	7.99	131.9	221.6	121.6	89.34
VARPA	4025.4	63.875	17381	49.1	14783	7981
KURTOSIS	-1.75	-0.04	-1.82	-1.86	-1.59	-2.12
SKEWNESS	-0.02	1.06	-0.36	-0.511	0.19	-0.10
MAX	184	23	373	615	360	250
MIN	18	0.5	42	94	40	50
RIN	166	22.5	331	251	320	200



الشكل (4)

التوصيفات الإحصائية للمصرف الأهلي

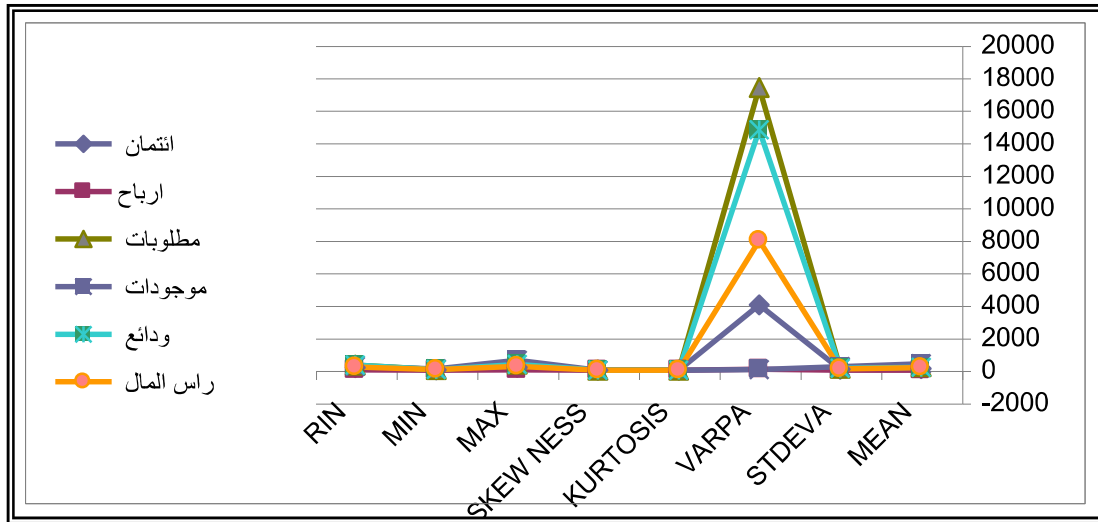
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

رابعاً: مصرف الائتمان

1. الائتمان: حقق المصرف أعلى ائتمان عام (2017) مقدار (20) مليار دينار عراقي وأدنى قيمة (1) مليار دينار بمعدل عن الوسط الحسابي (104.7) بانحراف معياري عن هذا الوسط (63.4)، إذ بلغ معدل التقلطح (-1.75) ومعامل الالتواء (-0.02) كان منحنى الالتواء نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.
2. الأرباح: فيما يخص أرباح مصرف الائتمان، نلاحظ من التوصيفات الإحصائية أن المصرف حقق أعلى ربح (20) مليار دينار عراقي عام (2011) فيما كان أقل ربح للمصرف عام (2010) بمعدل متوسط حسابي (14.67) بانحراف معياري عن الوسط (3.04) وكان معامل التقلطح (-0.12) وكان معدل الالتواء (0.17)، إذ نلاحظ أن منحنى الالتواء كان باتجاه اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
3. المطلوبات: فيما نلاحظ أن معدل العام للمطلوبات للمصرف كان (374.56) بانحراف معياري قدره (184.55) وكان معدل التقلطح (-0.23) ومعامل الالتواء (0.89) فيما كانت أكبر قيمة للمطلوبات الخارجية للمصرف (560) مليار دينار عام (2010) وأدنى قيمة للمطلوبات كانت (252) عام 2009.
4. الموجودات: أن أكبر قيمة للموجودات في مصرف الائتمان كانت عام 2014 وبلغت (615) مليار، فيما كانت أدنى قيمة لمجموع الموجودات قد بلغت (364) عام 2009 فيما كان المعدل الوسط الحسابي العام (548.4) بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (91.07) فيما كان معدل التقلطح بمقدار (0.75) ومعامل الالتواء (-1.31) أي اتجاه المنحنى كان نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.
5. الودائع: وقد كانت أعلى قيمة الودائع التي تم تسجيلها (430) عام 2010 فيما انخفضت هذه القيم تباعاً إلى أن وصلت إلى (160) مليار دينار عام (2016) بمعدل وسط حسابي بلغ (274.6) وانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (101.5) وكان معدل التقلطح (-1.51) فيما كان معامل الالتواء عند (0.30)، أي أن المنحنى توجه نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
6. رأس المال: أما رأس مال المصرف فقد نصت القوانين على أن يكون (250) مليار دينار عراقي أعوام 2017، بينما كانت أقل قيمة لرأس المال تقدر بـ (85) مليار دينار عراقي عند عام (2009)، أما المعدل العام للوسط الحسابي فقد كان (170.6) بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (77.40)، وكان معدل التقلطح سالباً بمقدار (-2.43) ومعامل الالتواء عند (0.11) لتأثر المنحنى بالقيم الموجبة المنخفضة وكان اتجاهه نحو اليمين.

الجدول (8)
تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف الائتمان

التوصيفات الإحصائية	ائتمان	أرباح	مطلوبات	موجودات	ودائع	رأس المال
MEAN	14.67	14.67	374.5	548.4	274.6	170.6
STDEVA	3.0	3.04	184.55	91.07	101.5	77.40
VARPA	9.25	9.25	335	8,294	1031	59.90
KURTOSIS	-0.12	-0.12	-0.23	0.75	-1.51	-2.43
SKEWNESS	0.17	0.17	0.89	-1.31	0.30	0.11
MAX	20	20	560	625	430	250
MIN	1	10	252	364	160	85
RIN	19	10	308	153	270	185



الشكل (5)
التوصيفات الإحصائية لمصرف الائتمان

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

خامساً: مصرف بغداد

نلاحظ من جدول التوصيف الإحصائي لمصرف بغداد، ما يأتي:

1. الائتمان: إن أكبر قيمة للائتمان كان (238) مليار دينار عام 2010 فيما تناقصت الخدمات المصرفية الخاصة بالائتمان لدى المصرف لتبلغ (1) مليار دينار أعوام (2014- 2015)، فيما كان معدل الوسط الحسابي للائتمان (169) بانحراف معياري عن هذا الوسط بلغ (68.8) وكان معدل التفلطح عند القيمة السالبة (-0.71) ومعامل الالتواء (-0.76) تأثرت بالقيم الموجبة المرتفعة وكان اتجاه المنحنى نحو اليمين.
2. الأرباح: حقق مصرف بغداد أكبر قيمة ربحية له بمقدار (238) عام 2015 فيما كان أدنى قيمة ربحها سجلها المصرف خلال سنوات الدراسة كانت (50) عام 2017 بمتوسط حسابي

بلغ (16.9) وانحراف معياري عن هذا الوسط (89.62)، كما بلغ معدل التفلطح (-1.34) ومعامل الالتواء (0.28)، أي أن المنحنى كان باتجاه نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.

3. **المطلوبات:** فقط كان وسطها الحسابي (1108.6) بانحراف معياري عن الوسط الحسابي (280.7) وبلغ معدل التفلطح (-1.30) ومعامل الالتواء كان (-0.05) وإن أكبر قيمة للمطلوبات كانت (1535) مليار دينار عام 2014، بينما كانت أقل قيمة للمطلوبات هي (693) عام (2009).

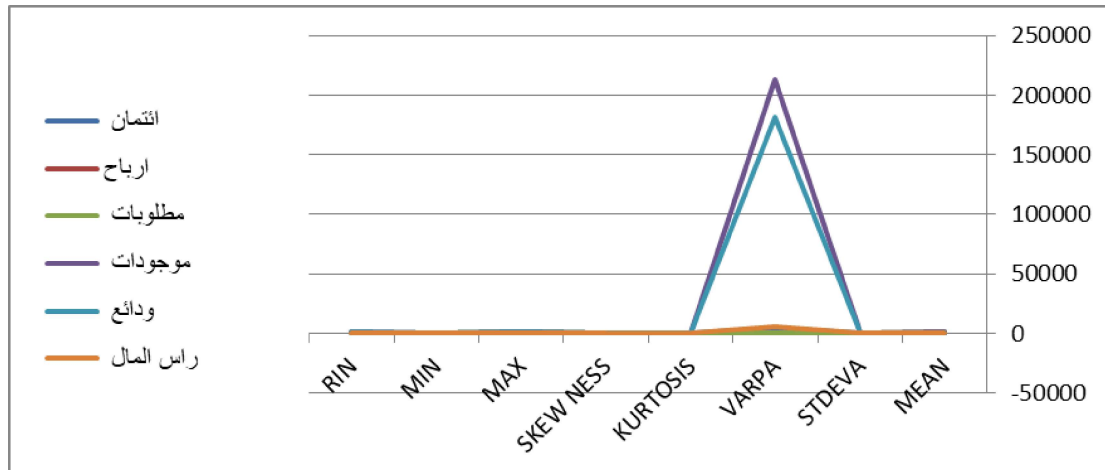
4. **الموجودات:** مع الإشارة إلى أن أكبر قيمة لموجودات المصرف كان (1827) عام (2014) وأدنى قيم كان (693) عام 2016 بمتوسط حسابي (1182) وانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (461.6) وكان معدل التفلطح (-1.072) ومعامل الالتواء المتأثرة بالقيمة الموجبة المنخفضة بلغت (0.103) وكان اتجاه المنحنى نحو اليمين.

5. **الودائع:** كانت أكبر قيمة للودائع المودعة لدى المصرف قد بلغت (1491) عام 2014 في حين كانت أدنى قيمة للودائع (57) مليار دينار عام 2015، فيما كان المعدل العام للوسط الحسابي (860.5) بانحراف معياري عن هذا الوسط بلغ (426.1)، وكان معدل التفلطح (0.79)، ومعامل الالتواء (-0.26) تأثرت بالقيم السالبة المرتفعة، في حين كان اتجاه المنحنى نحو اليسار.

6. **رأس المال:** كانت قيمة رأس المال في المصرف (250) مليار دينار عام 2017 فيما كانت عام 2009 بمقدار (85) مليار.

الجدول (9)
تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف بغداد

التوصيفات الإحصائية	ائتمان	أرباح	مطلوبات	موجودات	ودائع	رأس المال
MEAN	169	16.9	1108.6	1182.33	860.5	191.33
STDEVA	68.8	9.47	280.7	461.6	426.1	73.67
VARPA	4731	89.62	280.72	213.073	181.5	5427.3
KURTOSIS	-0.71	-1.34	-1.30	-1.072	0.79	-1.88
SKEWNESS	-0.76	0.28	-0.05	0.103	-0.26	-0.59
MAX	238	32	1535	1827	1491	250
MIN	50	6	693	472	57	85
RIN	188	28	842	1732	1434	165



الشكل (6)
التوصيفات الإحصائية لصرف بغداد

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

سادساً: مصرف سومر

- يظهر من خلال الجدول (12) المؤشرات المالية الآتية الذي تخص مصرف سومر.
1. **الائتمان:** حقق مصرف سومر أعلى قيمة للائتمان بلغت (143) مليار دينار عراقي عام 2014 فيما كان أدنى قيمة للائتمان في مصرف سومر 47 مليار دينار عراقي عام 2009 وكان معدل الوسط الحسابي للائتمان خلال سنوات الدراسة (90.12) بانحراف معياري عن هذا الوسط قدره (31.7) وكان معدل التقلطح (0.65-) ومعامل الالتواء كان (0.09) أي أن منحنى الالتواء يتجه إلى اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
 2. **الأرباح:** أما الأرباح لدى المصرف فكانت أعلى قيمة لها هي (4) مليار دينار عراقي عام 2009، ثم انخفضت تلك إلى الأرباح إلى أدنى حد لتبلغ (0.5) مليار دينار عام 2017 متوسط حسابي قدره (1.73) وبانحراف معياري عن هذا الوسط (1.34) وكان معدل التقلطح (1.144-) ومعامل الالتواء (0.67)، إذ إن منحنى الالتواء كان باتجاه اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
 3. **المطلوبات:** أما المطلوبات لدى مصرف سومر فكان أعلى قيمة لها (160) مليار دينار عام 2014، وأن أدنى قيمة لها كانت (35) مليار دينار عام (2009) بمتوسط حسابي كان (92.89) وانحراف معياري (41.67) وكان معدل التقلطح (0.77-) ومعامل الالتواء (0.08-)، أي أن منحنى اتجه نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
 4. **الموجودات:** أما الموجودات فقد كان أكبر قيمة لها قد بلغت (419) مليار دينار عام 2015 وبلغت أدنى قيمة (35) عام (2009) بمتوسط حسابي (276.8) بانحراف

معياري، وأن هذا الوسط بمقدار (121.5) ومعدل التفلطح كانت (-1.46) ومعامل الالتواء (-0.51)، أي أن منحنى يتجه نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.

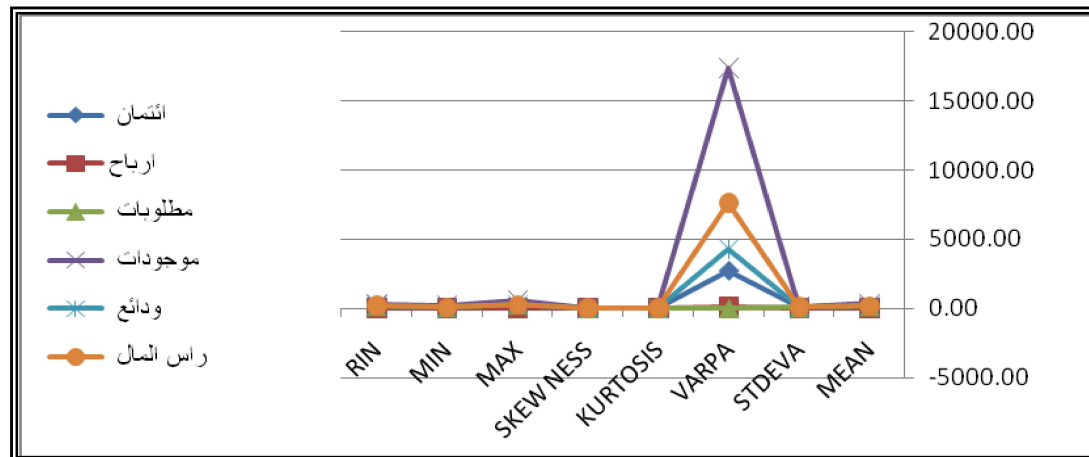
5. الودائع: بلغت أعلى قيمة للودائع لدى المصارف (150) مليار دينار عام 2017، وكانت أدنى قيمة للودائع (29) عام 2009 بمعدل حسابي قدره (78.22) بانحراف معياري عن هذا الوسط (41.84) وكان معدل التفلطح (-1.08) معامل الالتواء (0.06)، أي أن اتجاه المنحنى سيكون نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.

6. رأس المال: نلاحظ أن أعلى قيمة لرأس مال المصرف كانت (250) مليار دينار عام 2017 مع أدنى قيمة كانت عليها المصرف في عام 2009 بمقدار (50) مليار دينار.

الجدول (10)

تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف سومر

التوصيفات الإحصائية	انتمان	أرباح	مطلوبات	موجودات	ودائع	رأس المال
MEAN	90.12	1.73	92.89	276.8	87.22	173.11
STDEVA	31.74	1.34	41.67	121.5	41.84	83.26
VARPA	1007.61	1.76	1,736	14747	1750.9	6932.9
KURTOSIS	-0.65	-1.144	-0.77	-1.46	-1.08	-1.72
SKEWNESS	0.09	0.67	-0.08	-0.51	0.06	-0.43
MAX	143	4	160	419	150	250
MIN	47	0.5	35	95	29	50
RIN	96	3.5	125	233	121	200



الشكل (7)

التوصيفات الإحصائية لمصرف سومر

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

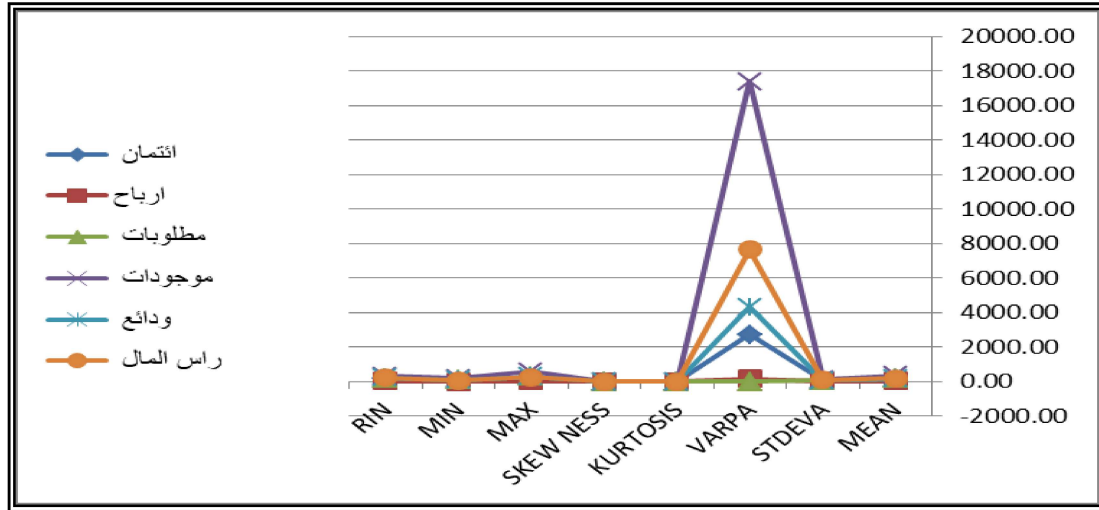
سابعاً: مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

من خلال مناقشة نتائج المؤشرات الخاصة بالمصرف نلاحظ ما يأتي:

1. الائتمان: إن أعلى قيمة منحها المصرف من الائتمان كان (202) عام 2012 وأدنى قيمة تم منحها فقد كان (65) عام 2009 بمعدل حسابي (138.7) بانحراف معياري عن هذا الوسط (52.08) بلغ معدل التقلطح بمقدار (-1.44) ومعامل الالتواء (-0.64)، أي إن اتجاه المنحنى سيكون نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.
2. الأرباح: فيما كانت أعلى قيمة للأرباح لدى المصرف كان (38) مليار دينار عام 2013، وحقق خسائر عام (2015) بمتوسط حسابي قدرة (157.4) بانحراف معياري عن هذا الوسط بلغ (61.3)، وكان معدل التقلطح (0.09) ومعامل الالتواء (0.97)، أي أن المنحنى يتجه إلى جهة اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
3. المطلوبات: فيما كانت المطلوبات التي ظهرت لدى المصارف بأعلى قيمة لها بلغت (269) مليار دينار عام (2013) في حين كانت أدنى قيمة للمطلوبات (85) مليار عام 2014.
4. الموجودات: أما حال الموجودات، فقد أظهرت المؤشرات المالية أن أعلى قيمة للموجودات كانت (419) مليار دينار عراقي عام (2014)، وأدنى قيمة للموجودات كانت (186) مليار عام (2011) بوسط حسابي إجمالي الموجودات (350.2) بانحراف معياري عن هذا الوسط (131.9) وكان معدل التقلطح قد سجل قيمة سالبة بمقدار (-1.35)، فيما كان معامل الالتواء (0.21)، أي أن المنحنى يتجه إلى اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
5. الودائع: فيما كانت أعلى قيمة الودائع لدى المصرف (269) عام 2013 وأدنى قيمة لها كانت (71) مليار دينار عام (2014) بوسط حسابي قدرة (154.4) وبانحراف معياري بلغ (65.7) وكان معدل التقلطح بمقدار (-0.20) حين أن معامل الالتواء (0.69)، أي أنها تأثرت بالقيم الموجبة المنخفضة وإن المنحنى يتجه نحو اليمين.
6. رأس المال: في حين أن المصرف قام بزيادة رأس ماله إلى أعلى قيمة (252) مليار دينار في حين كان رأس المال للمصرف (50) مليار عام 2009، أي بوسط حسابي بلغ (170.8) بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (87.4) في حين بلغ معدل التقلطح (-1.61) وبلغ معامل الالتواء (-0.65)، أي أنها تأثرت بالقيم السالبة، وإن منحنى الالتواء تتجه نحو اليسار.

الجدول (11)
تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

التوصيفات الإحصائية	ائتمان	أرباح	مطلوبات	موجودات	ودائع	رأس المال
MEAN	138.7	9.97	157.33	350.2	154.4	170.8
STDEVA	52.08	11.67	61.29	131.9	65.7	87.37
VARPA	2712.28	136.26	3.8	17.45	4310	7.64
KURTOSIS	-1.44	4.66	0.09	-1.35	-0.20	-1.61
SKEWNESS	-0.64	2.02	0.97	0.21	0.69	-0.65
MAX	202	38	269	561	269	252
MIN	65	-0.3	85	186	71	50
RIN	137	38.3	184	303	198	202



الشكل (8)
التوصيفات الإحصائية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

ثامناً: مصرف الخليج

من خلال شرح المؤشرات الخاصة بالمصرف نلاحظ ما يأتي:

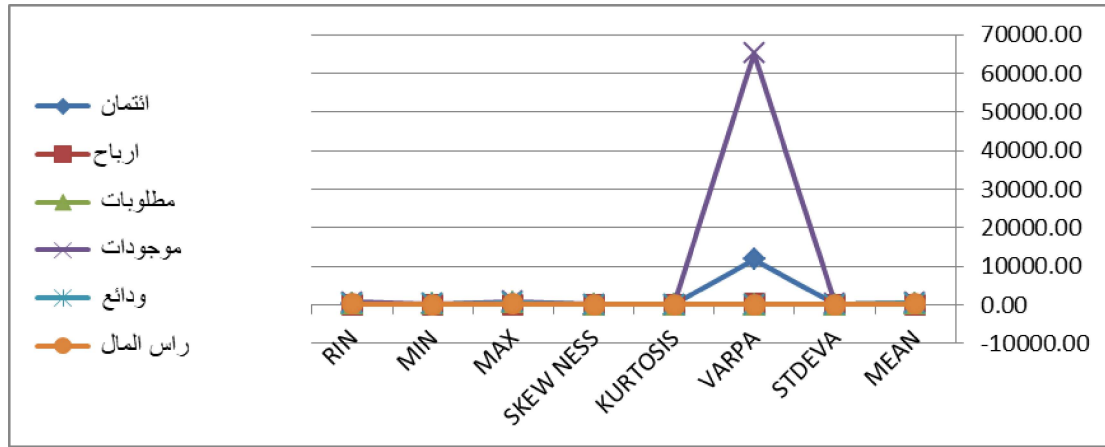
1. **الائتمان:** نجد أنها حققت أعلى ائتمان (287) مليار عام أعوام 2017 و 2018 بينما لم تحقق المقيم المرجوة منها بحث أن أدنى قيمة كانت (36) مليار دينار عام 2009 وكان متوسط الحسابي لمبالغ (196.4) وبانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (108.7) وكان معدل التفلطح (-1.55) وكان معامل الالتواء (-0.74)، أي أن منحني الالتواء اتجهت نحو اليسار لتأثرها بالقيم السالبة المرتفعة.

2. **الأرباح:** كما نلاحظ أن أقصى قيمة حققه المصرف من الأرباح كان (47) مليار دينار عام 2013 وإن أدنى قيمة ربحية حققه المصرف كان هو (6) مليار دينار توزعت على الأعوام (2010-2017)، أما الأرباح فقد تشّتت وكان المتوسط الحسابي (18.12) بانحراف

- معياري عن هذا الوسط (15.4) وكان معدل التفلطح (-0.32) ومعامل الالتواء (1.121) وإن منحنى الالتواء كان اتجاهه نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
3. **المطلوبات:** ومن خلال مشاهدة المطلوبات التي تخص المصرف نلاحظ أن أعلى قيمة له كانت (488) مليار دينار عام 2015 وأدنى قيمة للمطلوبات التي كانت بذمة المصرف (198) عام 2009 بمتوسط حسابي للمطلوبات بلغت (349.3) وبانحراف معياري عن هذا الوسط (126.4) فيما كان معدل التفلطح بمقدار (-2.23) وكان معامل الالتواء (-0.17) أي أن اتجاه منى الالتواء سيكون نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.
4. **الموجودات:** أما موجودات المصرف فإن أعلى قيمة لها كانت (816) مليار دينار عام 2014، أما أدنى قيمة لها فكانت (258) مليار دينار عام 2009 بمتوسط حسابي لموجودات (591.3) بانحراف معياري (255.3) حين ظهر معدل التفلطح (-2.25) وكان معامل الالتواء (-0.39) في حين أن المنحنى تميل إلى اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.
5. **الودائع:** عند مشاهدة الودائع نجد أن أعلى قيمة للودائع كانت (471) مليار دينار عام 2016 وأدنى قيمة من الائتمان كان (178) مليار دينار عام 2009 بوسط حسابي بمجموع الودائع كان (342.7) بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (125.3) وكان معدل التفلطح (-2.22) بلغ معامل الالتواء (-0.27)، أي أن المنحنى سيكون باتجاه اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة.
6. **رأس المال:** فيما كان المتوسط الحسابي لرأس مال المصرف هي (196.1) بانحراف معياري عن هذا الوسط بمقدار (113.9) وكان معد التفلطح بمقدار (-0.26) ومعامل الالتواء ظهر بالقيمة السالبة المرتفعة واتجاه المنحنى نحو اليسار بمقدار (-0.30) وأقصى رأس المال هو (300) مليار دينار حسب سياسة البنك المركزي فيما كان رأس المال في عام 2009 هو (50) مليار دينار.

الجدول (12)
تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف الخليج

التوصيفات الإحصائية	ائتمان	أرباح	مطلوبات	موجودات	ودائع	رأس المال
MEAN	196.44	18.12	349.3	591.3	341.7	196.1
STDEVA	108.6	15.4	126.4	255.3	125.3	113.9
VARPA	11.8	236.1	16.0	65.2	15.7	13.0
KURTOSIS	-1.55	-0.32	-2.23	-2.25	-2.22	-2.26
SKEWNESS	-0.74	1.121	-0.17	-0.39	-0.27	-0.30
MAX	287	47	488	816	471	300
MIN	36	6	198	258	187	50
RIN	251	41	290	677	284	250



الشكل (9)
التوصيفات الإحصائية لمصرف الخليج

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

تاسعاً مصرف آشور

عند مناقشة المؤشرات الإحصائية لمصرف آشور نلاحظ الآتي:

1. الائتمان: المصرف حقق أعلى قيمة للائتمان هو (97) مليار دينار عام 2013 وأن أدنى قيمة كانت (3) مليار دينار عام 2009 بمتوسط حسابي بلغ (41.44) بانحراف معياري عن هذا الوسط (34.06)، في حين نجد أن معدل التقلطح (-1.09) ومعامل الالتواء بلغ (0.52)، أي أن المنحنى يتجه نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المرتفعة
2. الأرباح: لقد وصلت أعلى أرباح حققها المصرف إلى (17) مليار دينار عام (2017) وكانت أدنى ربحية له (7) مليار دينار عام (2010)، فيما وصل الوسط الحسابي لأرباح المصرف (12.11) بانحراف معياري عن هذا الوسط (3.69) وكان معدل التقلطح بالقيمة

السالبة (-1.73) ومعامل الالتواء ظهر بالقيمة السالبة لتأثيرها بالقيمة السالبة المرتفعة بمقدار (-0.12).

3. **المطلوبات:** أما المطلوبات فكان أعلى قيمة للمطلوبات (181) مليار دينار عام 2016 في حين كان أقل قيمة للمطلوبات في المصرف (63) مليار دينار عام 2010 في أن الوسط الحسابي للمطلوبات كان (121.67) بانحراف معياري (43.95) وكان معدل التفلطح عن التشبت (-1.47) في حين معامل الالتواء كان (0.36) واتجاه المنحنى سيكون نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.

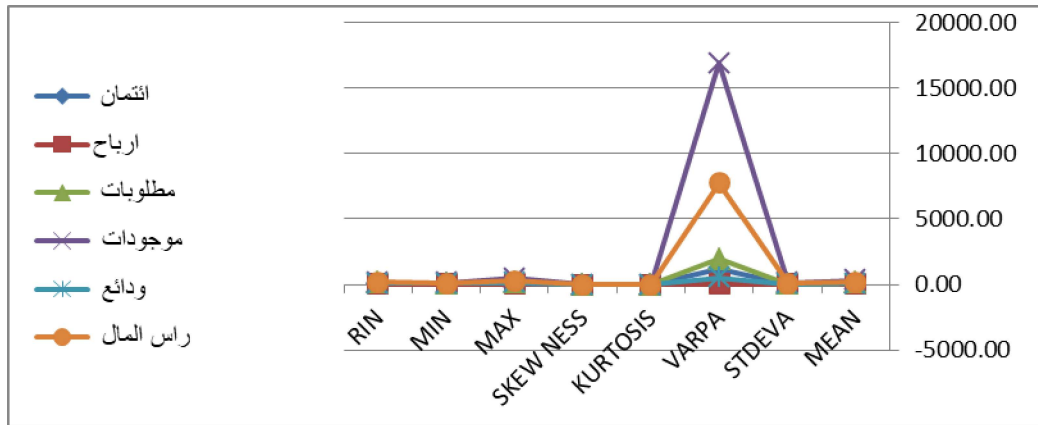
4. **الموجودات:** في حين أن أعلى قيمة للموجودات كان (452) عام 2016 أدنى قيمة للموجودات كانت (139) مليار دينار عام 2010 بوسط حسابي (311.7) بانحراف معياري عن الوسط بمقدار (130.1) بلغ معدل التفلطح للموجودات (-1.90) ومعامل الالتواء (-0.29)، أي أن المنحنى سيكون متجهاً إلى اليسار لتأثره بالقيم السالبة المرتفعة

5. **الودائع:** في حين كانت اكبر قيمة للودائع في مصرف آشور (120) مليار دينار في عام 2016 وأدنى قيمة (55) مليار دينار عام 2010 بوسط حسابي عن الودائع خلال سنوات الدراسة قدره (88.22) بانحراف معياري عن هذا الوسط بـ (23.14) وكان معدل التفلطح (-1.16) ومعامل الالتواء تأثر بالقيمة الموجبة المنخفضة (0.32) وكانت اتجاه المنحنى نحو اليمين.

6. **رأس المال:** في حين حافظ المصرف على أعلى قيمة من رأس المال (250) مليار دينار عام 2017، في حين كان أدنى قيمة له بـ (57) مليار دينار في حين أن الوسط الحسابي للمصرف كان (172.11) بانحراف معياري عن هذا الوسط بـ (88.01) وكان معدل التفلطح (-1.99) ومعامل الالتواء تأثر بالقيمة السالبة المرتفعة (-0.47) وكانت اتجاه المنحنى نحو اليسار.

الجدول (13) تصنيف المؤشرات الإحصائية لمصرف آشور

التوصيفات الإحصائية	ائتمان	أرباح	مطلوبات	موجودات	ودائع	رأس المال
MEAN	41.44	12.11	121.67	311.7	88.22	172.11
STDEVA	34.06	3.69	43.95	130.1	23.14	88.01
VARPA	11.60	13.61	19.31	16.92	53.54	77.45
KURTOSIS	-1.09	-1.73	-1.47	-1.90	-1.16	-1.99
SKEWNESS	0.52	-0.113	0.36	-0.29	0.32	-0.47
MAX	97	17	181	452	120	250
MIN	3	7	63	139	55	57
RIN	94	10	118	103	65	193



الشكل (10)
التوصيفات الإحصائية لمصرف آشور
 الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

عاشراً: المصرف المتحد للاستثمار

عند شرح المؤشرات الإحصائية وميزانية المصرف المتحد للاستثمار نلاحظ الآتي:

1. **الائتمان:** إن المصرف حقق أعلى قيمة للائتمان هو (538) مليار دينار عام 2013 وإن أدنى قيمة كانت (109) مليار دينار عام 2009 بمتوسط حسابي بلغ (332.3) بانحراف معياري عن هذا الوسط (118.15)، في حين نجد أن معدل التقلطح بلغ (1.48) وبلغ معامل الالتواء (-0.17)، أي أن المنحنى يتجه نحو اليسار لتأثره بالقيم السالبة المنخفضة.
2. **الأرباح:** وصلت أعلى قيمة أرباح حققها المصرف إلى (30) مليار دينار في الأعوام (2012-2013) خسائر تقدر بـ (3) مليار دينار عام (2017)، فيما وصل الوسط الحسابي لأرباح المصرف (11.17) بانحراف معياري عن هذا الوسط (13.83) وكان معدل التقلطح بالقيمة السالبة (-1.96) ومعامل الالتواء ظهر بالقيمة الموجبة لتأثرها بالقيمة المرتفعة بمقدار (0.45) وكان منحنى الالتواء يتجه نحو اليمين.
3. **المطلوبات:** كانت أعلى قيمة للمطلوبات (416) مليار دينار عام (2013)، فيما كانت أقل قيمة للمطلوبات في المصرف (222) مليار دينار عام 2017، وأن الوسط الحسابي للمطلوبات كان (318.4) بانحراف معياري (76.79) وكان معدل التقلطح عن التشتت (-1.70)، فيما كان معامل الالتواء (0.04)، وكان اتجاه المنحنى نحو اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة.
4. **الموجودات:** كانت قيمة الموجودات قد بلغت (754) عام (2013) وأدنى قيمة لها كانت (349) مليار دينار عام 2009 بوسط حسابي (559.9) بانحراف معياري عن الوسط بمقدار (125.3)، وبلغ معدل التقلطح للموجودات (-0.21) ومعامل الالتواء (0.08)، أي

أن المنحنى سيكون متجهاً إلى اليمين لتأثره بالقيم الموجبة المنخفضة ومنحنى الالتواء سيكون باتجاه اليمين.

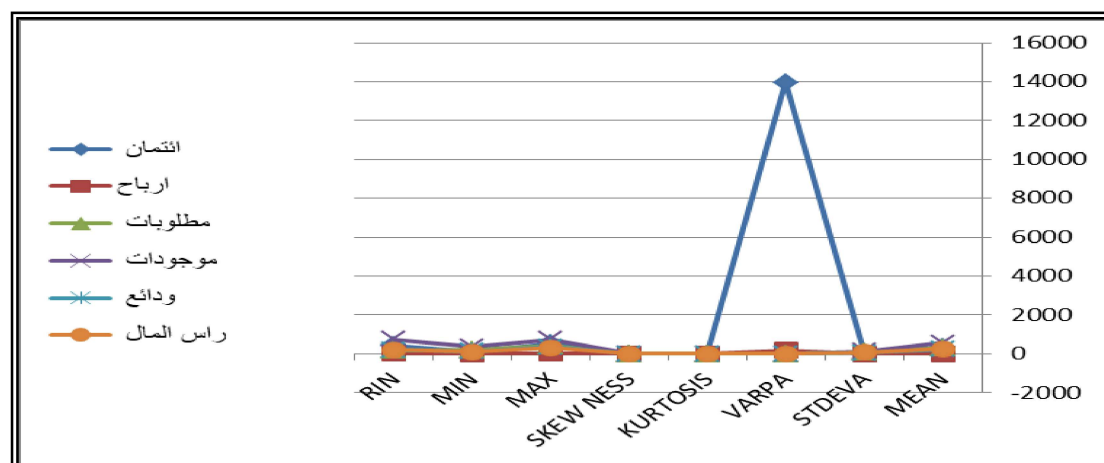
5. **الودائع:** أكبر قيمة للودائع في المصرف المتحد للاستثمار بلغت (349) مليار دينار في عام 2014 وكانت أدنى قيمة (139) مليار دينار عام 2016 بوسط حسابي عن الودائع خلال سنوات الدراسة قدر بـ (244.4) بانحراف معياري قيمته (67.95) عن هذا الوسط، وكان معدل التقلطح (-0.90) ومعامل الالتواء تأثر بالقيمة الموجبة المرتفعة السالبة (-0.12) وكان اتجاه المنحنى نحو اليسار.

6. **رأس المال:** بلغ (300) مليار دينار عام 2017 في حين كان أدنى قيمة له بـ (100) عام 2009 مليار دينار، وأن الوسط الحسابي للمصرف كان (255.4) بانحراف معياري عن هذا الوسط بـ (91.47) وكان معدل التقلطح (-0.14) ومعامل الالتواء تأثر بالقيمة السالبة المرتفعة (-0.38) وكانت اتجاه المنحنى نحو اليسار لتأثره بالقيمة السالبة.

الجدول (14)

تصنيف المؤشرات الإحصائية للمصرف المتحد للاستثمار

التوصيفات الإحصائية	ائتمان	أرباح	مطلوبات	موجودات	ودائع	رأس المال
MEAN	332.3	11.17	318.4	559.9	244.4	255.4
STDEVA	118.15	13.83	76.79	125.3	67.95	91.47
VARPA	13960	191.19	5.89	16	5	8.30
KURTOSIS	1.48	-1.96	-1.70	-0.21	-0.90	-0.14
SKEWNESS	-0.17	0.45	0.04	0.08	-0.12	-0.38
MAX	538	30	416	754	349	300
MIN	109	-3	222	349	139	100
RIN	429	33	194	754	210	299



الشكل (11)

التوصيفات الإحصائية للمصرف المتحد للاستثمار

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

المبحث الثالث

تصنيف البيانات باستخدام التحليل التمييزي

يحاول المبحث الحاضر التمييز بين المصارف الأهلية من ناحية أدائها المالي العام عبر توظيف أنموذج التحليل التمييزي وذلك بفرض وضعها في مستويات بحسب أدائها فيما إذا كان عالياً أو منخفضاً، ولسنوات الدراسة كافة (2009-2017). في الجانب العملي تم الاعتماد على استخدام التحليل التمييزي (Discriminate Analysis) هو أحد طرائق تحليل البيانات وتُعد من الأساليب الإحصائية المهمة. إذ تم استخدام التحليل التمييزي المباشر في هذا البحث، وإن التحليل التمييزي يتضمن كيفية التمييز بين مجموعتين أو أكثر، ونقصد بالمجموعة هي عينة (Sample) من المصارف الأهلية التي تم اختيارها عددها (10) مصارف، والفكرة الأساسية من التمييز هي التفريق بين مجتمعات متداخلة أو متشابكة تمتلك الخصائص نفسها، ويتم التمييز بين هذه المجموعات باستخدام دالة خاصة تسمى بالدالة التمييزية Discriminate Function ولتطبيق هذه الدالة، هناك معادلة (الدالة) التمييزية ويُعبر عنها بالصيغة الآتية (أسماء، 2017، 97).

$$L = a_0 + a_1x_1 + a_2x_2 + a_3x_3 + a_4x_4 + \dots + a_nx_n$$

إذ إن :

L = علامة الدالة التمييزية للمصرف a

a_n = المعاملات التمييزية للمتغيرات المستقلة (مؤشرات الأداء المالي) .

x_i = القيم الفعلية لمؤشرات (معايير) الأداء لكل مصرف .

أولاً: ترتيب المتغيرات داخل المجموعات

وهي (6) متغيرات (وظائف) رئيسة (الائتمان، الأرباح، المطلوبات، الموجودات، الودائع، رأس المال) وذلك لتحديد مساهمة كل وظيفة مع الأخرى، وقد استبعد البرنامج الموجودات لضعف قيمها.

$$X_1 = \text{ائتمان}$$

$$X_2 = \text{أرباح}$$

$$X_3 = \text{مطلوبات}$$

$$X_4 = \text{ودائع}$$

$$X_5 = \text{رأس المال}$$

لقد تم تطبيق نموذج التحليل التمييزي الخطي المتعدد Discriminant Analysis Multiple Linear لبناء نموذج لغرض تحديد اهم المتغيرات المسببة لعدم التجانس بين

المصارف وكذلك لتحديد الدالة التمييزية والتنبؤ، أهم المؤشرات المدرجة ضمن البيانات المنشورة للمصارف الأهلية عينة البحث.

تمت الاستعانة ببرنامج (SPSS) و (MINTAB) الجاهز على الحاسوب وذلك لفرض استخراج نقطة القطع والعلامة التمييزية لكل مصرف في تنفيذ برنامج التحليل التمييزي الخطي على المتغيرات المستقلة، المتمثلة بمؤشرات (معايير) الأداء المالي والمستخدم في تقييم أداء المصارف الأهلية بعد تصنيف المصارف إلى مجموعتين، المجموعة الأولى: هي مجموعة المصارف ذات الأداء العالي، والمجموعة الثانية: هي مجموعة المصارف ذات الأداء المنخفض حيث يبين لنا الجدول (15) التصنيف الأولي للمصارف الأهلية وحسب قدرتها الائتمانية.

الجدول (15)

التصنيف الأولي للمصارف الأهلية المبحوثة بحسب قدرتها الائتمانية

ت	المصارف ذات الأداء العالي	المصارف ذات الأداء المنخفض
1	مصرف الشمال	المصرف العراقي للتجارة
2	مصرف بغداد	المصرف الأهلي
3	مصرف سومر	مصرف الائتمان
4	مصرف الموصل	مصرف آشور
5	مصرف الخليج	
6	المصرف المتحد للاستثمار	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

وبعد إجراء التحليل التمييزي على البيانات تم الحصول على المعاملات التمييزية وهي كالآتي:

الجدول (16)

المعاملات التمييزية

ت	المؤشرات	العامل التمييزي
1	الموجودات	-3.659
2	الربحية	41.636
3	رأس المال	245.825
4	الائتمان	-106.365
5	الحد الثابت	-5.044

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

وعليه فإن الدالة التمييزية تتمثل فيما يأتي :

$$L = -5.044 + (-3.659x_1) + 41.636x_2 + 245.825x_3 + (-106.365x_4)$$

ومن خلال احتساب المعاملات التمييزية لكل متغير نستخرج العلامة التمييزية لكل مصرف وذلك من خلال ضرب المعاملات التمييزية ثم تغيير المتغيرات الفعلية المقترنة بها وإضافة الحد الثابت، وقد ظهرت النتائج الآتية:

الجدول (17)
العلامة التمييزية للمصارف الاهلية وفق مؤشر الائتمان

ت	المصارف ذات الائتمان العالي	المصارف ذات الائتمان المنخفض
	العلامة التمييزية	العلامة التمييزية
1	مصرف الشمال	1
2	مصرف بغداد	2
3	مصرف سومر	3
4	مصرف الموصل للتنمية	4
5	مصرف الخليج	
6	مصرف المتحد للاستثمار	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

يتبين من الجدول (17) ان متوسط القيم التمييزية لمجموع المصارف ذات الائتمان العالي يساوي (-1.424764) والمصارف ذات الائتمان المنخفض يساوي (2.443) وهي تمثل المركز المتوسطة التي حصلت عليها المصارف كل منها على انفراد، كل مجموعه اذ تستخدم هذه المركز لتعيين الحد الفاصل بين العلاقات التمييزية لمجموعه المصارف ذات الائتمان العالي ومجموعه المصارف ذات الائتمان المنخفض اذ تحدد منتصف المسافة بين المركز المتوسطة لتكون الحد الفاصل بينها، وقد بلغت نقطة القطع 1.93532-.

وبمقارنة نقطة القطع (الوصل) هذه مع العلامات التمييزية للمصارف ضمن المجموعتين يتم تصنيف المصارف من جديد وحسب الدالة التمييزية، فإذا كانت العلامة التمييزية للمصرف أكبر من نقطة القطع صنف المصارف ضمن مجموعه المصارف ذات الائتمان العالي وإذا كانت أقل من نقطة القطع صنف المصارف ضمن المصارف ذات الأداء المنخفض.

الجدول (18)
تصنيف المصارف وفق نتائج التحليل التمييزي

ت	المصارف ذات الاداء العالي	المصارف ذات الاداء المنخفض
1	مصرف الأهلي	مصرف الشمال
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	
3	مصرف الخليج	
4	المصرف العراقي للتجارة	
5	مصرف آشور	
6	مصرف الائتمان	
7	مصرف سومر	
8	مصرف بغداد	
9	المصرف المتحد للاستثمار	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

فيما يخص المتغير الخاص بـ (الائتمان) بعد استخراج العلامات التمييزية لكل متغير نستخرج العلامة التمييزية لكل مصرف ذات الأداء العالي والأداء المنخفض، وعليه فإن الدالة التمييزية التي يمكن استخدامها لقياس المؤشرات (المعايير) المالية المؤثرة في أداء المصارف الأهلية عينة البحث، أي درجة التباين 0.207 وهي أقرب إلى الصفر وهذا يدل على قدرة تمييزية عالية وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ولمعرفة نسبة الصحة في تصنيف الدالة التمييزية لعينة المصارف الأهلية والمكونة من (8) مصارف ذات أداء عالٍ و(2) مصارف ذات أداء منخفض.

الجدول (19)

بيان نسبة الصحة في تصنيف الدالة التمييزية المتغير المعتمد للائتمان

عدد المصارف المتوقعة في المجموعة	عدد المصارف المتوقعة	المجموعة الفعلية
ذوات الائتمان العالي	ذوات الائتمان المنخفض	
1	5	6
	83%	
zero	4	4
	zero	
1	9	10
51%		

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

ووفقاً لما ظهر في الجدول (19) يتبين أن نسبة الصحة في تصنيف المصارف ذات الائتمان العالي بلغت 83% وأن هناك مصرف فقط تم تصنيفه ضمن مجموعة المصارف ذات الأداء العالي وهو يقع ضمن مجموعة المصارف ذات الأداء المنخفض (مصرف الشمال) وكذلك يلاحظ أن نسبة الصحة في تصنيف المصارف ذات الأداء المنخفض بلغ صفر، أما نسبة الصحة فكانت كما ظهرت في الجدول (51%).

أما ما يخص المؤشر الثاني الربحية، وبعد إجراء التحليل التمييزي على البيانات تم الحصول على المعاملات التمييزية لمؤشر الربحية ظهرت لدينا المعاملات التمييزية.

الجدول (20)

التصنيف الأولي للمصارف الأهلية حسب مؤشر الربحية

ت	المصارف ذات الأداء العالي	المصارف ذات الأداء المنخفض
1	المصرف العراقي التجاري	مصرف سومر
2	مصرف الشمال	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
3	مصرف الائتمان	مصرف الأهلي
4	مصرف بغداد	
5	مصرف الخليج	
6	مصرف آشور	
7	المصرف المتحد للاستثمار	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية

الجدول (21)

المعاملات التمييزية للمصارف الأهلية

ت	المؤشرات	العامل التمييزي
1	الموجودات	-3.659
2	الربحية	41.636
3	رأس المال	245.825
4	الائتمان	-106.365
5	العدد الثابت	-5.044

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية

وعليه فإن الدالة التمييزية تتمثل في ما يأتي:

$$L = -5.044 + -3.659x_1 + 41.636x_2 + 245.825x_3 + -106.365x_4$$

ومن خلال احتساب المعاملات التمييزية لكل متغير نستخرج العلامة التمييزية لكل

مصرف وذلك من خلال ضرب المعاملات التمييزية ثم تغير المتغيرات الفعلية المقترنة بها

وإضافة الحد الثابت، وقد ظهرت النتائج الآتية:

الجدول (22)

العلامة التمييزية للمصارف الأهلية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

ت	المصارف ذات الائتمان العالي	المصارف ذات الائتمان المنخفض
	العلامة التمييزية	المصارف
1	0.01931	المصرف التجاري
2	1.62766	مصرف الشمال
3	2.13678	مصرف الائتمان
4	1.08364	مصرف بغداد
5	1.26014	مصرف الخليج
6	0.45428	مصرف آشور
7	1.33052	مصرف المتحد

يتبين من الجدول (24) أن متوسط القيم التمييزية لمجموع المصارف ذات مؤشر الربحية

العالي يساوي (7.124816) ومجموعة المصارف ذات الائتمان المنخفض يساوي

(-2.62542) وهي تمثل المركز المتوسطة التي حصلت عليها المصارف كل منها على انفراد، كل مجموعه اذ تستخدم هذه المركز لتعين الحد الفاصل بين العلاقات التمييزية لمجموعه المصارف ذات الائتمان العالي ومجموعه المصارف ذات الائتمان المنخفض، إذ تحدد منتصف المسافة بين المركز المتوسطة لتكون الحد الفاصل بينها، وقد بلغت نقطة القطع (-1.875115).

وبمقارنة نقطة القطع (الوصل) هذه مع العلامات التمييزية للمصارف ضمن المجموعتين يتم تصنيف المصارف من جديد وحسب الدالة التمييزية فاذا كانت العلامة التمييزية للمصرف أكبر من نقطة القطع صنف المصارف ضمن مجموعه المصارف ذات الائتمان العالي وإذا كانت أقل من نقطة القطع صنف المصارف ضمن المصارف ذات الأداء المنخفض نتوصل الى الجدول (23).

الجدول (23)

تصنيف المصارف وفق نتائج التحليل التمييزي لمؤشر الربحية

ت	المصارف ذات الربحية العالي	المصارف ذات الربحية المنخفض
1	المصرف العراقي للتجارة	مصرف سومر
2	مصرف الشمال	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
3	مصرف الائتمان	
4	مصرف بغداد	
5	مصرف الخليج	
6	مصرف اشور	
7	المصرف المتحد للاستثمار	
8	مصرف الاهلي	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

الجدول (24)
بيان نسبة الصحة في تصنيف الدالة التمييزية

عدد المصارف المتوقعة		المصارف المتوقعة	المجموعة الفعلية
ذوات الاداء المنخفض	ذوات الاداء العالي		
zero	7	7	مصارف ذوات الاداء العالي
	%100		نسبة الصحة في المصارف ذات الاداء العالي
2	1	3	المصارف ذات الاداء المنخفض المتوقع
%66			نسبة الصحة في المصارف ذات الاداء المنخفض
2	8	10	المجموع
		%83	نسبة الصحة في التصنيف

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

وفقاً لما ظهر في الجدول (24) يتبين أن نسبة الصحة في تصنيف المصارف ذات مؤشر الربحية العالي بلغت 100% وان هناك مصرفين فقط تم تصنيفه ضمن مجموعة المصارف ذات الاداء العالي وهو يقع ضمن مجموعة المصارف ذات الاداء المنخفض (مصرف سومر، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار)، وكذلك يلحظ أن نسبة الصحة في تصنيف المصارف ذات الاداء المنخفض بلغت (66%)، أما نسبة الصحة فكانت كما ظهر في الجدول وهي (83%).

وبموجب النتائج التي افرزها التحليل التمييزي والذي يستهدف التمييز بين المصارف المبحوثة من حيث كونها مصارف ذات اداء عالي أم اداء منخفض، فقط تمكن الباحث من التمييز بين تلك المصارف حسب معيار التمييز (الاداء) وبذلك يمكن القول بصحة الفرضية البحثية الاولى التي تنص على أن: (يمكن تصنيف المصارف على اساس خطر الائتمان والربح من اجل وضع استراتيجيات مناسبة في ادارة الخطر) 0

الفصل الثالث

اختيار الفرضيات

ومناقشة النتائج

والاستنتاجات والتوصيات

الفصل الثالث

مناقشة النتائج والاستنتاجات والمقترحات

تمهيد

يهدف الفصل ضمن مبحثه الأول اختبار فرضيات التي تبنتها الدراسة، وذلك بالاستعانة بعدد من الوسائل الإحصائية، والتوصل إلى النتائج ومناقشتها لغرض إثبات الفرضيات أو دحضها، أما المبحث الثاني فيعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

مناقشة النتائج

لغرض تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على أنموذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد تم استخدام البيانات الواردة في الفصل الثاني لغرض تطبيق أنموذج الانحدار ومتغيراته.

تم الاعتماد على علاقات الأثر بين متغيرات الدراسة ومستوى الدلالة (المعنوية) لغرض الاختبارات الإحصائية المطلوبة (اختبار معامل التحديد، اختبار (t)، اختبار (F) لكونه المستوى المتناول في أغلب الدراسات الإنسانية، وسيتم في هذا المبحث اختبار الفرضيات المتعلقة أن هناك علاقة ذو تأثير فردي ومعنوي هام بين المتغيرات المستقلة الأربعة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الربح) وبين المتغير المعتمد (الائتمان)، وكذلك التأثير المعنوي للمتغيرات المعتمدة (الارباح). وبما أن العينة تتكون من 10 المصارف ومدة قياس تمتد لمدة لتسع سنوات من سنة 2009 إلى نهاية 2017، فبذلك نحصل على 90 مشاهدة كل سنة من هذه السنوات ولكل نموذج من الانموذجين المستخدمين وذلك لأن الاختبارات طبقت على شكل مقطعي وفق مقتضيات الأمر. وفيما يأتي نتائج هذه النماذج ومناقشتها:

أولاً. مناقشة نتائج تحليل الانحدار للنموذج الأول

تظهر الجداول (27) إلى (36) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمتغير المعتمد Y والمعبر عن الائتمان والمتغيرات المستقلة التي تمثل في المصارف لسنة القياس مقابل المتغيرات المستقلة χ_1 و χ_n والمعبرة عن المتغيرات المستقلة (الموجودات والودائع والربح ورأس المال) كل مصرف على حدا، وكما يأتي :

1. نوضح معادلة الانحدار الخطي المتعدد الخاص بالمصرف العراقي التجاري عبر :

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_n X_n + e$$

$$Y = 309.188 + -0.248 X_{i1} + -2.310 X_{i2} + -0.700 X_{i3} + -1.325 X_{i4}$$

الجدول (25)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الربح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف العراقي للتجاري للمدة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
1.964 n-s	%66.3	- 0.248	β	الموجودات
		0.807 n-s	t	
		-2.310	β	الودائع
		-1.699 n-s	t	
		-0.700	β	رأس المال
		1.589 n-s	t	
		-1.325	β	الأرباح
		0.106 -n-s.	t	

*P≤0.10

**P≤0.05

***P≤0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

يتبين من النتائج الظاهرة في الجدول (25) لمصرف العراقي التجاري أن جميع المتغيرات المستقلة كانت غير معنوية وحتى عند مستوى معنوية (0.10)، إذ إن نتائج التحليل أظهرت ان الموجودات كانت قيمة t (0.807) كما أظهرت نتائج التحليل مما يدل على أنها ذات التأثير معنوي سلبي في المتغير المعتمد، الائتمان، إذ كانت أكبر من نسبة 0.10، أما ما يتعلق بالمتغير المستقل الثاني الودائع إذ بلغت قيمة t المحسوبة (-1.699) لذا تشير إلى ذات تأثير سلبي في الائتمان عند مستوى (0.10) والمتغير الثالث (رأس المال) كانت قيمة t المحسوبة (-1.589)، وعليه فإن الارتباط سلبي فيما أن الوضع لم يختلف في t المحسوبة للمستقل الرابع الأرباح فقد كانت t المحسوبة (-0.106) لذا فإنها غير معنوية عند مستوى (0.10)، ما يتعلق بقيمة F التي تشير إلى عدم معنوية النموذج ككل فقد بلغت قيمة F المحسوبة (1.964) وهي أكبر من (0.10)، أما معامل التحديد R² فقد بلغ (%66.3) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المذكورة تؤثر بنسبة (%66.3) في الائتمان بمعنى وجود معنوية وقوة للنموذج لكن لفترات متباينة.

2. مصرف الشمال

$$Y = -59.766 + -0.089 X_{i1} + 0.126 X_{i2} + 0.868 X_{i3} + 1.134 X_{i4}$$

الجدول (26)
تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد
(الائتمان) لمصرف الشمال للمدة 2017-2009

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
***112.175	99.3	0.089	β	الموجودات
		0.873 n-s	t	
		0.126	β	الودائع
		1.440 n-s	t	
		0.868	β	رأس المال
		***5.632	t	
		1.134	β	الأرباح
		1.409 n-s	t	

Non significant (n-s)

*P≤0.10

**P≤0.05

***P≤0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

يتضح من الجدول (26) الذي يمثل تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) لمصرف الشمال لسنة 2017-2009 في المتغير المعتمد الائتمان، ومن نتائج التحليل أن المتغير المستقل الأول (الموجودات) لا يوجد لديه أية علاقة معنوية مع المتغير المعتمد (الائتمان) وهذا يتضح بالنظر إلى قيمة t المحسوبة (0.873)، عند مستوى معنوية أكبر من (0.010). أما بالنسبة إلى المتغير المستقل الثاني (الودائع) نلاحظ أن قيمة t كانت 1.440 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.10 لم يختلف الأمر بالنسبة إلى رأس المال، إذ تم تسجيل قيمة t البالغة 5.632 والتي كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.10) من مستوى المعنوية (0.1)، أما تأثير المتغيرات مجتمعة على المتغير المعتمد، فيمكن القول أن التأثير كان غير معنوي وسلبى بدرجة كبيرة، مما يشير إلى عدم معنوية النموذج ككل إذ كانت قيمة f المحسوبة (112.17) أكبر من الجدولية. أما ما يخص معامل التحديد، فقد كان (99.7 %) وهذا يشير إلى أن نسبة (99.7%) من التغيرات الحاصلة في الائتمان تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) مجتمعة.

3. المصرف الأهلي

$$Y = -11.798 + -0.097 X_{i1} + 0.141 X_{i2} + 0.688 X_{i3} + 0.464 X_{i4}$$

الجدول (27)
تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد
(الائتمان) للمصرف الأهلي للمدة 2017-2009

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
***54.97	%98.2	-0.097	β	الموجودات
		2.494-***	t	
		0.141	β	الودائع
		2.535***	t	
		0.688	β	رأس المال
		7.625***	t	
		0.464	β	الأرباح
		0.741 n-s	t	

*P≤0.10 **P≤0.05 ***P≤0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

نلاحظ من الجدول (27) ومن النظر إلى النتائج الظاهرة فيه التي تمثل تأثير المتغيرات المستقلة للسنة السابقة في المتغير المعتمد الائتمان، ومن نتائج التحليل يتبين أن المتغير المستقل الاول (الموجودات)، إذ بلغت قيمة t المحسوبة (-2.494) كان له تأثير غير معنوي سلبي في المتغير المعتمد (الائتمان) عند مستوى معنوية (0.05) وأقل من (0.10) أي أنه كلما زادت قيمة الموجودات انخفضت الائتمان في مصرف الاهلي ، اما المستقل الثاني (الودائع) كانت قيمة t (2.535)، أي أنها غير معنوية عند مستوى (0.10) المتغير المعتمد. فيما كان قيمة المستقل الثالث (رأس المال) معنوي عند مستوى (0.10)، إذ كانت قيمة t قد سجلت (7.625) بينما لم يتغير الحال بالنسبة إلى قيمة t في المتغير المستقل الرابع (الأرباح) فقد كان قيمته (0.741)، أي كان غير معنوي عند مستوى (0.10)، وعلي فقد أشرت النتائج أن قيمة F المحسوبة كانت (54.975) ، ذلك يفسر على أن المتغيرات المستقلة مجتمعةً كان لها تأثير معنوي إيجابي في (الائتمان)، كذلك بالنسبة لمعامل التحديد الذي بلغ (%.98.2) الذي يفسر على أن هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في الائتمان الحقيقي تعود إلى تأثيرات المتغيرات المستقلة المذكورة آنفاً مجتمعةً.

4. مصرف الائتمان

$$Y+18.475+0.11x_{i1}- 0.017X_{i2}-0.062X_{i3}-0.083X_{i4}+e$$

الجدول (28)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف الائتمان للفترة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
2.316	%69.8	0.011	β	الموجودات
		0.500 n-s	t	
		-0.017	β	الودائع
		-0.834 n-s	t	
		-0.062	β	رأس المال
		***-2.526	t	
		-0.083	β	الأرباح
		-0.134 n-s	t	

*P≤0.10 n-s **P≤0.05 ***P≤0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

يشير الجدول (28) إلى تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) للسنوات (2009-2017)، وفيما يخص أثر المتغيرات المستقل الأول (الموجودات) على المتغير المعتمد من خلال النظر إلى قيمة t التي بلغت قيمتها (0.500) غير معنوي أكبر من نسبة المعنوية 0.10، وكذلك الحال بالنسبة للمتغير المستقل الثاني (الودائع)، إذ كانت قيمه t (-0.834) أي انه غير معنوي ، فقد ظهر أنه ذا تأثير **غير معنوي سلبي** في المتغير المعتمد، أي أن كلما زاد قيمة الودائع انخفض الائتمان في مصرف الائتمان، أما المتغير المستقل الثالث (رأس المال) فقد ظهر قيمة t (-2.526) أي أن التأثير غير معنوي وسالب، كلما زادت قيمة رأس المال انخفض قيمة الائتمان أما المستقل الرابع الأرباح وذلك يتضح بالنظر إلى قيمة t (-0.134) ظهر أنه غير معنوي وسالب عند 0.10، وفيما يخص معامل التحديد R² فقد كانت قيمتها (%69.8) أي انه (%69.8) من التغيير الحاصل في الائتمان هو بسبب اثر تلك المتغيرات المستقلة ، فقيمة معامل التحديد تعد مرتفعة نسبة إلى عدد المتغيرات المستقلة. أما بالنسبة لتأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير المعتمد فقد كان **هناك تأثير غير معنوي**، إذ بلغت قيمة F (2.316).

5. مصرف بغداد

$$Y = -70.023 + -0.4479X_{i1} + -0.090X_{i2} + 1.090X_{i3} + 1.749X_{i4} + e$$

الجدول (29)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف بغداد للمدة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
1.985 n-s	% 66.5	0.447	β	الموجودات
		*** 2.336	t	
		-0.090	β	الودائع
		-1.330 n-s	t	
		-1.090	β	رأس المال
		-1.532 n-s	t	
		1.749	β	الأرباح
		0.719 n-s	t	

*P≤0.10 n-s **P≤0.05 ***P≤0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

من خلال النظر إلى الجدول (29) الذي يوضح أثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (الائتمان) للسنوات 2009-2017، عند دراسة المتغير المستقل الأول (الموجودات) إذ بلغت قيمة t (2.336) مما يدل على عدم معنوية المتغير عند حدود المعنوية (0.10)، أما قيمة t التي تخص أثر المتغيرات المستقل الثاني (الودائع) على المتغير المعتمد، إذ بلغت (-1.330) وهي غير معنوية كونها أكبر من قيمة المعنوية (0.10) أي أنه كلما زاد قيمة الودائع أثرت سلباً على الائتمان ومن خلال مقارنة t الجدولية الخاصة بهذا المتغير الثالث المستقل رأس المال التي بلغت (-1.532) بـ t وهي غير معنوية وسلبية كونها من مستوى (0.10) فيما كانت قيمة t المستقل الرابع الأرباح (0.719) غير معنوية، أشرت نتائج التحليل أن قيمة F المحسوبة (1.985) أكبر من مستوى المعنوية عند (0.10)، أما عن معامل التحديد فقد بلغ (66.5 %) وهذا يشير إلى أن ما نسبته (66.5 %) من المتغيرات الحاصلة في الائتمان تعود إلى المتغيرات المستقلة. إن النموذج بصورة عامة غير معنوي.

6. مصرف سومر

$$Y = 21.179 - 0.1669X_{i1} + 0.464X_{i2} - 0.276X_{i3} + 0.569X_{i4} + e$$

الجدول (30)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف سومر التجاري للمدة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
8.782 n-s	89.8	-0.166	β	الموجودات
		-1.901 n-s	t	
		0.464	β	الودائع
		1.322 n-s	t	
		0.276	β	رأس المال
		***2.070	t	
		0.569	β	الأرباح
		0.119 n-s	t	

*P≤0.10

**P≤0.05

***P≤0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

أما الجدول (30) فإنه يشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد الائتمان، وبعد التحليل أظهرت النتائج بان المتغير المستقل الأول الموجودات له تأثير سلبي لكنه ليس معنوياً عند مستوى معنوية (0.10)، ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر إلى قيمة t (-1.901) أي أن الائتمان ينخفض كلما زادت الموجودات اي، اما المستقل الثاني (ودائع) كانت قيمة t لها (1.322) أي أنها سجلت قيمة موجبة وتأثير موجب في الائتمان إلا أنه لم يكن معنوي عند مستوى المعنوية (0.10)، أما المستقل الثالث رأس المال فقد كانت قيمة t (2.070) أي أنها معنوية وسجلت قيمة موجبة، أما فيما يخص المستقل الرابع رأس المال فقد كان قيمة t (0.119) كانت ذا تأثير إيجابي لكنه غير معنوي، لكن هذه النتيجة لا يعتمد عليها وذلك لأنها غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، في حين أن قيمة f كانت (8.782) **عند مستوى معنوية** قد وصل إلى أقل من (0.10) مما يشير إلى عدم معنوية النموذج ككل، أما فيما يخص معامل التحديد (R²)، فقد كانت (89.8%) وهي نسبة مرتفعة تشير في هذه السنة وبناء على النتائج الظاهرة أن التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد كان سببها المتغيرات المستقلة مجتمعة.

7. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

$$Y = -7.097 + 0.144X_{i1} + 0.265X_{i2} + 0.584X_{i3} - 1.635X_{i4} + e$$

الجدول (31)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
**9.184	92.5	0.144	β	الموجودات
		0.180 - n-s	t	
		0.265	β	الودائع
		0.352 n-s	t	
		0.584	β	رأس المال
		***3.900	t	
		-1.635	β	الأرباح
		-1.025 n-s	t	

*P≤0.10

**P≤0.05

***P≤0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

اتضح من خلال نتائج التحليل الواردة في الجدول (31) المذكور آنفاً، التي تشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) على المتغيرات المعتمدة الائتمان في مصرف (سومر التجاري) لمصرف موصل للتنمية والاستثمار للفترة من 2009-2017، إذ يلاحظ في الجدول (7) أن المتغير المستقل الأول الموجودات لم يكن له تأثير معنوي يذكر عند مستوى معنوية (0.10) وهذا ما أشرته قيمة t التي بلغت (0.180). أما بالنسبة لقيمة t للمتغير المستقل الثاني الودائع فقد كان قيمته (0.352) أي أنها كان ذا تأثير إيجابي في الائتمان إلا أنه غير معنوي عند نسبة المعنوية (0.10) وكذلك الحال بالنسبة إلى المتغير المستقل الثالث (رأس المال) فقد كان قيمة t (3.900) أي أنه معنوي عند نسبة معنوية (0.10) أما بالنسبة للمتغير الرابع الأرباح فقد كانت قيمة t هي (-1.025) غير معنوي التي تؤثر سلباً في الائتمان، أي كلما كبر حجم الأرباح في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار قلت نسبة الائتمان وقد كانت قيمة F (9.184) وتشير هذه النتيجة إلى معنوية النموذج ككل عند مستوى (0.05)، أما ما يخص معامل التحديد (R²) فقد كان (92.5%)، وهذا يعني أن نسبة (92.5%) من التغيرات الحاصلة في الائتمان كان سببها المتغيرات المستقلة.

8. مصرف الخليج

$$Y = -23.120 + 0.064X_{i1} + 0.182X_{i2} + 0.544X_{i3} + 1.448X_{i4}$$

الجدول (32)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف الخليج للمدة 2009-2017

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة	Constant	معامل التحديد R ²	قيمة F المحسوبة
الموجودات	β	0.064	88.1	9.262***
	t	0.396 n-s		
الودائع	β	0.182		
	t	0.901 n-s		
رأس المال	β	0.544		
	t	**1.945		
الأرباح	β	1.448		
	t	**1.182		

*P≤0.01

**P≤0.05

***P≤0.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

أما الجدول (32) الذي يوضح أثر المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) للسنوات 2009-2017، ومن النظر إلى المتغير المستقل الأول وهو الموجودات أنه ليس ذا تأثير معنوي عند مستوى معنوية (0.10) وذلك يتضح من خلال النظر إلى قيمة t (0.396) بالرغم أنه ذات تأثير إيجابي في الائتمان، أما بخصوص المتغير المستقل الثاني الودائع فنلاحظ أن قيمة t كانت (0.901) أي أنها ذات تأثير إيجابي في الائتمان، إلا أنها غير معنوية عند نسبة (0.10) وكما هو الحال بالنسبة إلى المتغير المستقل الثالث رأس المال فقد كانت قيمة t هي (1.945) وهي غير معنوية عند نسبة (0.10) ولم يختلف الأمر بالنسبة إلى الأرباح فقد كانت قيمة t هي (1.182)، أي أنها ذات تأثير إيجابي في الائتمان ولكن غير معنوية عند مستوى معنوية (0.10)، كما أظهرت النتائج أن قيمة F كانت (9.262) مما يدل على معنوية النموذج، وفيما يخص معامل التحديد فقد وجد أن ما نسبته (88.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الأرباح).

9. مصرف آشور

$$Y = 84.765 + -0.373X_{i1} + -0.971X_{i2} + 0.657X_{i3} + -1.188X_{i4} + e$$

(الجدول (33)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات ، الودائع ، اس المال، الارباح) في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف آشور للفترة من 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
1.718 n-s	%63.2	-0.373	β	الموجودات
		** -2.268	t	
		-0.971	β	الودائع
		** -1.240	t	
		0.657	β	رأس المال
		** 2.248	t	
		-1.188	β	الأرباح
		-0.328 n-s	t	

*P≤0.10 n-s

**P≤0.05

**P≤0.10*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

أما الجدول (33) الذي يوضح أثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (الائتمان) لمصرف آشور، نلاحظ أن المتغير المستقل الأول الموجودات كانت قيمة t الذي كانت (-2.268) أي أنها ذات أثر سلبي، وكانت معنوية عند مستوى (0.05)، أي أنه كلما زادت الموجودات كان تأثيرها على الائتمان أكبر بالقيمة السالبة، أما المتغير الثاني المستقل الودائع فقد كانت قيمة t وهي (-2.268) معنوي أيضا، لكنه ذا تأثير سالب على الائتمان، أما المتغير المستقل الثالث رأس المال فقد بلغت قيمة t (2.248) أي أنها ذات تأثير إيجابي على الائتمان ومعنوي ضمن نسبة (0.10) لكن الأرباح فقد كانت قيمة t (-0.328)، أي أنها غير معنوي كلما زادت الأرباح أثرت على الائتمان، ومن خلال النظر، ليس ذا تأثير معنوي عند مستوى معنوية (0.10) كما يتضح أن قيمة F المحسوبة كانت (1.718) **مما يدل على أن النموذج غير معنوي ككل**. أي عدم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة (مجتمعة) على المتغير المعتمد، وفيما يخص معامل التحديد فقد وجد أن ما نسبته (%63.2) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة (الائتمان).

10. المصرف المتحد للاستثمار

$$e+Y= - 156.865+ 0.251X_{i1}+ 0.519X_{i2}+0.972X_{i3}2.273X_{i4}$$

الجدول (34)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات ، الودائع، اس المال، الارباح) في المتغير المعتمد الائتمان لـ (مصرف المتحد للاستثمار) لمدة من 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
6.793**	%87.2	0.251	β	الموجودات
		1.043 n-s	t	
		0.519	β	الودائع
		1.168 n-s	t	
		0.972	β	رأس المال
		**2.927	t	
		2.273	β	الأرباح
		0.980 n-s	t	

*P≤0.10

**P≤0.05

***P≤0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يلاحظ من الجدول (34) أن المتغير المستقل الأول الموجودات وهذا ما أشرته قيمة t التي بلغت (1.043) أي أنها كانت ذا تأثير إيجابي، لكن لم يكن له تأثير معنوي يذكر عند مستوى معنوية (0.10)، لذلك فإن نتيجته غير معنوية عند مستوى معنوية (0.10). أما بالنسبة لقيمة t للمستقل الثاني الودائع التي بلغت (1.168) لم يكن له تأثير معنوي يذكر عند مستوى معنوية (0.10) على الرغم من أنها كانت ذا تأثير إيجابي في الائتمان، أما بخصوص رأس المال التي بلغت قيمة المعنوية t (2.927) كانت ذا أثر إيجابي على الائتمان ومعنوي ولم يختلف الحال بالنسبة إلى المستقل الرابع الأرباح فقد كانت قيمة t (0.980) وهي غير معنوية كونها أكبر من نسبة المعنوية (0.10) لقد بلغت قيمة F (6.793) التي تشير إلى معنوية النموذج ككل، أي أنه كان هناك تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع، أما ما يخص معامل التحديد (R²) فقد كان (%87.2)، وهذا يعني أن نسبة (%87.2) من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل الائتمان تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الأرباح، الودائع، رأس المال).

ثانياً. مناقشة نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثاني

تظهر الجداول من (37) إلى (46) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمتغير المعتمد Y (الربح) في المصارف لسنة القياس مقابل المتغيرات المستقلة χ_1 و χ_2 و χ_3 والمعبرة الموجودة، الودائع، رأس المال، الائتمان، ولمدة تسع سنوات كل مصرف على حدة، وكما يأتي :

1. المصرف العراقي التجاري

أدناه معادلة الانحدار الخطي المتعدد الخاص بالمصرف التجاري العراقي

$$Y = 11.592 + 0.002X_1 + 0.020X_2 - 0.079X_3 + 0.006X_4 + e$$

الجدول (35)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) للمصرف العراقي التجاري للمدة من 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
2.527 n-s	71.6	-0.002 n-s	β	ائتمان
		-0.106 n-s	t	
		0.020	β	موجودات
		***2.422	t	
		-0.079	β	ودائع
		-1.321 n-s	t	
		0.006	β	رأس المال
		0.261 n-s	t	

*P≤0.10 n-s

**P≤0.05

***P≤0.10*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

نلاحظ الجدول (35) في أعلاه الذي يمثل تأثير المتغيرات المستقلة (المصرف العراقي التجاري) على المتغير المعتمد (الربح) يتبين أن قيمة t في المتغير المستقل الأول الائتمان بلغ (-0.106)، وهي قيمة غير معنوية، أي أنه كلما زاد الائتمان في المصرف التجاري العراقي انخفض الربح، فضلاً عن أن المتغير المستقل الثاني الموجودات بلغ قيمة t (2.422)، أي أنه كان ذات تأثير إيجابي على الربح وكانت ذات تأثير معنوي عند نسبة معنوية (0.10) وأقل من نسبة (0.05) بينما كان المتغير المستقل الثالث (الودائع) قد بلغت قيمة t

(-1.321) أي أنه كان ذا تأثير سلبي على الربح، وأنه كلما زادت قيمة الودائع انخفض الربح في المصرف التجاري، وكان غير معنوي عند نسبة معنوية (0.10)، ولم يختلف الأمر بالنسبة لرأس المال فقد سجلت قيمة t (0.261) أي أنها ذات قيمة إيجابية في الربح إلا أنه غير معنوي عند نسبة معنوية (0.10) وكان قيمة F هي في النموذج التي كانت قيمتها (2.527) **مما يدل على عدم معنوية النموذج ككل**، ويفسر ذلك على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لم يكن لها تأثير معنوي في الربح. وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) هي (71.6%) إذ إن هذه القيمة تدل على أن (71.6%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد هي المتغيرات المستقلة.

2. مصرف الشمال

$$Y = 28.776 + 0.351X_{i1} + 0.014X_{i2} - 0.059X_{i3} - 0.403X_{i4} + e$$

الجدول (36)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف الشمال للمدة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
12.16***	94.2	0.351	β	ائتمان
		1.409 n-s	t	
		0.014	β	موجودات
		0.229 n-s	t	
		-0.059	β	ودائع
		-1.106 n-s	t	
		-0.403	β	رأس المال
		** -2.299	t	

* $P \leq 0.10$

** $P \leq 0.05$

*** $P \leq 0.01$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

خلال النتائج الظاهرة في الجدول (36) الذي يمثل تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد الربح، أن نتائج التحليل أظهرت أن للمتغير المستقل الأول الائتمان بلغت قيمة t (1.409) كان ذات تأثير إيجابي في الربح، إلا أنه غير معنوي عند مستوى المعنوية، كما بلغ قيمة t للمستقل الثاني الموجودات (0.229) أي أنها كانت ذات تأثير مباشر في الربح إلا أنها غير معنوي أكبر من مستوى المعنوية (0.10)، بينما المستقل الثالث الودائع كانت قيمة t هي

(-1.106) كانت سلبية في التأثير على الربحية، أي أنه كلما زادت الودائع في مصرف الشمال انخفض الربح وهي غير معنوية عند مستوى المعنوية (0.10)، إلا أن الأمر اختلف عند رأس المال فلقد كان قيمة t (-2.299)، فقد سجلت قيمة سلبية في الربح، أي كلما زاد رأس المال في مصرف الشمال انخفض الربح وقد كانت القيمة معنوية، أما فيما يخص معنوية النموذج ككل التي يستدل عليها من قيمة F والتي كانت (12.16) فوجد أن النموذج معنوي. أما معامل التحديد (R^2) الذي يشير إلى نسبة التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد والتي سببها المتغيرات المستقلة مجتمعة فقد كانت (94.2)، أي أن تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة كانت تمثل (94.2%) من الأرباح.

3. المصرف الأهلي

$$Y = 4.585 + 0.260X_{i1} + 0.023X_{i2} - 0.001X_{i3} - 0.185X_{i4}$$

الجدول (37)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف الاهلي للمدة من 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
0.581 n-s	36.7	0.260	β	ائتمان
		0.741 n-s	t	
		0.032	β	موجودات
		0.502 n-s	t	
		-0.001	β	ودائع
		-0.020 n-s	t	
		-0.185	β	رأس المال
		-0.738 n-s	t	

* $P \leq 0.10$ n-s ** $P \leq 0.05$ *** $P \leq 0.01$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

يتضح من الجدول (37) أن تأثير المتغيرات المستقلة يظهر من خلال النظر إلى المتغير المستقل الأول الائتمان أن قيمة t بلغت (0.741) أي أنها كانت ذات قيمة إيجابية في الربح إلا أنها كانت غير معنوية عند مستوى معنوية (0.10)، أما المستقل الثاني الموجودات فقد بلغت قيمة t (0.502) أي أنها ذات تأثير إيجابي في الربح، إلا أنها غير معنوية عند

مستوى المعنوية (0.10)، أما المتغير المستقل الثالث الودائع فقد كان قيمة t هي (-0.020) وكان تأثيرها سلبياً في الربح كلما زاد الودائع في المصرف الأهلي قل الربح وهي غير معنوية عند مستوى المعنوية (0.10) ولم يختلف المتغير المستقل الرابع (رأس المال) فقد كان قيمة t قد سجلت قيمة سالبة في الربح وهي غير معنوية أكبر من نسبة المعنوية حتى (0.10)، وقد سجلت قيمة F (0.581)، أما عن معامل التحديد (R^2) فقد كان (36.7%)، وهذا يشير إلى نسبة (36.7%) من التغيرات الحاصلة في الربح هي تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة السالفة الذكر وهذا يدل على عدم معنوية النموذج ككل.

4. مصرف الائتمان

$$Y = 19.182 - 0.054X_{i1} - 0.023X_{i2} + 0.009X_{i3} - 0.011X_{i4}$$

الجدول (38)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف الائتمان للمدة من 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	Constant	المتغير المعتمد المتغيرات المستقلة	
			β	اائتمان
1.000 n-s	%50	-0.054	β	اائتمان
		-0.134 n-s	t	
		-0.023	β	موجودات
		-1.656 n-s	t	
		0.009	β	ودائع
		0.505 n-s	t	
		0.011	β	رأس المال
		0.364 n-s	t	

* $P \leq 0.10$ n-s ** $P \leq 0.05$ *** $P \leq 0.01$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

يلاحظ من الجدول (38) من نتائج التحليل تبين أن المتغير المستقل (ائتمان) كان له تأثير سلبي وليس معنوياً عند مستوى معنوية (0.15) ويبدو ذلك واضحاً من خلال النظر إلى قيمة t التي كانت (-0.134) أي أنه كلما زاد الائتمان قل الربح، أما المستقل الثاني الموجودات فقد ظهر واضحاً من خلال قيمة t التي تمثلت (-1.656) وكانت غير معنوية عند مستوى معنوية (0.10)، أما المتغير المستقل الثالث الودائع فقد ظهر قيمة t (0.505) فقد كان له

تأثير إيجابي إلا أنه ليس معنوياً عند مستوى المعنوية (0.10) كما أن رأس المال لا يختلف كثيراً عن سابقتها، إذ سجل قيمة t (0.364) كان لها تأثير مباشر وليس معنوياً عند مستوى 0.10، أما معنوية النموذج ككل فقد أظهرت النتائج أن قيمة F المحسوبة كانت (1.000)، التي هي أقل معنوية عند مستوى معنوية أقل من (0.10)، **ذلك يفسر أن كل المتغيرات المعتمدة مجتمعة لم يكن لها تأثير معنوي إيجابي في المتغير المستقل، وكذلك بالنسبة لمعامل التحديد (R^2) الذي بلغ (50%) الذي يفسر على أن (50%) من التغيرات التي تحدث في الربح يرجع ذلك إلى تأثير المتغيرات المستقلة.**

5. مصرف بغداد

$$Y = 23.591 + 0.065X_{i1} - 0.041X_{i2} + 0.0161X_{i3} + 0.073X_{i4} + e$$

الجدول (39)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف بغداد للفترة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	Constant	المتغير المعتمد المتغيرات المستقلة	
0.513 n-s	33.9%	0.065	β	ائتمان
		0.719 n-s	t	
		-0.041	β	موجودات
		-0.778 n-s	t	
		0.016	β	ودائع
		1.212 n-s	t	
		0.073	β	رأس المال
		0.431 n-s	t	

* $P \leq 0.10$ n-s ** $P \leq 0.05$ *** $P \leq 0.01$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

يشير الجدول (39) إلى تأثير المتغير المستقل الاول الائتمان وهذا يتضح من خلال النظر إلى قيمة t (0.719) تؤثر إيجابياً في الربح إلا أنها غير معنوية عند مستوى المعنوية (0.10) اما المتغير المستقل الثاني الموجودات نلاحظ أن قيمة t كانت (-0.778)، أي أنها تؤثر سلباً في الربح كلما زاد الموجودات كلما انخفض الربح وهي غير معنوية عند مستوى المعنوية (0.10)، أما المتغير المستقل الثالث الودائع فعند ملاحظة قيمة t (1.212) أي

أنها ذات تأثير إيجابي في الأرباح لكن غير معنوي عند مستوى المعنوية (0.10) ولم يختلف الحال بالنسبة الى المستقل الرابع رأس المال فكانت قيمة t (0.431) ذات تأثير ايجابي ولكنه غير معنوي عند مستوى المعنوية. وفيما يخص معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (33.9%) أي أن ما نسبته (33.9%) من التغير الحاصل الربح تأتي من تأثير من المتغيرات المستقلة وان هذه النسبة تُعد منخفضة. أما بالنسبة لتأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير **المعتمد فإنه لا يوجد أي تأثير معنوي كون أن قيمة F المحسوبة كانت (0.513).**

6. مصرف سومر

$$Y = 1.786 + 0.006X_{i1} - 0.001X_{i2} - 0.031X_{i3} + 0.013X_{i4}$$

الجدول (40)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف سومر التجاري للمدة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
0.565 n-s	36.1	0.006	β	ائتمان
		0.119 n-s	t	
		-0.001	β	موجودات
		-0.062 n-s	t	
		-0.031	β	ودائع
		-0.762 n-s	t	
		0.013	β	رأس المال
		0.669 n-s	t	

* $P \leq 0.1$ n-s ** $P \leq 0.05$ *** $P \leq 0.10$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

أما الجدول (40) فقد أظهر النتائج بأن المتغير المستقل الأول (الائتمان)، وهذا ما وضحته قيمة t والتي كانت (0.119) كانت ذات تأثير مباشر في الربح إلا أنها غير معنوية عند مستوى المعنوية (0.10)، في حين أن المتغير المستقل الثاني (الموجودات) أنها كانت ذات تأثير سلبي في الربح، أي أنه كلما زادت الموجودات قل الربح، هذا ما بينته قيمة t التي كانت (-0.062) وغير معنوية عند مستوى المعنوية 0.10 ولم يختلف الحال كما هو عليه، إذ بلغت قيمة t في المستقل الثالث (رأس المال) وعند النظر إلى قيمة F المحسوبة فوجد أنها كانت

(0.565) وهذا يدل على عدم معنوية النموذج ككل، ويفسر ذلك على أن المتغيرات **المستقلة** **مجتمعةً كان لم يكن لها تأثير معنوي** في المتغير المعتمد. أما عن معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (36.1%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المذكورة تؤثر بنسبة (36.1%) في المتغير المعتمد الربح.

7. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

$$Y = 4.585 + 0.260X_{i1} + 0.023X_{i2} - 0.001X_{i3} - 0.185X_{i4} + e$$

الجدول (41)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) في مصرف الموصل للتنمية للمدة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
4.589 n-s	86.0	-0.159	β	ائتمان
		-1.025 n-s	t	
		0.050	β	موجودات
		0.210 n-s	t	
		0.136	β	ودائع
		0.605 n-s	t	
		0.097	β	رأس المال
		0.965 n-s	t	

* $P \leq 0.1$ ** $P \leq 0.05$ *** $P \leq 0.10$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

اتضح من خلال نتائج التحليل الواردة في الجدول (41)، التي تشير إلى تأثير المتغير المستقل الأول (الائتمان) كان له تأثير عكسي على المتغير المعتمد **لكنه غير معنوي** ذلك أن قيمة t (-1.025) كانت عند مستوى معنوية (0.10)، أما المتغير المستقل الثاني (الموجودات) فقد كان قيمة t (0.210) كان له تأثير إيجابي في الربح، إلا أنه غير معنوي عند مستوى معنوية 0.10. أما المتغير المستقل الثالث الودائع فقد بلغ قيمة t (0.605)، أي أنه ذا تأثير إيجابي في الربح لكنه غير معنوي عند مستوى معنوية (0.10) فيما لم يختلف رأس المال عن باقي المتغيرات المستقلة الأخرى فلقد كان قيمة t (0.965) وهو غير معنوي. أما قيمة F للنموذج فقد كانت (4.589) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وعند مستوى معنوية أقل من

(0.10) **مما يشير إلى عدم معنوية النموذج ككل.** في حين بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (86%) وتدل هذه النسبة إلى أن التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد سببها تأثير المتغيرات المستقلة، أي أن ما مجموعه (86%) للأرباح لدى مصرف الموصل كان مصدره المتغيرات المستقلة.

8. مصرف الخليج

$$Y=9.974+ 0.151X_{i1}+ -0.047X_{i2}+ 0.031X_{i3}+-0.71X_{i4}+$$

الجدول (42)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف الخليج للمدة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
0.922 n-s	42.5	-0.159	β	ائتمان
		-1.025 n-s	t	
		0.050	β	موجودات
		0.210 n-s	t	
		0.136	β	ودائع
		0.605 n-s	t	
		0.097	β	رأس المال
		0.965 n-s	t	

* $P \leq 0.1$ n-s ** $P \leq 0.05$ *** $P \leq 0.10$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

تعود نتائج التحليل في الجدول (42) إذ تبين نتائج التحليل المتغير المستقل الاول ائتمان فقد كان قيمة t (1.182) أي أنها كانت ذا تأثير إيجابي، إلا أنه غير معنوي عند مستوى معنوية حتى (0.10)، أما المستقل الثاني الموجودات فقد كان قيمة t (-0.947) اي انها ذات تأثير عكسي في الربح إلا أنه غير معنوي عند مستوى معنوية 0.10 اما المستقل الثالث الودائع فلقد بلغ قيمة t (0.445) كان ذا تأثير غير معنوي في المتغير المعتمد اما بخصوص المتغير المستقل الرابع رأس المال (-0.613) عند مستوى معنوية (0.10). وفيما يخص معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (43.5%) وتشير هذه النسبة أنه (43.5%) من التغيرات

الحاصلة في المتغير المستقل (الربح) سببها المتغيرات المعتمدة مجتمعة، كما أن قيمة F المحسوبة كانت (0.922) أي أن النموذج غير معنوي ككل.

9. مصرف آشور

$$Y = 10.420 + -0.022X_{i1} + -0.017X_{i2} + -0.039X_{i3} + 0.050X_{i4} + e$$

الجدول (43)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف آشور للفترة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد المتغيرات المستقلة	
0.720 n-s	41.9	-0.022	β	ائتمان
		-0.328 n-s	T	
		-0.017	β	موجودات
		-0.512 n-s	T	
		-0.039	β	ودائع
		-0.313 n-s	T	
		-0.050	β	رأس المال
		0.913 n-s	T	

*P≤0.1 n-s **P≤0.05 ***P≤0.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

تعود نتائج التحليل في الجدول (43) الذي يوضح تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الائتمان، الودائع، رأس المال) في المتغير المعتمد (الربح)، أي المستقل الأول الائتمان كانت قيمة t (-0.328)، أي أنها كانت ذات تأثير سلبي في الائتمان، وهي غير معنوية عند مستوى المعنوية 0.10، أما المستقل الثاني (الموجودات) فقد كانت قيمة t (-0.512) كان ذات تأثير غير معنوي وسلبي في المتغير المستقل الربح عند مستوى المعنوية 0.10 ويتضح ذلك من النظر إلى المتغير المستقل الثالث الودائع فقد كان قيمة t (-0.313) كان ذات أثر سلبي في الربح عند مستوى معنوية (0.10) وغير معنوية وأما رأس المال فقد كان قيمة t (0.913) التي كانت ذات تأثير مباشر في قيمة الائتمان إلا أنها غير معنوية. وفيما يخص معامل التحديد (R²) فقد بلغت (41.9%) وتشير هذه النسبة بأن (41.9%) مجتمعة من

الحاصلة في المتغير المعتمد (الربح) سببها المتغيرات المستقلة مجتمعة، كما أن قيمة F المحسوبة كانت (0.720) أي أنها كانت معنوية للنموذج ككل.

10. مصرف المتحد للاستثمار

$$Y = -16.727 + 0.085X_{i1} - 0.038X_{i2} + 0.058X_{i3} - 0.004X_{i4}$$

الجدول (44)

تأثير المتغيرات المستقلة (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان) في المتغير المعتمد (الربح) لمصرف المتحد للاستثمار للمدة 2009-2017

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	Constant	المتغير المعتمد	
			المتغيرات المستقلة	
1.847 n-s	64.9	0.085	β	ائتمان
		0.980 n-s	T	
		-0.038	β	موجودات
		-0.785 n-s	T	
		0.058	β	ودائع
		0.605 n-s	t	
		-0.004	β	رأس المال
		-0.035 n-s	t	

*P≤0.1 n-s **P≤0.05 ***P≤0.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

اتضح من نتائج التحليل الواردة في الجدول (44) المذكور آنفاً، أن المتغير المستقل الأول ائتمان يتمثل قيمة t (0.980) كان له تأثير إيجابي مباشر على الربح في المصرف المتحد للاستثمار، إلا أنه لم يكن معنوياً عند مستوى المعنوية (0.10)، وهذا يعود إلى: إما المتغير المستقل الثاني الموجودات فقد قيمة t (-0.785) ذات تأثير عكسي على المتغير المعتمد الر **لكنه غير معنوي** أما المتغير الثالث الودائع فقد كان قيمة t (0.605) كانت مؤثره في المتغير المعتمد الربح إلا أنها غير معنوية، أما بخصوص المتغير الرابع فقد كان قيمة t (-0.035) أي أنها ذات تأثير عكسي، أي كلما زاد رأس المال قل الربح وهي غير معنوية مستوى معنوية (0.10). أما قيمة F المحسوبة للنموذج فقد كانت (1.847) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وعند مستوى معنوية أقل من (0.10) **مما يشير إلى عدم معنوية النموذج ككل** . في حين بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (64.9%) وتشير هذه النسبة إلى أن التغيرات الحاصلة

في المتغير المستقل سببها تأثير المتغيرات المعتمدة، أي أن ما مجموعه (64.9%) للأرباح لدى مصرف الموصل كان مصدره المتغيرات المستقلة.

وبموجب النتائج التي افترضها تحليل الانحدار الخطي المتعدد في فئتي المصارف ذات الاداء العالي والاداء المنخفض، يمكن القول بقبول الفرضية البحثية الثانية التي تنص على أن:
(هناك علاقة دالة احصائياً بين المصارف ذات الاداء العالي وتأثيرها على الائتمان والربح في المصارف الاهلية العراقية)0

الاستنتاجات والمقترحات

بموجب ما عرضته الدراسة من جوانب نظرية وما سارت عليه في إجراءاتها الميدانية وتحليلاتها المتنوعة، فقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات تمّ في ضوءها إيجاز مجموعة من المقترحات، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

1. اتت هذه الدراسة لتكمل السلسلة التي اجرها الباحثون في المصارف العراقية بالتحديد المخاطر التي تواجهها في عملها الائتماني والتي شكت المخاطر الائتمانية بشكل عام ومخاطر النكول تحديداً امام عملها في السنوات العشر الاخيرة ، وهذا فضلاً عن المخطر السياسية والاقتصادية التي عصفت بالنظام المصرفي ، وان امكانية استخدام التقنيات البرمجية والاحصائية وتتيح للباحثين القدرة على تمييز المصارف عينة البحث وتعميم نتائج الدراسة بهدف الوقوف على المصرفي سواءً كان للمصارف الاهلية ام الحكومية .
2. من الممكن الاعتماد على استراتيجية احدة ببدائل عديدة او العديد من الاستراتيجيات بحسب الوضع الائتماني والمواقف السوقية والحصص ودراسة حالة المنافسين ، حرصاً من ادارة المصرف على التقليل من الخطر الائتماني .
3. يعتمد مجلس الإدارة بالمصارف إستراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان تشمل وضع السياسات الائتمانية وتحديد مخاطر الائتمان وأساليب قياس ورقابة هذه المخاطر والسيطرة عليها.
4. إن الربط بين التحليل المالي والتحليل الإستراتيجي في عملية واحدة يمكن أن تتيح نظرة أكثر عمقاً وشمولاً عن أداء المصرف وموقفها ومستقبلها، كذلك قدرة أكبر على الاستفادة من تحليل القوائم المالية للمصارف في العديد من الأغراض الإستراتيجية كصياغة أو تشكيل إستراتيجية الشركة لدعم واختبار تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات، فضلاً عن فهم إستراتيجية المصارف المنافسة الرئيسة وتحديد نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم والفرص المتاحة لهم.
5. اتضح أن للتحليل التمييزي أهمية كبيرة في تصنيف المصارف وفقاً للمتغيرات ذات الأهمية الكبيرة لتصنيف المصارف التجارية، إذ استخدم التحليل التمييزي في البحث وباعتماد على برنامج SPSS وبرنامج Mintab لتصنيف المصارف الخاصة العراقية لمعرفة قدرتها الائتمانية وتحديد المصارف ذات القدرة الائتمانية العالية والمصارف ذات القدرة الائتمانية المنخفضة.

6. جاءت نتائج التحليل التمييزي مساعدة في تصنيف المصارف الخاصة العراقية، وتبين أن هناك ستة مصارف ذات قدرة ائتمانية عالية، وهي: مصرف الائتمان ومصرف آشور والمصرف العراقي التجاري ومصرف الموصل ومصرف سومر والمصرف الأهلي، بينما كان هناك أربعة مصارف ذات مخاطر ائتمانية كبيرة، وهي: مصرف الشمال ومصرف بغداد والخليج ومصرف والمتحد.

7. كانت نتائج التحليل التمييزي في تصنيف المصارف وفقاً لدرجة ربحيتها بأن هناك سبعة مصارف ذات ربحية عالية وهي المصرف العراقي التجاري ومصرف الشمال والائتمان وبغداد والخليج والمتحد، بينما اتضح أن هناك ثلاثة مصارف ذات ربحية منخفضة، وهي المصرف الأهلي ومصرف سومر ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

8. كانت نتائج الانحدار الخطي المتعدد والمتمثلة بالأساليب الإحصائية المتقدمة التي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث، إذ ظهر لدينا:

أ. تبين من خلال النظر إلى النتائج أم قيمة (t) كانت متذبذبة أيضاً في التأثير على مخاطر الائتمان في المصارف عينة البحث على طول مدة الدراسة.

ب. جاءت نتائج اختبار النموذج الثاني لتعزز ما أثبتته النموذج الأول للدراسة، إذ بينت النتائج أن صافي أرباح المصارف عينة البحث قد تراوحت بقيم مختلفة لكن التأثير الأكبر كان من تأثير المتغيرات المستقلة: (الائتمان، الموجودات، رأس المال، الودائع) في أرباح المصارف عينة البحث.

ت. أشارت نتائج الاختبارات التي أجريت على المصارف عينة الدراسة وضمن النموذج الأول إلى أن المتغيرات المستقلة: (الموجودات، الودائع، رأس المال، الربح) كانت ذات تأثيراً معنوياً قوياً لا يستهان به في حركة الحد من مخاطر الائتمان وبنسب كبيرة في المصارف وعلى طول مدة الدراسة. إلا أن هناك تبايناً في حجم هذا التأثير، وهذا ما أظهرته قيمة (β)، إذ تؤثر هذه القيمة أن (الموجودات، والودائع، ورأس المال، والربح) في المتغير المعتمد (الائتمان) كانت ذات مخاطر مبينة في المصارف، وقد يعزى السبب إلى أن المصارف تتفاوت في عملياتها الإقراضية.

ثانياً. المقترحات

1. ضرورة تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الأهلية على نطاق أوسع من فهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، فضلاً عن دورها المهم في تقييم عناصر الخطر وتوفير المعلومات التفصيلية التي تساعد على ترشيد القرارات عبر القيام بالتدابير والإجراءات التي تساعد في تخفيض درجة المخاطر إلى أدنى حد ممكن.
2. العمل على تكوين وحدة مصرفية داخل الفروع المصرفية كإدارات وسلطات يتم فيها دراسة العملية الائتمانية كنظام متكامل مدخلات وعمليات مخرجات وتغذية عكسية سواء كانت أهلية تعمل كمنظومة للإنذار المبكر للكشف عن المخاطر الائتمانية عند وجود أي خلل في بداية العملة وليس عند الوصول إلى التسديد بالتالي النكول مما يحمي أطراف العلاقة الائتمانية .
3. اتباع بعض الأساليب الترويجية أو التسويقية الحديثة بالتحديد المطبقة في الدول ذات الاقتصاديات المشابهة والأنظمة المصرفية التي تتعرض لنفس التحديات الائتمانية ، مع ادراج وتوسيع الخدمات الائتمانية بشكل عمودي افقس كما ونوعا ، الامر الذي يسهم في رفع هامش الربح بالتالي الاسهام في النشاط الاستثماري ورفع معدلات انمو الاقتصادي .
4. على المصارف أن تعمل على الربط بين التحليل المالي والتحليل الإستراتيجي في عملية واحدة، إذ يمكن أن يتيح ذلك نظرة أكثر عمقاً وشمولاً عن أداء المصرف وموقفها ومستقبلها.
5. ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل مصرف من المصارف الأهلية عينة البحث، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من أنواع المخاطر التي يمكن قياسها وعلى نحو دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية المصرف وملائمة الرأسمالية، لنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لا بد من إيجاد مجموعه شاملة ومتجانسة من الحدود الائتمانية وحدود احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر، كما يجب حدود للسيولة العامة للمصرف، وكذلك حدود لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية، بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.

المطارد

قائمة المصادر

أولاً. العربية

آ. النشرات والمؤتمرات

1. دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق المالية الاعداد المختلفة 2014،2015،2016،2017،2018 ، دار البلاد للطباعة، بغداد .
2. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي ، للاعوام 2015-2016-2017 ، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي .
3. دليل مصرف التجاري العراقي للأعوام المختلفة ،2014،2013،2012،2011 ، دار البلاد للطباعة ،بغداد،
4. التقارير السنوية لمصرف الشمال للاعوام المختلفة ، دار البلاد للطباعة ، بغداد
5. التقارير السنوية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للاعوام المختلفة (2014،2013،2012ظن2015) مطبعة بغداد .
6. التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي للاعوام المختلفة ،2014،2013،2012،2011، مطبعة البلاد ، بغداد
7. التقارير السنوية للمصرف الائتمان العراقي للاعوام المختلفة 2014،2013،2012،2011، 2017،2016،2015، مطبعة البلاد ، بغداد
8. التقارير السنوية للمصرف بغداد للاعوام المختلفة ،2014،2013،2012،2011، 2016،2015، 2017 ، مطبعة بغداد ، بغداد
9. التقارير السنوية للمصرف بغداد للاعوام المختلفة ،2014،2013،2012،2011، 2016،2015، 2017 ، مطبعة بغداد ، بغداد
10. التقارير السنوية للمصرف الخليج للاعوام المختلفة ،2014،2013،2012،2011، 2016،2015، 2017 ، مطبعة بغداد ، بغداد
11. التقارير السنوية للمصرف المتحد للتنمية والاستثمار للاعوام المختلفة 2014،2013،2012،2011، 2016،2015، 2017 ، مطبعة بغداد ، بغداد .
12. التقارير السنوية مصرف اشور للاعوام المختلفة ،2014،2013،2012،2011، 2016،2015، 2017 ، مطبعة البلاد ، بغداد
13. أبو العز سعيد حسينو علي، 2014، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، الجامعة الأردنية كلية الشريعة، مؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية.

14. سمير محمد الشاهد وآخرون، 2001، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص263
15. محمد زرقون وحمزة طيبي، 2008، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" أيام 21 ، 11 مارس، جامعة قاصدي بورقله، ص11.

ب. المجالات

1. الخرجي، مثير حسين، 2002، السياسية الائتمانية في منح القروض الائتمانية، مجلة الرشيد المعرفي العدد السابع، السنة الثانية، تشرين الثاني.
2. دغيم عبد العزيز، ماهر الأيمن، إيمان أنجرو، 2006، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلة (28) العدد 3.
3. طلال محمد ججاوي، ساكنة السلطاني، 2013، SWOT لتقييم المصارف التجارية المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 9، ص35.
4. علي حميد وعواطف جلوب، 2018، مقررات لجنة بازل الثالثة واثرها على النظام المصرفي العراقي: دراسة تحليلية مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، الجزء الثاني، كانون الثاني، العدد 28، ص8.
5. مجلة دراسات مالية ومصرفية، 2004، إدارة البحوث والدراسات والنشر والإشراف المصرفي في وفاق بازل 2، مجلد 12، العدد الأول، ص10.
6. يعقوب، أسماء أيوب، 2017، التحليل العنقودي والتمييزي: دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 31.
7. الموسوي، سعدي احمد حميد، 2015، بعنوان البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية ، مجلة الاكاديمية العراقية للابحاث ، العدد 7، الاصدار الثاني
8. ت. الرسائل الجامعية
1. ابو كمال ، ميرفد امين ، 2007، الادرة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا معايير بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشور ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة .

2. الشاهين ، علي احمد عبد الله ،2010، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشور ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة.
3. دراسة الشبخلي ، هديل امين ابراهيم ،2012، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية ،رسالة ماجستير غير منشور ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن.
4. حفيان جهاد، 2012، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
5. المملوك ، انس هاشم ،2014، مخاطر الائتمان واثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة ميدانية على قطاع المصارف الخاصة في السورية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .
6. والي، جميلة ،2015، إدارة لمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية ببنك بدر وبنك الخليج ، رسالة ماجستير غير منشور ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة .
7. مسموح ، ضياء الدين خالد ،2015، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بوصة فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشور ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة .

ث. الكتب

1. إبراهيم عبد الباقي إسماعيل.إدارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر والتوزيع 2015 عمان الاردن الطبعة الاولى
2. ججوي، طلال محمد ساكنة السلطاني SWOT لتقييم المصارف التجارية 2008 ص69-70 دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
3. الجميل، سرمد كوكب، 2018، إدارة الأسواق المالية، دار أكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4. الجميل، سرمد كوكب، 2018، إدارة المؤسسات المالية، دار أكاديميون للنشر، الأردن.
5. لحسن دردوري، لقليطي الاخضر، 2018، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حميراء للنشر، المجلد الأول، ص51.
6. الجميل سرمد كوكب، 2018، إدارة المؤسسات المالية، دار أكاديميون للنشر، عمّان، الأردن.
7. الجميل، سرمد كوكب، 2018، إدارة المؤسسات المالية: نظريات وتطبيقات، دار أكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
8. حماد طارق عبد العال، 2011، تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
9. الزبيدي، حمزة محمود، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر، عمّان، الأردن.
10. لفتة، عبد السلام سعيد، 2013، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
11. لفتة، عبد السلام سعيد، 2013، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
12. الشمري، صادق راشد، 2014، إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
13. الشمري، صادق راشد، 2017، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
14. طارق الله خان، حبيب أحمد، 2003، إدارة المخاطر، ترجمة: عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
15. عبد الحميد، عبد الطيف، 2000، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
16. عبد الوهاب، عثمان شيخ موسى، 2007، السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي، دار السداد، الخرطوم، السودان.

A. Conferences.

- 1- Jaros, J&, Melichar, V.& Svadlenka, L., (2014). Impact of the Financial Crisis on Capital Markets and Global Economic Performance. International Conference on Transport Means, 18th Kaunas Lithuania, pp. 431-434
- 2- Li Cunbin,2007, Wang Tianjin, “The Application of Tree Risk Element Model Based on Rough Set Data Mining in Project Risk Management”, The Sixth Wuhan International Conference on e-Business, WHICEB 2007
- 3- Lin Ding & CunBin Li,2008, Research on Commercial Bank Credit Risk Elements Transmission Model International Conference on Information Management, Innovation Management and Industrial Engineering ,p535
- 4- Lingxiao Tang&FeiCai &Yao Ouyang,2018, Applying a nonparametric random forest algorithm to assess the credit risk of the energy industry in China ,Technological Forecasting and Social Change Available online 17 March 2018 . In Press, Corrected Proo <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>
- 5- Norlida Abdul Manaba *, Ng Yen Thengb , Rohani Md-Rus The ,2015,Determinants of Credit Risk in Malaysia 1877-0428 © 2015 The Authors. Published by Elsevier Ltd. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>). Peer-review under responsibility of GLTR International Sdn. Berhad. doi: 10.1016/j.sbspro.2015.01.368 2015;302
- 6- Pan Jin Managing,2010, Credit Risks with Knowledge Management for Financial Banks 2010 O 3rd International Symposium on Knowledge Acquisition and Modeling , p 9
- 7- Principles for the Management of Credit Risk,” BCBS, September 2000. For more details on credit risk–related problems, readers may refer to the original BCBS document at Bank for International Settlements, www.bis.org
- 8- Utoriti Monetari,2018, guidelines on credit risk managment on credit risk for bank brunei darussalam guidelines on credit risk managemnt P:7
- 9- Roman Zamecnik&Rastislav Rajnoha2015, Strategic business performance management on the base of controlling and managerial

information support ,2015 770-771 4th World Conference on Business, Economics and Management, WCBEM Procedia Economics and Finance

- 10- Qi Zhang& Jue Wang&, Aiguo Lus &Shouyang Wang & Jian Ma,2018, An Improved SMO Algorithm for Financial Credit Risk Assessment–Evidence from China’s banking
<https://doi.org/10.1016/j.neucom.2017.07.002>2018p1
- 11- Olaf Weber,2018, Empirical analysis of the integration of environmental risks into the credit risk management process of European banks, Volume17, Issue3, John Wiley,
<https://doi.org/10.1002/bse.507>

B- University theses

- 1- Bonekeh Belidus Gweh, 2018, the impact of strategic management on the growth of SMEs, Thesis Centria University of Applied Sciences International Business Administration, Finland ,April 2018
- 2- Nguwen Minh Hoang,2019, determinants to bank performance an unbalance panel dataanalysis P of Vietnamese commercial banks, International University - Vietnam National University, HCM City, Vietnam.

C- Periodical

1. Pérez-Martín& Pérez-Torregrosa&, M. Vaca 2018, Big Data techniques to measure credit banking risk in home equity loans Journal of Business Research ,Heliyon parther journal,89 Department of Economic and Financial Studies, Miguel Hernández University of Elche, Spain
2. Adam G. Walke & , Thomas M. Fullerton, Jr& Robert J. 2018, : 3 ,Tokle Risk-Based Loan Pricing Consequences for Credit Unions Journal of Empirical FinanceVolume 47,
3. Adamko P& Kliestik T& Birtus M., (2014). History of credit risk models. 2nd international conference on economics and social science,Information Engineering Research Institute, pp. 148-153.
4. Al-Own, &Minhat&GaoStock, 2017, Options and Credit Default Swaps in Risk Management Journal of International Financial Markets, Institutions& Money 14 September p 5-6
5. Amalendu Ghosh, Credit Risk Management ,2015.226 Copyright © 2012 John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd.

6. Amalendu Ghosh, 2015, dentification of Credit RiskManaging Risks in Commercial and Retail Banking , By Amalendu Ghosh Copyright © John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd.2015:103
7. Amalendu Ghosh, 2012, Operational Risk Identification, Measurement, and Control Managing Risks in Commercial and Retail Banking By Amalendu Ghosh Copyright © John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd. 2012 : 408
8. Andreas A., 2009, Jobst Consistent Quantitative Operational Risk Measurement Operational Risk toward Basel III: Best Practices and Issues in Modeling, Management, and Regulation by Greg N. Gregoriou Copyright © John Wiley & Sons, Inc , 2011: 26
9. Ashcraft, A& Santos, J, 2009, Has the CDS market lowered the cost of corporate debt, Journal of Monetary Economics 56, 514-523.
10. Audit & Accounting Guide,2018, Depository and Lending Institutions: Banks and Savings Institutions, Credit Unions, Finance Companies, and Mortgage Companies By AICPA Copyright © by American Institute of Certified Public Accountants P212
11. Audit & Accounting Guide,2018, Depository and Lending Institutions: Banks and Savings Institutions, Credit Unions, Finance Companies, and Mortgage Companies By AICPA , by American Institute of Certified Public Accountants p213
12. Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework 2005.59. www.bis.com,
13. Bassam Al-Own& Marizah Minhat& Simon Gao,2017, Stock Options and Credit Default Swaps in Risk Management Journal of International Financial Markets, Institutions & Money S1042-4431 (17) 30310-4 DOI: <http://dx.doi.org/10.1016/j.intfin.2017.09.021> INTFIN 987 September , p20
14. Bazel committee on banking Supervision. Pillar,2001, 2(Superisory REVIEW Process) consultative Document , Supporting Document to the new bazel capital accord bank for international settlements, January ,p4.p5.p7
15. Benjamin M. Tabak a,b,& , Dimas M. Fazio & Daniel O,2011, Cajueiro The effects of loan portfolio concentration on Brazilian banks' return and risk by Journal of Banking & Finance 35 Copyright © 2011 Elsevier B.V. All rights reserved, 3074
16. Bernd Engelmann & Robert Rauhmeier, 2011, The Basel II Risk Parameter Estimation, Validation, Stress Testing – with Applications to Loan Risk Management, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2006, p254

17. Bernd Engelmann & Robert Rauhmeier, 2006, The Basel II Risk Parameters Library of Congress Control Number: 2011924881, by Springer-Verlag Berlin Heidelberg p.249
18. Bonekeh Belidus Gweh, 2018, The impact of strategic management on the growth of smes Thesis centria university of applied sciences International Business Administration April p.5
19. Bonilla, M., Olmeda, I., & Puertas, R., (2003), Modelos paramétricos y no paramétricos en problemas de credit scoring. Revista Española de Financiación y Contabilidad, 32(118), 833–869, <http://dx.doi.org/10.1080/02102412.2003.10779502>, España
20. Brendon Young & Rodney Coleman, 2015, Operational Risk Assessment: The Commercial Imperative of a More Forensic and Transparent Approach, Copyright © 2015 Brendon Young and Rodney Coleman <https://doi.org/10.1002/9781119207054.ch1018> September p.17
21. Brunnermeier, M. K., & Pedersen, L. H., (2009), Market liquidity and funding liquidity, Review of Financial Studies, 22, 2201--2238.
22. Buc D., Klietnik T., 2013, Aspects of statistics in terms of financial modelling and risk. Proceeding of the 7th International Days of Statistics and Economics, pp. 215- 224, Prague
23. Carl Bronn, 2018, Corporate Strategy, The International Encyclopedia of Strategic Communication, © 2018 John Wiley & Sons, Inc
24. Caruana, Jaime, 2010 "Bâle III: vers un système financier plus sûr" by À l'occasion de la 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, p.3
25. Chunbo Liu & Cheng Zhang & Zhiping Zhou, 2018, From funding liquidity to market liquidity, Evidence from the index options market J Futures Markets. p.17
26. Churchill, Craig & Cheryl Frankiewicz, 2006, Making Microfinance Work, Managing for Improved Performance. Geneva, International Labour Office (ILO).
27. Cormac Butler, 2015, Accounting for Financial Instruments, By Copyright John Wiley & Sons Ltd. P144
28. Jamesmwangi, 2013, credit monitoring and recovery Strategies adopted by commercial banks in Kenya, by A research project presented in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of business .university of Nairobi, p.7
29. danielrosch. & herald schedule 2007, Credit Securitizations and Derivatives Alexandre Adam Handbook of Asset and Liability Management, From Models to Optimal Return Strategies p.139

30. Dealing with Dilemmas,2018, Where Business Analytics Fall Short By Frank Buytendijk, Copyright © 2010 14 by John Wiley & Sons, Inc.
31. Dilek B“ulb“ul& Hendrik Hakenes & Claudia Lambert,2018, What influences banks’ choice of credit risk management practices Theory and evidence, Journal of Financial Stability , Volume 40, February 2018 .14-15
32. Dobson, A.J., (1990). An Introduction to Generalized Linear Models. Chapman and Hall, London. <http://dx.doi.org/10.1007/978-1-4899-7252-1>
33. Empirical,2010, evidence from a liberalized developing country. International Marketing Review, P (1). Enterprise Risk Management by John Fraser and Betty J. Simkins Copyright © 2011 246 John Wiley & Sons, Inc
34. Erika Spuchlřáková&, KatarínaValášková& Peter Adamko,2015, The Credit Risk and its Measurement, Hedging and Monitoring Science Direct Procedia Economics and Finance .24 ,675
35. Fisher, R. (1936). The use of multiple measurements in taxonomic problems. Annals of Eugenics, 7, 179–188. <http://dx.doi.org/10.1111/j.1469-1809.1936.tb02137.x>.
36. G. D. Gyamfi,2012, assessing the effectiveness of credit risk management techniques of microfinance firms in ccra, Journal of Science and Technology ‘Vol. No 32. (KNUST) © 2012 Kwame Nkrumah University of Science and Technology 1<http://dx.doi.org/10.4314/just.v32i1.10> p 97
37. Georges Dionne& Thouraya,2004 , Triki on risk management determinants : what really matters, Department of Finance and Canada Research Chair in Risk Management, HEC Montreal ,First draft2003, this draft, progress. http://www.scse.ca/scse/congres2004/articles/Triki_Dionne.pdf 2004 ,2
38. James R. Barth&JieGanDaniel,2003, Global Banking Regulation & Supervision: What Are the Issues and What Are the Practice E. Nolle: p 2.
39. GUO Yingjian ,2015, WU Chong Research on Credit Risk Assessment in Commercial Bank Based on Information Integration, GUO Yingjian,WU Chong School of Management, Harbin Institute of Technology, P.R.China, 150001,
- 40.H. Igor Ansoff & Daniel Kipley A. O. Lewis, 2019, Roxanne Helm Stevens Rick Ansoff Implanting Strategic Management , Journal of

- Springer ,1st and 2nd edition: © Te Ansof Family 1984, 1990 3rd edition, Nature Switzerland AG p: 69
41. Hans Tietmeyer & Bernd Rolfes, 2003, Basel II - Oas neue Aufsichtsrecht und seine Folgen 8eitrage zum Duisburger 8anken- , Betriebswirtschaftlicher Verlag Dr. Th. Gabler GmbH, Wiesbaden,.44
 42. Imad A. moosa, 2008, Quantification of Operational Risk under Basel II: the Goo, Bad and Ugly , palgave macmillan Palgrave First published 2008 by, Macmillan in the UK is an imprint of Macmillan Publishers Limited, registered in England, company number 785998, of Houndmills, Basingstoke, Hampshire RG21 6XS, p.6
 43. Ioannis Akkizidis & Lampros Kalyvas , 2018, Final Basel III Modelling Implementation, Impact and Implications by This Palgrave Macmillan, imprint is published by the registered company Springer International Publishing AG part of Springer Nature. The registered company address is: Gewerbestrasse 11, 6330 Cham, Switzerland, p.190
 44. James Lam, 2017, Enterprise Risk Management: From Methods to Applications, , John Wiley & Sons, Inc, by James Lam. All rights reserved. Published , 295
 45. JAMES LAM, 2014, Enterprise Risk Management, From Incentives to Controls, Second Edition. by JAMES LAM. © p184-185
 46. James mwangimigwi, 2013, credit monitoring and recovery strategies adopted by commecial. banks in kenya .2013
 47. James R. Barth, 2012, Global Banking Regulation & Supervision: What Are the Issues and What Are the Practices, Auburn University and Milken Institute & JieGan U.S. Office of the Comptroller of the Curren , Hong Kong University of Daniel Science and Technology & E. Nolle p6
 48. Jens Steinbrügge 2008, Optimale Fremdfinanzierung nach Basel II Alle Rechte vorbehalten , Journal of Springer, Betriebswirtschaftlicher Verlag Dr. Th. Gabler GWVFachverlage GmbH, Wiesbaden, Lektorat: Frauke Schindler /Stefanie Brich Der Gabler Verlag ist ein Unternehmen von Springer Science+Business Media. www.gabler.de p.31
 49. Jensen, M., Meckling, W., 1976. Theory of the firm managerial behavior, Journal of Financial, agency costs, and ownership structure. Economics 3, 305-360.
 50. Jin, Y., Jorion, P., 2006. Firm value and hedging: evidence from U.S. oil and gas producers, The Journal of Finance 61, 893-919.
 51. Jiří Witzany, 2017, Credit Risk Managemen Pricing, Measurement, and Modeling, Journal of Springer , imprint is published by Springer Nature The registered company is Springer International Publishing AG The

- registered company address is Gewerbestrasse 11, 6330 Cham, Switzerland,p.217
52. Jobembiti& Finkirni Lugoggo& Ronald koech,2018, Contribution of Credit Risk Management Strategies on Financial Stability: A Case of Commercial Banks in Kilifi County-Kenya, European Journal of Business and Management , ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online) Vol.10, No.17, 201 www.iiste.org 2017: 6
 53. Jochen Klement,2007, Kreditrisikohandel, Basel II und interne Märkte in Banken Mit einem Geleitwort von Prof. Dr. Manfred Steine Alle Rechte vorbehalten © Deutscher Universitäts-Verlag | GWV Fachverlage GmbH, Wiesbaden 2007.264 https://www.bis.org/list/bcbs/spp_12/from_01012001/index.htm
 54. John.b.Gaouette&Edward.I.Altman&Paul ,1999, Nara yanan managinc credit risk Copyright ©:3 by John Wiley & Sons, Inc.
 55. Jose Carlos Trigo Garcia& Miguel Angel Martínez Garcia & Francisco Vinegas Martínez, 2017, Credit Risk Management in Retailing in Mexico: An Economic Improvement in the Selection of Variables and Changes in Their Characteristics, Accounting and Management, Vol. 62 (2), pp. 13-14, April-John.Karanja rose wanjiku credit risk management chartered bank ,kenya ,p3
 56. Karnja Rose and Wangiko,2015,Credit Risk Management Strategies and Performance of Standard Chartered Bank, Kenya by Karanga Rose Wangik, Partial Achievement Project for Degree Requirements Master of Business Administration, School Credit Risk Management Strategies and Performance of Standard Chartered Bank, Kenya
 57. Leonard Onyiriu,2016, Bank Strategic Business Units Planning, Marketing and Risk Management 2016:226 Copyright © 2016 Elsevier Inc. All rights reserved.<https://doi.org/10.1016/B978-0-12-805479-6.00013-4>
 58. Liu, Y., & Schumann, M. (2005). Data mining feature selection for credit scoring models. Journal of the Operational Research Society, 56, 1099–1108. <http://dx.doi.org/10.1057/palgrave.jors.2601976>
 59. Marcel H.A.Jeuken&Jan JaapBouma ,2018, The Changing Environment of Bank .autumn 1999 : p1 Copyright © 1999-2018 John Wiley & Sons, Inc. All rights reserved
 60. Michael Wise, Principal Administrator,1996, Directorate for Financial Affairs,. Competition Division, OECD for the 1-2 December 2008 meeting of the Noll, Roger G. “Reforming Risk Regulation,” Brookings Discussion :1 <https://www.oecd.org/gov/regulatory-policy/44806494.pdf>

61. Paul Embrocates & Alexander &Rüdiger Frey&J. McNei,2015, Quantitative Risk Management, Concepts, Techniques and Tools - Revised Edition, Princeton University Press.
62. Moorad Choudhry ,2018,credit assessment and managing credit risk. An Introduction to Banking Principles, Strategy and Risk Management , Second Edition. MooradChoudhry. © 2018 John Wiley & Sons, Ltd and MooradChoudhry. Published 2018 by John Wiley & Sons, Ltd
63. Morales, D.&Pérez-Martín, A. &Vaca, M. (2013). Monte Carlo simulation study under regression models to estimate credit banking risk in home equity loan. Data Management and Security Applications in Medicine, Science and Engineering, 45, 141–152. <http://dx.doi.org/10.2495/DATA130131>
64. Nan Guo& Fang Wang&Jingping Yang Remarks on Composite Bernstein Copula and Its Application to Credit Risk Analysis " Remarks on composite Bernstein copula and its application to credit risk analysis ," Insurance: Mathematics and Economics ,Journal for Elsevier, vol. 77(C), pages 38-48..
65. Natasha Mashanovich,2017 ,Further Considerations in Credit Risk Modelling Senior Data Scientist at World Programming, UK 08 Nov 2017 Credit Scoring: Part 7 - https://www.worldprogramming.com/blog/credit_scoring_pt
66. Nijskens, R., Wagner, W., 2011. Credit risk transfer activities and systemic risk: How banks became less risky individually but posed greater risks to the financial system at the same time. Journal of Banking and Finance 35, 1391-1398.
67. Oviatt, B. M. & McDougall&P. P. Toward ,2005, theory of international new ventures, Journal of International Business Studies 36(1), 29-41
68. Panayio takoulafetis,2017, Modern Credit Risk ManagementTheory and Practicethis, Palgrave Macmillan, imprint is published by Springer Nature The registered company is Macmillan Publishers Ltd. The registered company address is: The Campus, 4 Crinan Street, London, N1 9XW, United Kingdom p.9
69. Quinlan, J. (1993), Programs for machine learning C4.5,. California, EUA, Morgan Kaufmann Publishers, Inc, California,usa
70. R.W Gakure&John Karanja Ngugi&Peter Musangi Ndwiga&Simon Maina,2012, Waithaka Effect of credit risk managment techniques on the pereomamance of unsecured bank loans employed commercial banks in Kenya, *International Journal of Business and Social Research , (IJBSR) ,Volume -2 ,No.-4 ,August 2012 :226*

71. Rick Nnson,2010,Credit Risk Management Enterprise Risk Management, by John Fraser and Betty J. Simkins, Copyright © 2010 John Wiley & Sons, Inc.
72. MooradChoudhry, 2018,Risk Management , John Wiley & Sons, Ltd , Second Edition ,Published 2018 by John Wiley & Sons, Ltd
73. Seber, G. (1984). Multivariate observations, wiley series in probability and mathematical statistics, New-York: John Wiley and Sons, Inc.
74. Simon A. Burtonshaw- Gunn,2008, The Essential Management Toolbox Tools, Models and Notes for Managers and Consultants, By Simon A. Burtonshaw-Gunn Copyright , 2008 John Wiley & Sons Ltd p 243
75. Steven M. Bragg n,2010, The Ultimate Accountants' Reference: Including GAAP, IRS and SEC Regulations, Leases, and More, 3rd Edition 11 September 2015 Copyright © 2010 by John Wiley & Sons, Inc.M. Bragg
76. Stign Classen& jan karahnen& willyam w. lang,2003, The Basel II Reform and Retail Credit Markets , Journal of Financial Services Research 28:1/2/3 5–13, 2005 # 2005 Springer Science + Business Media, Inc. Manufactured in The Netherlandsp.4
77. Sumbat Daniel Sarkis,2008, Chang Shu corporate strategies for currency risk management Master, Thesis in Business Administration, EFO704 School of Sustainable Development of Society and Technology ,Spring semester P: 20
78. Tomasz R. Bielecki,2004,MarekRutkowski Credit Risk Modeling, Valuation and Hedging , Springer-VeriagBeriin, Heidelberg 2004 Originally published by Springer-Veriag Berlin Heidelberg New York in 2004.7
79. Tor Jacobson &Jesper linde& kasper roszbach,2005, Credit Risk Versus Capital Requirements under Basel II: Are SME Loans and Retail Credit Really, Different Journal of Financial Services Research 28:1/2/3 43–75, 2005 # 2005, Springer Science + Business Media, Inc. Manufactured in The Netherlands,P.56
80. Tufano, P. Who,1996, manages risk An empirical examination of risk management practices in the gold mining industry. Journal of Finance p.51, 1097-1137
81. Vousinas Georgios . L , 2015 , Supervision of financial institutions , Journal of Financial Regulation and Compliance , Vol. 23 , Iss 4 p: 394
82. Yu Chen&Zhicheng Wang&Zhengjun,2018, Zhan Mark to Market Value at Risk, by Journal of Econometrics <https://doi.org/10.1016/j.jeconom.2018.4>

83. Yong Liu& Zhongguo Lin,2008, Understanding the External Pressure and Behavior of Commercial Banks' Environmental Risk Management An Empirical Study Undertaken in the Yangtze River Delta of China ,PMC Journals, US National Library of Medicine ,National Institutes of Health, Ambio. 2014 Apr; 43(3): 395–405..Published online 2013 Jun 6. doi: [10.1007/s13280-013-0414-6](https://doi.org/10.1007/s13280-013-0414-6)

B. Books

84. Liang Qi,2005, Research on commercial bank credit risk measurement, China Financial Publinshing House, p, 5
85. Anthony saunders&linaallen Credit Risk measurement New Approaches to Value at Risk and Other Paradigms Second Edition Copyright © 2010 by Anthony Saunders and Linda Allen. All rights reserved. Published by John Wiley & Sons, Inc., New York 2010:4
86. Ping Li and Hui-ying Gao,2013, A SWOT Analysis to Enterprise Strategic Management – Small and Medium-Sized Real Estate Enterprises as an Example 2013:1091
87. Poul Houman Andersen Sustainable,2019, Operations Management (SOM) Strategy and Management: An Introduction to Part I , Operations Management and Sustainability, https://doi.org/10.1007/978-3-319-93212-5_2 2019 , 16
88. Amalendu Ghosh,2012, Managing Risks in Commercial and Retail Banking ,By Copyright © 2012 John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd.
89. Ruth Wandhöfer,2014, Transaction Banking and the Impact of Regulatory Change Basel III and Other Challenges for the Global Economy, by Vítor Constâncio Softcover reprint of the hardcover 1st edition 2014 .88
90. Anthony Saunders& MarciaMillon ,2008,Cornett Financial Institutions Management A Risk Management Approach, Sixth Edition, Published by McGraw-Hill/Irwin, a business unit of The McGraw-Hill Companies, Inc., 1221 Avenue of the Americas, New York, NY, 10020. Copyright © 2008 :168
91. Santiago Carbó-Valverde,2007, Implications of Basel II for Different Bank Ownership Patterns in Europe Published online,6 November by International Atlantic Economic Society,2007.396
92. SiekelovaAnnaa&, KollarBorisa&Weissovalvana,2015, Impact of credit risk management Procedia Economics and Finance 26 (2015) 327

93. SimSegal,2015, Corporate Value of Enterprise Risk Management: The Next Step in Business Management Copyright p.113
94. Ronnie Sircar ,2013,Tim Leung Wiley Encyclopedia of Operations Research and Management Science, First published: 15 January 2013
95. ZouXinyue, Commercial,2005, bank credit risk statistics ang Nash Equilibrium strategy, China Financial &Economic Publishing, china p5,
96. David Jamieson Bolder,2018,Credit-Risk Modellin.Theoretical Foundations, Diagnostic Tools, Practical Examples, and Numerical Recipes in Python by© Springer International Publishing AG, part of Springer Nature p :1
97. Ivan Zelenko,2017, Credit risk management for derivatives Post-Crisis Metrics for End-Usersthis Palgrave Macmillan imprint is published by Springer Nature The registered company is Springer International Publishing AG The registered company address is: Gewerbestrasse 11, 6330 Cham, Switzerland,p.152-152
98. Jiří Witzany,2017, Credit Risk ManagemenPricing, Measurement, and Modeling by Springer International Publishing AG p:2
99. MichalisDoumpos&ChristosLemonakis&DimitriosNiklis&Constantin Zopounidis,2019. Analytical Techniques in the Assessment of Credit Risk An Overview of Methodologies and Applications, by This Springer imprint is published by the registered company Springer Nature Switzerland AG The registered company address is: Gewerbestrasse 11, 6330 Cham, Switzerland,2019.31
100. Richard Apostolik,& Christopher Donohue & Peter Went,2011, Operational Risk Foundations of Banking Risk An Overview of Banking, Banking Risks, and Risk-Based Banking Regulation, By Richard Copyright. by JohnWiley & Sons, Inc.2011.181
101. Shelagh Heffernan,2005.Modern Banking,Copyright John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England.2005,103
102. The MooradChoudhry Anthology,2018, Past, Present and Future Principles of Banking and FinanceWebsite , First Edition. MooradChoudhry. © 2018 MooradChoudhry. Published , by John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd. p 465
103. Vo Van Ban,2019, Analyzing Factors Affecting Risk Management of Commercial Banks in Ho Chi Minh City – Vietnam, In book: Beyond Traditional Probabilistic Methods in Economics, pp.1084-1091, Studies in Computational Intelligence 809: 1084-1091 • January 2019 with 11 Reads, DOI: 10.1007 / 978-3-030-04200-4_79

الملاحق



إلى/ البنك المركزي العراقي / فرع الموصل

م /تسهيل مهمة

تحية طيبة

يرجى التفضل بتسهيل مهمة الطالب ياسر إسماعيل خضر أحد طلبة الدراسات العليا في كليتنا ماجستير / إدارة أعمال لغرض الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإكمال بحثه الموسوم " توصيف إستراتيجية إدارة خطر الائتمان في المصارف في إطار مقررات بازل الدولية لعينة من المصارف الأهلية العراقية .

"مع التقدير"

د. وحيد محمود رمو

م. العميد



نسخة منه إلى/

- الدراسات العليا





إلى / مصرف جيهان
الموصل للتنمية والاستثمار
مصرف الخليج
مصرف بغداد
مصرف بابل
م / تسهيل مهمة

تحية طيبة ...

يرجى التفضل بتسهيل مهمة الطالب (ياسر إسماعيل خضر) أحد طلبة الدراسات العليا في

كليتنا ماجستير / إدارة الأعمال (مرحلة البحث) للحصول على المعلومات التي تخص رسالته.

"مع التقدير"

د. وحيد محمود رمو
م. العميد

نسخة منه إلى /

- الدراسات العليا





إلى / سوق العراق للأوراق المالية

م / تسهيل مهمة

تحية طيبة ...

يرجى التفضل بتسهيل مهمة الطالب (ياسر إسماعيل خضر) أحد طلبة الدراسات العليا في
كليتنا ماجستير / إدارة الأعمال (مرحلة البحث) للحصول على المعلومات التي تخص رسالته
الموسومة " توصيف إستراتيجية إدارة خطر الانتماء في المصارف في إطار مقررات بازل-
لعينة من المصارف الأهلية العراقية "

"مع التقدير"



د. د. وحيد محمود رمو
م. العميد
عبدنار شامق
العميد للشؤون الإدارية والمالية
١٦ / ٤ / ٢٠١٩

د. سمير شرف
د. سرور كروب جمد



نسخة منه إلى /

- الدراسات العليا

Abstract

Credit risk is one of the most important risks facing banks in forming their activities, This is due to the possibility that many borrowers will default on their loans and credit in their benefits and within their scope. This is a priority for banks' administrations to mitigate the effects of this risk.

The study aimed at measuring and analyzing the classification of private banks in Iraq and finding out which is better in achieving profitability and granting bank loans. This form aims at evaluating the performance of private banks in many aspects: profits, assets, liabilities and capital, credit risk and highlighting strengths and weaknesses. The actual capabilities of these banks in light of the possibility of transition to a market economy to take strategic options in the integration or expansion of these banks or the failure of these banks to deal with current developments and reality.

Therefore, the study sought to analyze the sample of Iraqi private banks registered in the Iraqi market for securities for the period (2009-2017) after the study dealt with what was stated in the modern financial and banking literature related to credit risk management strategies to deepen the banking dimension of the subject.

The study concluded that there are a number of banks have achieved high profits as well as their high credit capacity. The study recommends the need to monitor the performance of Iraqi private banks constantly and conduct statistical analyzes, the most important of which is the analysis of excellence and analysis using multiple linear regression , And remains the subject of the reasons for the borrower's debt repayment on the maturity date of an individual or company an important issue at banks and focused on how to make a credit decision and try to minimize the risk associated with it, Which is fundamental to the work of the financial and banking institution.

The study examined the research hypothesis that "there is a large variation in the performance of private banks. The study reached the conclusions that confirm this hypothesis and classified the Iraqi private banks according to their financial performance to banks with high credit risk and banks with a low credit risk and banks characterized by high profitability indicators and banks with indicators Low profitability.

Key words: Credit risk, Default risk, Credit decision, Risk management strategy, Private banks, Framework of the Basel.

**University of Mosul
College of Administration
& Economics**



**Characterization of Credit Risk
Management Strategy: Analytical Study
In a sample of Iraqi private banks**

**A Thesis Submitted
By
Yasir Ismael khider**

**To
The Council of the college of Administration and
Economics, University of Mosul
In Partial Fulfillment of the Requirements For the
Degree of M. Sc.
In
Business Administration Department**

**Supervised by
Prof.
Dr. Sarmad Kawkab Aljamil**

2019A.D.

1441A.H.